

الشؤون الاجتماعية والمعاون

مجلة شهرية تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية

كل ما يتعلق بالنشر والاشتراك يرسل باسم مدير التحرير مباشرة
قيمة الاشتراك في اثني عشر عددا ١٥ قرشا

ليس للجنة وكلاء ولا محصلون

مدير التحرير المسئول : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تلفون ٨٥٣١٢

فهرس العدد

الموضوع	صفحة
مجلة الشؤون الاجتماعية في البرلمان - - - - -	٢
جيش الخلاص - - - - -	٦
هجرة الريف الى المدن - - - - -	١١
التشريع والأمية - - - - -	١٥
تنظيم الهجرة الزراعية - - - - -	٢٤
المحافظة والمشروعات التنومية - - - - -	٢٩
الأمية كعامل اقتصادى - - - - -	٣٢
ضريبة التطور - - - - -	٤٣
الأسرة كعامل في التربية - - - - -	٤٧
الحكومة الانجليزية وكماحها ضد الفقر - - - - -	٥٢
التعاون الزراعى فى مصر - - - - -	٥٧
واجبنا الاقتصادى - - - - -	٦١
المرأة وقضية اصلاح - - - - -	٦٤
عمارتنا وطلابها القومى - - - - -	٦٧
انتم فى فلتندا - - - - -	٧٤
البيت الذى بعد الأطفال - - - - -	٨٤
حركات الشباب - - - - -	٨٦
تدبير الإحسان - - - - -	٨٩
أندية الصبيان العمال فى بريطانيا العظمى - - - - -	٩٤
التربية السياسية والتربية الذاتية - - - - -	٩٦
مشاكل الريف الاجتماعية - - - - -	١٠٠
الشخصية أساس النجاح - - - - -	١٠٧
التعاون نظام تدعوايه الطبيعة الانسانية - - - - -	١١٢
الكتاب والراديو - - - - -	١١٦
أسنة وأجوبة - - - - -	١١٧

مجلة الشؤون الاجتماعية في البرلمان

(١) نقلا من تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية :

”تتلى اللجنة على المجلة التي تصدرها الوزارة وترى العمل على نشرها في مختلف الأوساط“.

(٢) نقلا من مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس الشيوخ يوم الأربعاء ١٥ ماي سنة ١٩٤٠ :

”فكرة الشيخ المكرم أحمد رمزي بك — وزارة الشؤون الاجتماعية تستعين في مهامها الإصلاحية بوسيلتين : وسيلة الإذاعة بالراديو ، ووسيلة مجلة الشؤون الاجتماعية والتعاون .

ولا شك أن أنفع الويلتين هي المجلة ، لأنها تبقى وبطاعتها قراء كثيرون ، ولها فوائد أخرى ، هي أن كثيرا من الوزراء الحاليين والسابقين وبعض عظماء البلد ومفكره وكبار كتابه يشتركون في تحريرها ، ويفيدون الناس بآثار تجاربهم ودراساتهم المختلفة .

فإن هذه المجلة يجب أن تكون قريبة من الجمهور ، وأن تباع في الأسواق كالمجلات الأخرى ، ولا يخفى على هذه المجلات من مزاحمتها ، لأنها بمنأى عن السياسة وأحاديث المجالس والأندية ، وعن نظريات العلوم والفنون وآداب اللغة ، وإنما هي مجلة تكتب بلغة سهلة قريبة من عقول الجمهور ، وتبحث في إصلاح المجتمع والأسرة من حيث الاقتصاد والصحة والتعاون ، وتعلم محبة الوطن ، وتهذيب الأخلاق عامة .

هذه هي كلتي بشأن المجلة التي لا يسعى أن أتتبع منها بنير أن أثنى الثناء الجلم على قلم تحريرها وما يبدي من النشاط في عمله ، وفي الوقت نفسه أرجو أن تعمل الوزارة على تعميم النفع بها ببيعها بدلا من قصرها على المشتركين فيها“ .

(٣) نقلا عن تقرير لجنة المالية لمجلس النواب عن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية :

” أنشأت الوزارة مجلة لها تناول الأبحاث الاجتماعية والثقافية والخلقية ، وشؤون الأسرة والبيئة والتعاون .

وترى اللجنة أن تنهض الوزارة بهذه المجلة ، وأن تعمم نشرها على صورة يتحقق معها الغرض الذي أنشئت من أجله “ .

(٤) نقلا عن مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين لمجلس النواب يوم الأربعاء ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ :

” حضرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أما فيما يتعلق بالنشر فقد اطلعت على أعداد مجلة الشؤون الاجتماعية ، ويحق لي أن أهنئ الوزارة عليها ، وعلى طريقة إدارتها وما نشر فيها من الموضوعات ، وإن كان لي أن أحكم عليها مما سبق صدوره في أعدادها السابقة فأقول إنه سيكون لها والله الحمد أثر بالغ إذا عمم نشرها أكثر مما هو الآن ، لأنها في الواقع عنصر نافع ، وقلم تحريرها متقن ، فهو يطرق الموضوعات المفيدة ، ويعرض البرامج النافعة ، فأرجو أن تعمل الوزارة على نشر هذه المجلة “ .

(٥) نقلا عن مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين لمجلس النواب يوم الثلاثاء ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٠ :

” حضرة النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — لا بد أن أذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية أصابت كل الإصابة ووفقت كل التوفيق في إصدارها مجلة الشؤون الاجتماعية . ولست أدري إذا كنت أرى ذلك لأني من أنصار انتشار الصحف خصوصا هذا النوع من الصحافة التثقيفية والخلقية ، أو لأني محق في أن هذه المجلة من شأنها أن تؤدي أهم أغراض هذه الوزارة.... وأود أن أقول باختصار لمعالي الوزير إن المطبعة الأميرية موجودة ، وحروف الطبع موجودة أيضا ، فلا تبقى حاجة بعد ذلك إلا إلى الورق . وأظن أن معالي حسين سرى باشا وزير المالية لا ينضب إذا طلب إليه أن يوافق على طبع عشرين أو ثلاثين ألف نسخة من هذه المجلة “ .

”حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حامد محسب — إن وزارة الشؤون الاجتماعية أنشأت مجلة تطبع منها ثلاثة آلاف نسخة ، وقد عرض في السوق عدداها الأول والثاني فنفدا ، لأنه يشترك في تحريرها كبار رجال الدولة : أمثال دولة اسماعيل صدق باشا، وغيره من أعضاء البرلمان ، وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، ورجال المال ، والأدباء ، الذين تناولوا فيها الأبحاث الاجتماعية البحتة

وقد طالب حضرة زميلي الأستاذ دراز بزيادة العدد، وإني أؤيده في ذلك ، وأطاب الى معالي الوزير أن يفك عقال هذه المجلة فيبيع بيعها في السوق ، وبذلك تصل الى أيدي مختلف الطبقات كالطلبة وغيرهم من أفراد الشعب ، وفي ذلك كسب مادي فوق الكسب الأدبي العظيم والدعاية الى الإصلاح الاجتماعي الذي تحققه رسالة المجلة “ .

جيش الخلاص

لحفرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

”جيش الخلاص“ هيئة دينية مسيحية نشأت في إنجلترا عام ١٨٦٥ ، ولكنها ما زالت نحو إلى أن انتشرت في أقطار العالم كله تقريبا ، فلا يكاد يخلو منها قطر في القارات الخمس . ولم يؤسس هذا الجيش كنيسة ولم يدع إلى عقيدة معينة في الدين يستطيع أن يتميز بها من سائر الجماعات المسيحية . ولكنه امتاز بشيء واحد هو إعلان الحرب على الرذيلة . وهي حرب بكل معاني هذه الكلمة لا ينقصها غير السلاح المادى . ولكن السلاح الروحى أقوى أحيانا من السلاح المادى . وهذا السلاح لم يقتصه يوما من الأيام .

ونحن نكتب هذا المقال لى ننبه الأذهان في مصر إلى المعنى والمغزى من الدين ، كما فهمهما قسيس إنجليزى هو وليم بوث . فان هذا الرجل الذى ولد عام ١٨٢٠ وتوفى عام ١٩١٢ كان يستطيع أن يعيش مثل سائر القسيسين في إحدى الكنائس يؤدي الخدمة الدينية أيام الآحاد والأعياد ، وكان في وسعه أن يجد العيش الرغيد والحياة الوادعة والأمن والطمانينة ولكنه لم يفعل ذلك ، بل أثار حياة الجهاد لمكافحة الرذيلة . فقد هالته كثرة الجرائم في الأحياء الفقيرة في لندن ونفثى الرذائل بين الثغراء ، والانغماس في الجور وما تجلبه من أذى الصحة والأخلاق . فقصده عام ١٨٦٥ إلى هذه الأحياء وذلك أعلن الحرب على جميع المفساد . وكانت هذه الحرب خالية من العنف والبطش . ولكنها كانت مع ذلك حربا لأن ”القسيس“ وليم بوث نزل عن لقبه الكهنوتى وسمى نفسه ”جنرالاً“ ثم نظم جمعياته على غرار الجيوش فصارت هى أيضا ”جيشا“ له ضباط بالرتب المختلفة في الجيش ، بل صار لكل ضابط وكل جندى شكلته الرسمية وأوسمته وألقابه . وهذا الجيش مؤلف من الرجال والنساء الذين يتعهدون إلى المنزل والشارع والحانة والمتجر والمصنع ، ثم يقنعون كل فرد بأنه يجب أن ”يخلص“ نفسه بالاقلاع عن الرذيلة . فلا خمر ولا تدخين ولا أى نوع من أنواع الغواية الأخرى . وكانوا يدعون الناس ويخرجون بهم إلى حيث يجتمعون خارج المدن ، وهناك يخطبهم الجنرال أو أحد ضباطه ويزين لهم حياة الصلاح والبر ويأخذ عليهم المواثيق للاقلاع عن المفساد التى تعلموها . ولكل فرقة من الجيش جوقتها الموسيقية التى تغرى بأحانها وبراعة موقعها جمهورا

كثيرا من الناس بحضور الاجتماعات حتى ولو لم تكن لهم رغبة في الاستماع إلى الخطباء. ولقد بلغ من نشاط "جيش الخلاص" أن صار عدد اجتماعاته الأسبوعية يزيد على أربعين ألفا. وكانت له عام ١٩٢٠ فروع في ٧٣ مملكة، وله مجلات ومؤلفات تكتب بنحسين لغة.

وكما أن الجيش في الحرب تتألف منه الفرق المختلفة ويختص كل منها بحرب معينة، وأسلحة خاصة، كذلك فعل الجنرال بوث هو وسائر قواده وضباطه فإنه نظم جيشه فرقا. لجنود هذه الفرقة مثلا قد تخصصوا في مكافحة الخمر، وآخرون قد اختصوا بخدمة المسجونين الذين يفرج عنهم، وآخرون يزورون العائلات لتقديم النصائح والارشادات، وآخرون ينقذون النساء والأطفال من مهاوى الرذيلة، بل هناك فرق تألفت لمكافحة التعطل قبل أن تنكر الحكومة البريطانية في إعانات التعطل. ونحن نشرح فيما يلي هذا النشاط الذي يجب أن نذكر أن الباعث عليه هو الدين. فإن مؤسس هذا الجيش وقائده كان قسيسا أدرك أن الدين لا يقتصر على إنشاء الكنائس وإقامة الصلاة فيها، بل إنه يجب أن يكون كفاحا عمليا للرذيلة والجريمة والفقر والحاجة. وكثيرا ما أتبع لبعض المصريين أن يروا في لندن هذا القائد المديد القامة الذي بلغ التسعين من عمره، وقد أسبل لحية البيضاء بعد إذ حته الستون وهو يخطف في بحجة خفيفة، ولكن في جلاء واضح. وكان المجتمعون لا يقلون عن خمسة آلاف نفس من الجمهور قد تفرق بينهم الضباط والجنود من "جيش الخلاص". وتكلم القائد عدتة عن أشياء كثيرة، وكان يستشهد بآيات عدة من الإنجيل والتوراة، ويحض على العمل لإنقاذ البائسين واليتامى والمتعطلين والأمهات الفقيرات والمجرمين، ويذكر ما رآه من أمثلة البؤس في هذا الحى أو ذلك القطر. ومع أن هذا الرجل قد توفي عام ١٩١٢ فإن جيشه لم يضعف بعد وفاته بل نما وقوى ولا يزال إلى الآن سائرا في النمو والقوة.

كان أول ما بدأ به هذا الجيش إغراء الناس بالحياة الصالحة، فكان جنوده يقفون بالقرب من الحانات، فاذا وجدوا أحدا يقصد إليها أو يخرج منها حاولوه بالحديث وعرضوا عليه المطبوعات التي تبين له خطأ الأسلوب الذي يتبع في حياته، ثم يدعوونه إلى مجتمعاتهم وزيرون له التجند في الجيش. وهو إذا قبل أن يكون جنديا فإنه يشهد باجتساب الخمر والدخان والترام القواعد الصارمة في الأخلاق مثل الاستقامة والزاهة ومعاملة الناس بالحب والمراعاة إلى غير ذلك.

والتفت الجنرال بوث إلى المجرمين. فإن المجرم الذي يقضى عقوبة الحبس أو السجن يخرج وهو شريد طريد لا يعرف كيف يعيش ولا أين يقيم. نخص القائد فرقا عديدة من جيشه يقصد جنودها كل يوم إلى أبواب السجون ويقابلون أولئك الذين أفرج عنهم،

فيسلمونهم بالرعاية والمطف، ويقدمون لهم المأوى والطعام بل يقدمون ما هو خير من المأوى والطعام في مثل هذه الظروف، وهو الصديق الناصح الذي يعالج أخلاق هذا الشخص الذي لعله يواجه العالم بعد ثلاث أو أربع سنوات قصاها في السجن قد ملأت قلبه حقدا عليه ورغبة في الانتقام منه. وهذا الصديق يعالجه بالدين ويعظه ويحث له عن العمل الذي يستطيع أن يعيش منه. ثم بعد ذلك يتعهد بالزيارة اليومية أو الأسبوعية لكي يقيه من شرور الغواية، بل هو حين يجد أن هذه الغواية توشك أن تسلط عليه يسارع إلى الاستعانة بغيره من الجنود أو الضباط لاقتاده أو — كما يقولون — خلاصه. وأسس الجيش لهذا الغرض ما يسمى "بيوت باب السجن" أي البيوت التي يلجأ إليها من تركوا خلفهم باب السجن. وفي هذه البيوت طعام ومأوى وتجديد للأخلاق. وقد بلغ عددها عام ١٩٢٠ خمسة عشر بيتا دخلها ٢٥٠٠ مجرم سابق. وشمرت المحاكم الانجليزية بالبر السامى الذى يمارسه هذا الجيش فصار كل من تحكم عليه من المجرمين مع وقف التنفيذ يرسل إلى هذا الجيش لمعالجته وإرشاده.

وفي الأحياء الفقيرة تنفث الرذيلة بين النساء، حتى أن الصبيان أنفسهم يقعون فيها، بفعل الجيش إنقاذ النساء والصبيان من مهامه الأولى. ولم يكن يقتصر هنا على النصيحة. لأن النصيحة عند المرأة الساقطة أو الصبي الشرير لا تلقى غير السخرية. ولكنه عمد إلى العمل فأسس البيوت المختلفة لإبواء هؤلاء الضالين. وقد بلغ ما يديره هذا الجيش عام ١٩٢١ من "البيوت الصناعية للنساء" ١١٦ بيتا تجدد فيها المرأة العمل الشريف الذى تكسب منه عيشها دون أن تحتاج إلى ممارسة الرذيلة، وكان له في ذلك العام أيضا ٩٦ بيتا للطفولة المشردة يجد فيها الصبيان والأطفال الطعام والمأوى والتعليم.

ولكن الجنرال بوث كان في كفاحه للرذيلة يرى عدوا قد تمكن من الحصن ورمخ فيه وهو الفقر. فكانت حربه على الفقر حربا شعواء. ولذلك أسس ٣٩ بيتا للأئمة تجدد فيها الأم الخدمة التي تحتاج إليها قبيل الوضع وبعده. كما أسس ٢٨٢ ملجأ ومأوى للعجزة والمحتاجين. بل هو لكي يكافئ التعطل أسس ١٧٣ مصنعا يعمل فيها المتعطلون كل في العمل الذى وفق له، كما أن هذا الجيش العجيب اشترى ٢٢ عذبة كان يرسل إليها بعض المتعطلين الذين يلجأون إليه ولا يحسنون صناعات المدن.

وكان من هذه الحرب التي أعلنتها الجنرال بوث على الفقر أنه اشترك عام ١٨٩٠ مع المستر ستيد صاحب مجلة المجلات الانجليزية في استقراء أحوال الفقر في إنجلترا ووصفها، وأخرج الاثنان في ذلك العام كتابا باسم "إنجلترا المظلمة" شرحا فيه ألوان الحرمان التي يعانيها الفقير وأساليب العيش بين الطبقات المغمورة. وارتجت إنجلترا لهذا الكتاب كما لو كانت قد أصابها زلزال. ولم تمض ثلاثة أشهر حتى جمع الجيش من المتبرعين أكثر من مائة ألف جنيه.

وللبش أسلوب في جمع التبرعات هو دعوته من وقت لآخر الى أسبوع إنكار الذات . أى أن المتبرع ينزل عن بعض ألوان الطعام أو الملامى التى يحب ويتبرع بقيمتها للبش . وقد جمع بهذه الطريقة إلى عام ١٩٢١ مبلغ ١٦٧,٨٤٢ جنيها .

ولكن البش يقوم بنوع من النشاط لا يكفنه مالا ولكنه قد يكفنه عناء أكثر من جمع التبرعات وإنفاقها على الفقراء والمعوذين ذلك أنه يوفد جنوده وضباطه لزيارة البيوت وإصلاح ما بين الزوجين وإغراء أعضاء العائلة بالحياة الصالحة التقية ومجانبة الخمر والتدخين . وقد قام البش إلى عام ١٩٢١ من الزيارات للبيوت لهذه المناسبة بـ ٢٢٥,٢٥٣ زيارة .

*

هكذا عرف رجل الدين بوث كيف يخدم الدين ويطبق تعاليمه وينفع بها الناس .
فكيف نعمل نحن في بلادنا لخدمة الدين وكيف نستفيد من الدين في خدمة المجتمع المصرى ؟

لا يزال أكثرنا يفهم أن كل ما ينبغي أن يعمل في هذا الباب تشييد زوايا ومساجد وكائس تتلى فيها الأدعية وتقام الصلوات ، ولسنا فقراء والحمد لله في عدد المساجد والكائس ، ولا في أماكن العبادة ، وإنما نحن فقراء ، فيما تقتضى به الأديان عامة من التواصى بالحق وبالمرحمة ، ومن مجانبة الخمر والميسر والزنا وشهادة الزور ، ونحن بوفرة عدد رجال الدين بيننا ، أقدر على تجريد "جيش للخلاص" من أوربا التى لا يتشح فيها بوشاح الزعامة الدينية غير رجال الكنيسة .

لدينا الآلاف العديدة من علماء الأزهر وطلابه ، ومن رجال الكائس على اختلاف مذاهبها ، ومن رجال التعليم الإلزامى ، ومن أئمة المساجد وخطبائها ، ومن الوعاظ الرسميين ، ومن مآذونى الشرع الشريف ، ومن رجال الطرق الصوفية المختلفة .

ولدينا عدد عظيم من الجمعيات الخيرية بكميات الشبان المسلمين ، والشبان المسيحيين ، والإخوان المسلمين ، ونشر الفضائل والآداب الإسلامية ، والتعاون على البر الإسلامى ، ومكارم الأخلاق الإسلامية وغيرها مما يزيد عدده على المئات ويزيد أعضاؤه على مئات الألوف ، وكلها تعمل باسم الدين وتدعو إلى أغراض دينية .

ولقد كان الذين اجتمعوا حول "بوث" أول الأمر رجالا قليلين ، فما زال يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة ، حتى استكثر من الأعوان ، وجمع الأموال ، وبني المنشآت ، ونظم الكائس ، وآوى الشريد ، وهذب المجرم ، ورد إلى الفضيلة جمهرة هائلة ممن شذوا طبعاً أو كادوا يشذون .

أفلا نستطيع نحن بعددنا العديد وقوانا المختلفة أن نؤسس هيئة "بكتيش الخلاص" على ذلك المثال البديع !

إن اتجهنا الى أخير صادق لا شك فيه ، وأولئك الدعاة الدينيون منا ، وهذه الجمعيات الخيرية القائمة بيننا ، تقوم بكثير من أعمال البر ، وتخدم كثيرا من أغراض الدنيا والدين ، ولكن جهودها متوزعة غير متعاونة ، ومبراتها فردية غير جماعية ولا شاملة ، وما دام الأمر كذلك فلا خلاص مما نحن فيه ، ومنظّل الدعوة الى الدين وفضائله ضربا من التقاليد لا ينتج الثمرة المرجوة ، ومنظّل لا ينتظر من علماء الدين ومدرسي المدارس والوعاظ والأئمة والخطباء عملا اجتماعيا ، أكثر من القاء الدروس والمواظظ الرسمية في ساعاتها المعينة ، ولا نعرف لرجال الطرق الصوفية عنوانا غير ترديد الصيغة المحفوظة للعهود وحمل البيارق والسير في المواكب ، ولا لجمعيات الخيرية أثر سوى إقامة بعض الحفلات وجمع شيء من المال ، وبذل مقدار قليل من الصدقات ، وإصدار مجموعات من أوراق التعقيب .

لسنا نرضى لهذه الطوائف المنتسبة الى الدين ، والقادرة على خدمته وتطبيق تعاليمه وإصلاح المجتمع بواسطتها أن تظل هكذا قوى مبعثرة ، بل نريدها جيشا ملتجا منظما حسن القيادة دائما في العمل ، كما يدأب جنود "بوث" وأعدائه . نريدها جيشا يكافح الرذيلة حيث وجدت ، ويحمي الفقراء على الخصوص من أضرار الخمر والميسر والتدخين ، ثم من الفقر نفسه بتسهيل العمل للعاطل ، وصرف المجرم عن الاجرام الى مرتبة شريفة ، ويعمل على حماية اليتامى والأرامل والعجزة والبائسين ، ويرشد الآباء والأمهات الى أصول التربية النافعة بإيفاد مرسله ومرسلاته الى الأحياء والبيوت من أجل هذا الإرشاد ، وينقذ الساقطات من غوايتهن بمثل ما صنعت "بوث" من إقامة "البيوت الصناعية للنساء" ، ويتوسل الى ذلك بما توسل به ذلك المصلح الديني من مختلف الأسلحة ، وقد شرحنا بما فيه الكفاية .

وليس "جيش الخلاص" بعد نجاح تجربة "بوث" بمشروع محتاج الى مزيد من الفحص أو تجديد من التجربة ، بل هو نظام قائم ، وسلطة نافذة ، وقوة عاملة .

وأذكر أن قد ارتفعت في مصر أصوات تنادى بإنشاء "جيش الخلاص" لكنها خفت بعد حين ، ونحن الآن سائرون الى الإصلاح ، دائمو التفكير فيه ، فليس أنسب من هذا المنظر لالتماس القدوة والأخذ في تكوين "جيش الخلاص" .

توفيق دوس

هجرة الريف إلى المدن

لحضره صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا

الريف المصرى الجميل نجبه وتقده ، لأنه منبعنا جميعا ومنبت آبائنا وأجدادنا ، كما أنه منبع حضارات أظلت العالم زمنا فتفى العالم ولا يزال يتغنى بأثارها . وقد رأيت أن أعالج مسألة هجرة هذا الريف الجميل إلى المدن وأبحث أسبابها ونتائجها . فكلنا متفقون على أن هذه الهجرة قد أضرت بلادنا كما أضرت غير مصر من بلاد العالم . فلتوجه بجهودنا إلى منع هذا الضرر ، ولنعمل لعود أهل الريف إلى الريف ، نسد لوطنا خدمة جليلة ، ونرد إلى رايقتنا جمالا ونضرة وخصبا ، ما أهبها ، وما أكثر ما أضاعت الهجرة إلى المدن منها .

قل من بلاد العالم ما تطرد زيادة السكان فيه بالنسبة التي تطرد بها في مصر . فقد كان عدد سكانها في سنة ١٩١٧ - ١٢,٧١٨,٢٥٥ نسمة فأصبح في سنة ١٩٣٧ ، أى بعد عشرين سنة ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، أى أنه زاد في هذه الفترة الوجيزة بنسبة خمسة وعشرين في المائة . وقد كانت الزيادة مطردة في المدن وفي الأرياف جميعا . لكن نسبتها في المدن كانت أعلى من نسبتها في الأرياف بصورة محسوسة . فقد زادت في المدن من ١,٨٨٢,٥٨١ نسمة إلى ٢,٩٤٢,٦٩٥ نسمة ، أى بنسبة ٥٦ في المائة . أما في الأرياف فزادت من ١٠,٨٣٥,٦٦٦ نسمة إلى ١٢,٩٦٨,٨٣٠ نسمة ، أى بنسبة ١٩ في المائة . ولقد كانت القاهرة أكثر مدن مصر ازديادا في عدد السكان . كانت في سنة ١٩١٧ تعد ٧٩٠,٩٢٩ نسمة فزادت في سنة ١٩٣٩ إلى ١,٣١٢,١٠٥ نسمة ، أى بنسبة ٦٦ في المائة . هذه الفوارق الكبيرة في نسبة الزيادة ما بين ١٩ في المائة للأرياف إلى ٥٦ في المائة لمجموع المدن و ٦٦ في المائة للقاهرة تستوقف النظر وتشهد بأن هجرة الريف إلى المدن مشكلة اجتماعية جديدة بأن نصل من بحثها إلى علاج ناجع لها .

ويجب علىّ قبل أن أفكر في العلاج أن أبحث أسباب هذه الهجرة . ومن الحق علىّ أن أذكر أن جانبا من هذه الهجرة طبعى لم يكن منه بد ، بل هو قد كان ضرورة لازمة لإصلاح استدعاء . فالصناعة في مصر قد تقدّمت في العشرين السنة الأخيرة تقدّما محسوسا . وقد نشأت أكثر الصناعات في المدن ، فاقضى ذلك انتقال عدد كبير من أهل الريف الذين اشتغلوا

في هذه الصناعات إلى العواصم . ونظرة في الإحصاء تدل على ذلك دلالة واضحة . صحيح إن صناعات كبيرة قد نشأت في غير العواصم فضاءت سكان البلاد الريفية التي نشأت فيها . فصناعة الغزل والنسيج قد ضاعت سكان لمحلة الكبرى وغيرها من الجلهات التي استخدمت فيها . وصناعة السكر قد ضاعت سكان المراكز التي يصنع السكر فيها ، وكلها في الريف .

لكن المدن والعواصم قد فارت من حيث هجرة اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بنصيب الأسد . وهذه الهجرة ضرورة قضى بها تطوّر إصلاحى لم يكن منه بد .

يضاف إلى نشوء الصناعات انتشار التعليم ومعاذه ، وما أدى ذلك إليه من ازدياد عدد السكان في المراكز التي أنشئت فيها هذه المعاهد . وقد فارت المدن من ذلك بحظ عظيم . ولو أننا قارنا بين عدد المعاهد والمتحقين بها في سنة ١٩١٧ وعددها وعدد هؤلاء المتحقين بها في سنة ١٩٣٧ لتبين أن جانباً ، قد لا يكون عظيماً ، من هجرة الريف إلى المدن قد نشأ عن هذا الإصلاح في التعليم إصلاحاً لم يكن منه بد .

لكن لا نستطيع أن نرّد سبب الهجرة كلها إلى هذه العوامل الطبيعية التي قضى بها التطوّر الاقتصادى والاجتماعى في مصر . بل لعل هذه الهجرة الطبيعية لا ترتفع إلى أكثر من عشرة في المائة بالنسبة إلى عدد زيادة السكان في المدن . فإذا قدرنا أن هناك زيادة طبيعية أخرى سببها تزايد النسل خلال هذه السنوات العشرين تقدر بعشرين في المائة — وهذا تقدير قد لا يخلو من المبالغة — تبين أن خمسة وعشرين في المائة من زيادة عدد السكان في المدن ترجع إلى أسباب لا علاقة لها بالتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ولا علاقة لها بالزيادة الطبيعية في التناسل . وهذه النسبة ترتفع بالزيادة إلى ما يزيد على نصف المليون ، وهى الزيادة التي سببت مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن . فما أسبابها ، وما علاجهما ؟

وليس من اليسير أن أستقصى أسباب مشكلة اجتماعية كهذه المشكلة في بحث وجيز كالذى أعرضه في هذا المقال . فحسبى أن أشير إلى أهم هذه الأسباب ، وأهمها في رأى قسوة الحياة في الريف واعتقاد كثيرين أن سبل العيش في المدن أكثر يسراً ورخاء . قد يكون هذا الاعتقاد غير صحيح . ولا أدل على فسادة مما نسمعه من الحديث عن العطلة بين المتعلمين وغير المتعلمين ، فهذه العطلة لا علاقة لها بالريف البتة ، وإنما علاقتها بالمدن . لكن الذين يتيسر لهم العمل بالمدن يجدون الحياة أكثر رخاء ، فإذا زارهم أهلهم أو زاروا أهلهم تمنى كثيرون أن يكونوا مثلهم ، فإذا أنس أحدهم في نفسه أنه يستطيع أن يجد إلى عيش المدينة الوسيلة هجر الريف ولم يبق به .

هذا هو السبب العام ، وهذا طبيعى في الإنسان ، فكل واحد منا مدفوع بفطرته إلى التماس أحسن أنواع الحياة ، بأقل مجهود ممكن ، وحياة الفلاح ليست أحسن أنواع

الحياة ، بل لعلها أسوأها . ومجهود الفلاح ليس أقل مجهود ، بل لعله أشق ، فإذا أضيف إلى ذلك أن إنتاج الفلاح في الظروف الحاضرة قليل ضئيل تين لنا السبب الأساسي لهجرة الريف .

ما هي العوامل التي أدت إلى هذا السبب العام ؟ لماذا فقد الريف ما ألف من قبل من رخاء . ؟ ولماذا أصبحت الحياة فيه قاسية ومرغوبا لذلك عنها ؟

هذه العوامل كثيرة ، في مقدمتها هجرة الملاك من الريف إلى المدن ، هؤلاء الملاك الذين كانوا في الماضي ، وكان آباؤهم من قبلهم ، لا يعدلون بالعناية بأرضهم شيئا ، لأنهم كانوا يجدون في هذه العناية السعادة والجاه والرخاء ، وقد وجدوا في زحف المدن ما أغراهم بالانتقال إليها ، وبخاصة بعد إذ خيل إليهم أنهم يستطيعون أن يستعوضوا ما ينقص من غلات أرضهم لانصرافهم عنها بزيادة مساحة هذه الأرض بما يشترونه بالدين ، أو بما يستأجرونه ويؤجرونه لغيرهم من أملاك ذوى الأملاك الواسعة من الملاك المقيمين أنفسهم بالمدن ، وقد رأى هؤلاء الأعيان من أهل الريف أخيرا ما جر ذلك عليهم من ضرر ، وهم يمتنون اليوم لو يستطيعون العودة إلى بلادهم ، لكنهم ألغوا حياة المدن فلم يصبح في مقدورهم أن يتركوها . كما أنهم أصبحوا مشتكيين مع البنوك والدائنين ، مضطرين بحكم هذا الاشتباك إلى أن يقضوا في المدن وقتا طويلا يحول بينهم وبين العودة إلى الريف .

ومن هذه العوامل كذلك أن الإصلاح يسير في الريف بخطى أبطأ بكثير عما يسير في المدن ، ولذلك يجد الناس من متعة العيش في المدن مالا يجدونه في الريف ، ولو أن الحكومة المصرية في وزاراتها المتعاقبة أعادت الريف عناية تعدل عنايتها بالمدن لحفف ذلك من مشكلة الهجرة . أنا أعلم أن ذلك الأمر غير يسير ، لأنه يقتضى مجهودا ضخما ونفقات طائلة يقتضى ملايين كثيرة جدا . لكنني أعتقد مع ذلك أنه جوهرى في حياة البلاد ، جوهرى في تقدمها الاقتصادي ، وأنه لذلك ثمرة فائدة كبيرة على رأس المال الذى ينفق فيه .

ولست أبالغ حين أذكر أن السير في إصلاح الريف يقتضى ملايين كثيرة جدا ، وحسبى أن أذكر أن هذا الإصلاح يتناول إنشاء الطرق التي تقترب البلاد بعضها من بعض ، وتقرّبها من المدن ، وأنه يقتضى إصلاحا صحيا واسع النطاق ، وإصلاحا تعليميا واسع النطاق كذلك ، حسبى أن أذكر ذلك لتقدير هذه الملايين . هذا إلى ما يجب من تنظيم القرى تنظيما جديدا يتفق وهذه النهضة العمرانية التي تهتر بها البلاد . مع ذلك أكرر أن ما يتم في الريف من الإصلاح يردّ من الثمرات ما يربى على أية فائدة تدفع عن رأس المال الذى ينفق في هذه الأغراض .

وإذا وجب إنشاء الطرق ووجب الإصلاح الصحى والإصلاح التعليمى لرفع مستوى المعيشة فى القرية بما يجب إلى الناس الإقامة بها والعود إليها ، فإن زيادة الإنتاج الزراعى فى مقدمة ما تجب العناية به لمنع هجرة الريف إلى المدن . لقد ذكرت أن أهم أسباب هجرة الريف قسوة الحياة فيه واعتقاد كثيرين أن سبل العيش فى المدن أكثر يسرا ورخاء . هذا اعتقاد سائد اليوم فى الأوساط جميعا . سائد فى المدن وفى الريف على السواء . وليس بين الناس من لا يذكر أن إيراد الأراضى الزراعية لا يغل أكثر من خمسة فى المائة ، على حين يغل إيراد العمارات بالمدن ثمانية فى المائة أو أكثر ، وتغل الصناعة أو التجارة أضعاف ذلك . مادام هذا الاعتقاد سائدا فستكون هجرة الريف نتيجة محتومة له ، وستقاسى البلاد مع الوقت من نتائج هذه الهجرة أضعاف ما تقاسى اليوم . فإذا أردنا منع تيار الهجرة وجب أن يؤمن الناس بأن الإنتاج الزراعى يوازى غيره من صور الإنتاج . بذلك يصبح توزيع السكان رهنا بالكفايات فى الأعمال المختلفة ، ويصبح التنويع فى الزراعة كالتفوق فى الصناعة أو فى غيرها من أسباب السعى فى الحياة جديرا بأن ينال ثمرة توازى ثمرة العمل فى غير الزراعة من أسباب السعى .

هذه عبارات وجيزة عما أعتقد أهم الأسباب لهجرة الريف إلى المدن وأنجع الوسائل لمعالجة هذه الأسباب . وليس يتسع المقام للتفصيل ، ولا لتناول سواها من أسباب الهجرة . على أنى أحسب القارئ قد رأى فى هذه الإلمامات السريعة مبلغ ما تتصل بهجرة الريف بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى مصر . فهى تتصل بمشكلة البطالة ، وتتصل بمشكلة الحال الصحية وما يترتب على إصلاحها من زيادة المقدرة على الانتاج ، وتتصل بمشكلة التعليم وسياسته . وتتصل بالحياة الصناعية الناشئة فى البلاد ، وتتصل بالثروة القومية فى صميمها . وهذا الاتصال يشهد بأهمية هذه المشكلة الاجتماعية ، كما يدل على أن معالجتها تتناول معالجة كثير من المسائل التى تستعجل العلاج فى هذه البلاد .

وإذا كان لهذا الاتصال بين هجرة الريف وألوان الإصلاح المختلفة دلالة أو مغزى فدلالته واضحة على أن الإصلاح فى البلاد يجب أن توضع له سياسة عامة مدروسة مبحوثة ، ويجب ألا يسود فيه الارتجال ، ويجب أن ينظر فيه إلى المستقبل بدقة تزيد على النظر إلى الحاضر . فالإصلاح الاجتماعى كالغراس . الشجرة التى نغرسها اليوم لا تنمر غدا ، بل تمر بعد أشهر ، أو بعد سنين . وكما يجب على من يغرس الشجرة أن يعرف منذ اللحظة الأولى إن كانت شجرة مشمرة أو كانت من أشجار الأخشاب ، وكما يجب أن يعرف مبلغ ما تستنزف من قوة الأرض لمعالجتها بنوع بذاته من السباد وأن يقدر وسائل تعهدها أثناء نموها ، كذلك يجب على من ينهض بالإصلاح أن يعرف مداه وأن يقدر نتائجها وأن يكون مائلا بأسباب المنهج عليه وتعاهده .

التشريع والأسرة

لحضرة صاحب السعادة عهد العثماني بك
المستشار الملكي لوزاري الأشغال والشؤون الإجتماعية

في هذا المعترك الذي تحشد الجهود لخوضه ويمتد المصاحون عدتهم له من تجارب وعلم ومال ، يمكن التساؤل عن أثر التشريع في إصلاح الأسرة .
ولا نزاع في أن التشريع وحده لا يكفل هذا الإصلاح وإنما هو أقرب الى أن يكون من ضوابطه وحوافزه .

والتشريع ذاته يجب أن يتمشى مع الجهود الأخرى التي تبذل لإصلاح الأسرة ، وأن يراعى فيه ألا يكون ضيقا يعرقل سيرها في سبيل التقدم ، ولا سائغا تتعثر فيه فيعطل سيرها كذلك ، وأن يتناول الصميم قبل أن يرضى بالزخرف ، وأن يستمد روحه من تقاليدنا الصالحة وتجارب الغير ومن ذلك المعين الفياض ، معين التشريع الاسلامي في جوهره الصافي وروحه الاجتماعية السامية مجردا من البدع الضارة والجهود القاتل ومؤيدا لمقتضيات التطور الصالح والنهضة المباركة ، وأن يكون مقصودا بالتشريع على الأخص تعجيل تحقيق الإصلاح ومؤازرة المصلحين وصيانة ما نبنيهم من عبث الشهوات الجاحمة وعصف النزعات الطائشة ، وتنسيق الوسائل وتهيئة الجو الصالح لتؤتي الجهود المبذولة للإصلاح ثمرتها في وقت قريب .

ولا نزاع في أنه حيث يتفاقم الشر يتعين تدخل المشرع بحزم وصرامة ليقضي على بذوره قبل أن تنبت وتشيع الفساد في المجتمع .

التشريع الإسلامي والأسرة :

وقد كان التشريع الإسلامي سباقا الى العناية بتكوين الأسرة وسلامتها ، وتوفير أسباب هئتها وتضامنها ، والقضاء على عوامل الشقاء بين أعضائها .

١ - فحس على الزواج وجعله آية من آيات الله على عباده قوامها التوادد والتراحم . فقال : "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"

ونعت عقد الزواج بالميثاق الغليظ تعظيما لشأنه ، وتقديسا لحرمة ، وإشعارا بما له من فضل في تكوين الأسر وتهيتها أسباب العمران ، ونهيا عن العبث به إرضاء لهوى النفس ، أو تقضه دون ضرورة ملجئة أو مصلحة محققة .

٢ — وعند ما أحل الطلاق عمل على مجانبة بقدر الطاقة إلا حيث يدعو إليه عدم استقامة حياة الزوجية ، وأراد ألا يجعله وليد الهوى الجافع والنزعات الباطلة . وإنما أريد به انتقاء ما عسى أن يحدث من المعطلات لحكمة الزواج ودوامه وتهية الجو الصالح للأسرة سعيدة صالحة ، ودعا إلى السعى في معالجة أسبابه . ونهى عن الإسراف فيه ، تنزيها لهذا الميثاق الغليظ من أن يعصف به الترق والهوى والغضب والعبث الباطل . فجاء في الحديث الشريف ” أبغض الحلال إلى الله الطلاق ” .

وجاء في الكتاب الكريم ” الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ” .
” وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا ” .

٣ — وعندما أجاز التعدد أجاز التعدد أجازته لضرورة تقتضيه ، وقيده بما يقربه من الخطر تجنبا لهذه الرخصة من أن تتخذ وسيلة لانتعة مطلقة من كل قيد بعيدة عن كل مسئولية دون نظر لما يشيعه التعدد من العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة فيقضى على هئائها وتضامنها واتجاهها ، فقال ” فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ” . ” ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل ” .

٤ — وعنى بالحض على رضاعة الأم لأطفالها ورسم لها حدود الرضاعة الكاملة رغبة في تحقيق المزايا الصحية والاجتماعية والخلقية التي ترتب على هذا الإرضاع . فقال تعالى :
” والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ” .

٥ — ثم نظم الواجبات المترتبة على النسل دون إرهاب ولا حرج ، فجاء في الذكر الحكيم :
” وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ” .

٦ — وحض على حسن المعاشرة وألا يكون من وراء الكراهية العارضة والغضب الطارئ قضاء على رابطة مقدسة لعلها من اسمى آيات الله على عباده ، واستبقاء لنعمة الزواج وخيره . فنص على ذلك بقوله :
” وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ” .

٧ — وقدر ما للرأى من شأن فى تكوين الأسرة ورعايتها وإصلاح العمران فتحبها حقوقها كاملة أو كلفها تكاليفها كاملة حيث قال : "ولن مثل الذى عليهن بالمعروف" .

٨ — وقسم الفريضة ومنه عن تخطى حدودها متوخيا المصلحة العامة التى كثيرا ما تفتنى أو يتجنبها الناس تحت سلطان الغرض وحكم الهوى ، فيقع الشقاق بين الولد وتتصدع الأسرة وتقوم الخصومة مكان التوادد والتراحم والتعاون . وحيث حض على البر أو جب الاحتفاظ لأفراد الأسرة بما يجنبهم الفقر ويكفل لهم الرخاء فقال : "آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليا حكيما" .

وروى سعد بن أبى وقاص عن النبى أنه قال : "لئن ترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس" .

تدخل المشرع المصرى لحماية الأسرة :

١ — لم يعن المشرع المصرى بالأسرة العناية الواجبة لسلامتها ورخائها وهنائها بل ترك أمرها على غاربها فترة طويلة من الزمن ساء فيها حالها ودب الشقاء بين أفرادها وتداعى بناؤها فبقى أمر الطلاق والتعدد والمفاضلة بين الأولاد فى الفريضة فوضى لشتى الحيل والوسائل لا ضابط لها ولا رادع من دين أو قانون . ونسى الناس أو تناسوا تلك الحدود المرسومة ، وتلك الأوامر والنواهي الصارخة ، وتلك القيود التى أريد بها ردهم إلى الهدى والارتماع بالزواج عن أن يكون مجرد متعة تافهة وعيب وطوه ، وبالطلاق أو الأمساك عن أن يكونا أداة تنكيل وإضرار ، فشاغ الفساد ونجحت الناس بالشكوى وازدحمت دور المحاكم بالمآسى ومابقى بعيدا عنها أدمى وأمر .

وكان لدى المشرع المصرى الوسائل الفعالة للقضاء على هذه الحال ورد الناس إلى الحدود التى رسمها الدين الحنيف فى جوهره الصافى وروحه العالية وآيات الكتاب الكريم وأحاديث الرسول الذى جاء بالهدى ودين الحق .

٢ — ثم تحرك المشرع فى ببطء وتردد ليعالج بعض العلل التى استفحل أمرها حتى جعلت حياة كثير من الأسر رجحيا واستحال معها صلاح الأسرة أو بقاؤها ، وليحد من وسائل التنكيل والمضارة ، وليقضى على نوع من العيب برابطة الزواج وأسباب انفصامها :

(١) فمنع الزواج دون سن معينة ليحول دون اتخاذها أداة لمجرد العيب والهوى أو ابتزاز المال ، وليضمن للزوجين مناخا صحية تمكنهما من احتمال أعباء حياة الأسرة وتفهمها

والاضطلاع بتكليفها . ولما شاع قول الزور والشهادات الباطلة تدخل ووضع عقوبة رادعة للقضاء على هذه الوسائل المنكرة التى قصد بها التحلل من قيود السن وتجنب حكمة التشريع .

(ب) وأوجب عند الإنكار عدم سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية صيانة لهذا العقد المقدس الذى هو أساس رابطة الأسرة من الجلود والانكار ، وحماية للحقوق المترتبة على حياة الأسرة .

(ج) وتدخل لتنظيم بعض شؤون الطلاق تخفيفا لبعض مضاره وسموا به عن اتخاذه أداة لهو وعبث ، فمنع وقوع طلاق السكران أو المكره ، ومنع وقوع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه ، وجعل الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة . وأجاز التطليق للمعز عن الاتفاق ، وللعيب وللضرر ولغيبية الزوج بدون عذر ، ولحبس الزوج وغير ذلك لتفادى الأضرار الاجتماعية الخطيرة التى تترتب على بقاء الزوجة مرتبطة بعقدة الزواج فى حالات لا تتوافر فيها أسباب الحياة الزوجية ومقوماتها .

(د) ولما نهضت الصناعة فى مصر وعنى المشرع بتنظيم شؤون العمال فى بعض الصناعات أولى المرأة قسطا من رعايته ليتمكنها من أن تقوم بجانب عملها — الذى تضطرها إليه حاجة ملحة — بواجبها نحو الأسرة ، فحددت ساعات العمل بالنسبة إليها تحديدا يرفع الإرهاق ، وأوجب لها راحة أسبوعية ، وحرم استئجارها فى أعمال معينة لا يؤمن جانب الخطر فيها . وقد راعى المرأة الحامل بصفة خاصة فحظر لها حق الانقطاع عن العمل شهرا قبل الوضع ، وحرم تشغيلها خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع . وأجاز امتداد هذه المدة إلى مثلها مع اقتضاها نصف أجرها ، وحرم فصل المرأة من العمل إذا ثبت أن غيابها كان بسبب مرض ناشئ عن الحمل أو الوضع ولو امتد الغياب إلى ثلاثة أشهر .

عدم كفاية التشريع المصرى لحماية الأسرة :

على أن أبسط نظرة تلقى على هذا التشريع تدل على أنه بالرغم من وفرة فى الظاهر لم يشتمل على العناصر الكفيلة بسلامة الأسرة وصلاحها ، وأنه تشريع أملت فيه الضرورة الماجئة لمعالجة بعض المشكلات التى نشأت وكان لها بعض الأثر فى تصدع بنيان الأسرة بعد أن عم البلاء وارتفعت الشكوى ، وأنه تشريع وقاية ناقصة لا تشريع إنشاء وإنتاج . فالأسرة

وحدة عاملة لها إنسانها الاجتماعي وكيانها العقلي وكيانها الاقتصادي وكيانها الصحي ويجب أن تتوافر أسباب الإصلاح المختلفة لاييجاد هذا الكيان سليما قويا متماسكا متضامنا الأجزاء وأن يوضع التشريع الحافز والمدعم والواقى لهذا الإصلاح .

ويجب أن تكون لدى المشرع فكرة واضحة كاملة عن أسباب ضعف الأسرة وتداعياتها ، وسياسة شاملة لمعالجة هذه الأسباب أو المعاونة في العلاج عن طريق التشريع والا كان التشريع أعرج مشوها ناقصا واختل التوازن بسبب نقص التشريع من جهة ووفائه من جهة أخرى ، وكانت العوامل المختلفة التي تعمل في إصلاح الأسرة قائمة ولا سند لها من التشجيع أو ممتنة ولا حافز لها من التشريع ، وبقيت العلل الاجتماعية والمقر والجهل والمرض تهد في كيان الأسرة وتهتد بالتالى في كيان الأمة وضاعت جهود المصلحين عبثا .

فاذا كانت البلاد تشكو من أزمة الزواج فإين التشريع الذى يشجع على تحمل أعبائه في سبيل تكوين الأسر ؟

وإذا كانت الأسر تشكو من فوضى التعدد وفوضى الطلاق فإين التشريع الذى يعالج هذه العادة المدمرة في حياة الأسر وعلى الأخص في الريف حيث لا يزال التعدد فاشيا ؟

وإذا كانت الأمراض الخبيثة تعصف بهناء الأسر وبمخزاتها فإين التشريع الذى يقبها شر هذه الأمراض ؟

وإذا كانت الأسر تنوء تحت عبء المشكلات الناتجة عن فقدان التضامن في الأسرة فإين التشريع الذى يحقق هذا التضامن ويكون من الأسرة عاملا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا له خطره في حياة البلاد ونهضتها ؟

وإذا كانت المرأة قد أخذت تهجر مملكتها لتدبر مملكة الرجل فإين التشريع الذى يردا إلى ملكها ويحنب الأسر والبلاد شر التراحم في ميدان وترك الميدان الآخر خاليا ؟

فلنجمل الموقف ، ولنقل إن التشريع المعصرى لا يزال بعيدا عن العناية بأمور الأسرة ولا يزال المصلحون يتخبطون لم يضعوا لأنفسهم برنامجا واضحا لإصلاح الأسرة يدعمونه بتشريع صالح . وقد ضعفت الضوابط التى أملاها التشريع الإسلامى ولم يتدخل المشرع ليفرضها ويتطور بها مع تطور الحالة الاجتماعية ومشاكلها المعقدة . ولا يزال إذ نقيم صرح الإصلاح الاجتماعى نقيمه على كثران من الرمل وحين نرسم معالمه نرسمها على صفحة الماء .

نظرة عاجلة في التشريع الأجنبي :

عنى التشريع الأجنبي بشؤون الأسرة وحاول أن يتناولها بالإصلاح من مختلف نواحيها وفى صورته المختلفة، مع ما توافر لتلك البلاد من ثقافة شاملة ومستوى صحى واجتماعى واقتصادى كفىل يتحقق كثير من أوجه الإصلاح والحماية للأسرة دون تشريع .

فعالج ما تعانيه الأسر من أعباء المعيشة اذا كثر عدد أفرادها، ففرض التشجيع الوطنى للأمم الكثرة العدد، وضمن أحكامه منح إعانات مالية للأسر التى يزيد عدد أطفالها عن ثلاثة، وفرض هذه الإعانة على المديريات والمحالس وعلى الدولة .

وفرض إعانة حكومية تمنح للمرأة العاملة عند الوضع، وعالج وسائل التشجيع على الإجهاض والدعاية ضد النسل، وفرض عقوبات رادعة للقضاء عليها .

وشرع عقوبات على هجر الأسرة .

وشرع أحكاما لإسقاط الولاية حماية للأطفال من شرور الآباء والأولياء، واستخلاصا للجيل الناشئ من مفاصد البيئة وسلطة الاشرار من الآباء والأمهات . وقامت الحكومات بإنشاء المؤسسات التى تؤوى من سلبت ولايتهم ولم يكن لهم عائل صيانة لهم من حياة القنرد ولإعدادهم إعدادا صالحا لحياة شريفة مثمرة .

وحى الشيبية الناشئة من شرور الملاهى الضارة بهم وهم فى سن مبكرة ومن مفاصد الإغراء والسقوط .

وأنشأ صناديق لإعانة الأمومة وحماية الأمهات والأطفال .

وشجع على الزواج من طريق فرض ضريبة تصاعدية على العزوبة .

وخفف من أعباء الأسر الكثرة العدد من طريق الإعفاء الكامل أو التخفيف من الضرائب .

وحى الأمومة بين النساء العاملات حماية وافية من الوجهة الصحية والمالية، وفرض هذه الحماية للأمومة بين النساء العاملات الزراعيات كذلك .

ونظم حضانة الأطفال وإرضاعهم عند المرضعات المحترفات .

ونظرة عاجلة على مبادئ التشريع الأجنبي الحديث تبين مبلغ تقدم الغير وناحرنا، ومبلغ قصورنا بالتشريع عن أن يعالج أخطر مشكلات الأسرة ومصادر عللها، وأن الأمر يقتضينا حشد قوى التشريع لتساند مع غيرها من القوى التى أعدناها للإصلاح الاجتماعى وعلى الأخص إصلاح الأسرة .

حاجتنا العاجلة إلى تشريع يصون الأسرة :

لست من دعاة الإسراف في التشريع الاجتماعي ، ولا الارتفاع إلى مستوى أعلى من مستوى الأمة بدرجة تجهد الناس وتحملهم على التحايل للتخلص من قيوده، ولكن يجب أن ينشط المشرع ليواجه المشاكل الخطيرة والعلل الفتاكة، وأن يشرع تشريعا يلاحق حركة التطور ويفذى النهضة المصرية ويشد أزرها . والتشريع المعصر قاصر قصورا بارزا من هذه النواحي . ويجب أن يعنى المشرع الاجتماعى أول ما يعنى بشؤون الأسرة وأن يعاون في إصلاحها من نواحيها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

فالإصلاح الصحى يتطلب الاحتياط لسلامة النسل بفرض نظام الكشف على الزوجين للوقوف من سلامتهما من الأمراض الخبيثة أو الفتاكة التى من شأنها أن تقضى على هناء الأسرة وعمراتها .

ويتطلب تشريعا يعنى بالرضاعة ويفرضها كواجب على الأم يعرضها الامتناع عنه أو التقصير فيه للجزاء استبقاء لمزاياه الصحية والاجتماعية فى سلامة الأطفال وغيرهم وصلاح أخلاقهم . وحيث يحتاج الأمر للرضعات يجب وضع قيود عليهن تتحقق بها سلامتهن من الأمراض الضارة بالأطفال وتناسب حالتهم مع سن الطفل الذى يرضعنه .

ويتطلب تشريعا يوفر العناية بإعداد القابات من حيث الكفاية الفنية وتحريم هذه المهنة على غير من أعددن لها إعدادا كافيا . فإن مساوئ الجهل بأصول هذا العمل قد يعرض الأم للموت أو المرض المضر بأمومتها ، كما قد يعرض الأولاد للموت أو التشويه .

والإصلاح الاجتماعى يتطلب تشريعا يقيد الطلاق بما يستبقيه لمواجهة ضرورة ملجئة ويمحّزه حيث يكون أداة للعبث الفارغ والهووى ، إذ لا معنى لأن تبقى رابطة الزواج المقدسة ويكون الأسرة هدفا لهذا العبث تهدمه كلمة يلقبها الزوج دون حرج ولا ضرورة ولا ترو .

ويتطلب تشريعا يقيد التعدّد فيقيه رخصة تواجه مبرراته الفاسية كاختلال ميزان التعادل بين الرجال والنساء، وعقم الزوجة ومرضها مرضا يمنعها من القيام بحقوق الزوجية ، ويمحّره كحق الزوج مباشرة للتمتع المطلقة من كل قيد والحالية من كل مسئولية دون النظر لما يجلبه من الفقر والشقاء وإشاعة البغضاء بين أفراد الأسرة الواحدة .

ويتطلب تشريعا يقضى على الدعارة الرسمية ويحارب الدعارة السرية ليرد الناس إلى حياة الأسرة الطاهرة الشريفة المشرفة، ويمنعهم شر المرض الفتاك وفوضى الأخلاق والأنساب .

ويتطلب تشريعا يوفر انسجام الأسرة وتضامنها، وإنماء روح القومية الصحيحة في الأولاد من طريق منع المصريين من الزواج بغير المصريات . وللمشرع المصري سابقة في هذا النوع من التحريم عند ما أصدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٣ وحرم فيه الزواج بغير مصرية على رجال السلك السياسى والفنصلى صيانة لمصلحة الدولة ولاشك أن في تعميم التحريم صيانة لمصلحة أكبر وهي مصلحة القومية المصرية والناتئة المصرية وطبع الأسرة المصرية بالطابع القومى الصميم . ويتطلب تشريعا يسقط الولاية عن الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء والأمهات والأولياء في الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم وسلامة تكوينهم . وقد سبق للمشرع المصرى أن استن إسقاط الولاية على المال وليس المال أغلى من الخلق ولا أولى بالعناية . على أنه تجب الحيطه لهذا التشريع من طريق الاطمئنان لقيام نظام يحقق نوعا من الإشراف الصالح والولاية البارة يرعى من سلبت الولاية منهم .

والإصلاح الاقتصادى للأسرة يتطلب تشريعا لتنظيم صناديق عامة للأسرة تعاون في تمويلها الدولة والهيئات المحلية والتبرعات ، وتخصص أيام للأسرة تعاون الحكومة من طريق التشريع في تنظيمها وتنظيم واردها بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الكماليات والملاهى ويخصص إيرادها للاتفاق على إعانة الأسر الفقيرة والكثيرة العدد وللتشجيع على الزواج .

ويتطلب تشريعا لحماية الأمومة في شتى ميادين الحياة المصرية في الحضر والريف من طريق تنظيم إعانات للأمهات الفقيرات عند الوضع ، وفي فترة الحمل حيث يحتاج الحال للعناية بالغذاء والدواء وعدم الإجهاد في العمل .

ويتطلب تشريعا لتحقيق الضرائب عن الأسر وعلى الأخص الكثيرة العدد مقابل زيادة نفرض على العزاب جفزا لهم على الزواج لتكوين الأسرة وتجنبيا لهم من مفسد العزوبة وحوافزها الضارة على أن يخصص جزء من الضريبة في إصلاح حال الأسرة المصرية طبقا لبرنامج يوضع لهذا الغرض .

٤ ويتطلب تشريعا يحدد من وسائل التفضيل بين الأولاد في المال من طريق الوقف أو الهبة أو الوصية أو غير ذلك من طرق التحايل في التصرفات استثناء للمودة ومنعا للشقاق.

والإصلاح في نظم الثقافة وقوانينها — يتطلب وضع تشريع يوجه به التعليم بالنسبة للمرأة التوجيه الملائم لسماتها الكبرى ، ويحجبها الإشراف في ذلك التعليم الذى تتلقاه أغلب فتياتنا في الوقت الحاضر والذى يؤدي بهن إلى البعد عن طبيعة وظيفتهن في الحياة ويحرم الأمة أهم عنصر في الإصلاح الاجتماعى وهو عنصر المرأة . وبذلك يمكن أن يقوم التضامن الاجتماعى في ميدان الحياة بين المرأة والرجل كما يتحقق التعاون بين الجنسين على أكمله .

فإذا هيئت المرأة من طريق الثقافة والزينة الصحيحة للقيام بمهمتها الأولى في الحياة وأعدت لأن تكون زوجة وأما أو مربية أو طيبة للسيدات وممثلة في زمن الحرب والسلام أو مرشدة اجتماعية أو توفرت على الصناعات النسوية وأعدت لها ، كفلتنا للأسرة المصرية نهضة عاجلة وسلامة دائمة ورفعنا البيئة المصرية وحققنا لها كثيرا من أسباب الهناء والترفيه وحسن التوجيه وانتفعنا بالمرأة وبمواهبها وعواطفها وروح التضحية فيها انتفاعا كاملا في ميادين الإصلاح الاجتماعي وهي أبعد أثرا في صلاح الأمة من تلك الميادين التي تطمع فيها الفتيات مأخوذات بفكرة الحرية والمساواة والمزاحمة وكفاية الاستعداد .

إن حالة الأسرة المصرية وراعتها المرأة المصرية تتطلب منا جهدا ومالا وإيمانا عميقا بما للأسرة والمرأة من خطر في توجيه الإصلاح الاجتماعي وتحقيقه . وتتطلب منا برنامجا شاملا لهذا الإصلاح توضع أسسه وتدرس تفاصيله ويتساند أولو الأمر العاملون على تنفيذه ، وتقدم له الأمة ما يحتاج إليه من جهد ومال ، راضية مطمئنة إلى أن في العناية بصلاح الأسرة صلاح الأمة والقضاء على كثير من مشاكل الحياة وأسباب الانحلال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والصحي الذي نعانيه في كل بيئة ، ونعمل جاحدين على تخفيف ويلاته ونصدم آخر الأمر بالفشل لأن الإصلاح لم يبدأ بالحليلة التي يتمكن منها جعم الأمة .

وإن انتشار الجهل بين الأمهات من الأسباب الرئيسية لشقاء العائلات وفساد الأولاد وضعف الأخلاق وما نلمسه من التخاذل والتواكل والبؤس والمرض .

وإن من دواعي التفاؤل أن قامت في مصر أخيرا وزارة تخصصت للشؤون الاجتماعية وهي بحكم تخصصها وما يجب أن يتوافر لها من الوسائل قيمة بأن تدرس أسباب الإصلاح المختلفة التي لحا إليها غيرنا من الأمم الناهضة وأن تقتبس منها ما يلائم حالتنا كما تقتبس من صميم الحياة المصرية وتطوراتها وتجاربها ما تعالج به الداء ، وأن يكون التشريع الكامل المترن بعض هذه الوسائل ، على أن يكون تشريع بناء وتدعيم يشع الطمأنينة في جوف الأسر ، ويعمل على تأييد الجهود الأخرى التي تعمل للإصلاح . ويكون تشريع رحمة وعون وإرشاد وحزم عند ما تقتضي أسباب الإصلاح الحزم والصرامة .

محمد العشماوى

ومجموع الملاك — على اختلاف درجاتهم — ٢,٤٤٦,٠٠٠ وهم ١٥ في المائة من مجموع السكان، فالباقيون — وهم الشعب كله إلا قليلا — هم المستضعفون المحرومون الذين ينهب الجوع أجسامهم ، ويفسد الجهل نفوسهم ، وتختصر الأمراض أعمارهم .

وقبل أن أخوض في موضوع الهجرة الزراعية أضرب مثلا يدل على سوء توزيع الأراضي على السكان وعلى الزراعة .

فديرية المنوفية يبلغ عدد سكانها ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ومساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان فنسبة الأشخاص الى الأرض كنسبة ٣ الى ١ ومعنى هذا أن لكل ثلاثة أشخاص فدانا واحدا من الأرض .

وفي الوقت عينه تبلغ هذه النسبة ٢٥ فدانا للشخص الواحد في شمال الدلتا ! في الحالة الأولى لا تخرج الأرض ما يستد رمق الأهالي وغذاء مواشيهم . والأيدى العاملة أكثر مما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة إذا ساءت حالهم ففتح بهم العوز والفقر الى الفساد والإجرام .

وفي الحالة الثانية تفتقر الأرض الى الأيدى العاملة فلا تجدها إلا بطريق "الترحيل" وهذا مما يدعو الى مضاعفة أجور العمال الزراعيين ثم الى زيادة نفقات الإنتاج .

وإليك مثلا آخر خاصا بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد : هل يكفي إيراد جزء من فدان لفنقة أسرة مكونة من خمسة أشخاص ، ولإطعام ما تقتنيه هذه الأسرة من المواشى ؟

تبلغ الملكيات التي تقل عن فدان واحد نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان موزعة على ١,٧١٨,٠٠٠ مالك كما قدمنا ، ومع أننا حسبنا هؤلاء في عداد الملاك فالحقيقة أن حظهم أقل من حظ الأجير إذ أن زيادة تكاليف الإنتاج لهذه المساحات الضئيلة إن لم تجعل الكسب متعذرا فهي قليلة النفقة كثيرة المتاعب .

هذه الأمثلة تكشف عن حاجة البلاد الى السرعة في سن قوانين لتنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة ، وسيكون لهذه القوانين أثر عظيم .

أولا — في تحسين حالة الفلاح وتوفير أرزاقه وما يعقب ذلك من تحسين صحته ومسكنه ، ورفع مستوى حياته من جميع الوجوه .

ثانيا — استقرار الحياة الزراعية على أحسن تسمو بمسوى حياة البلاد زراعيًا واقتصاديًا .

ثالثا — تقليل نفقات الإنتاج .

رابعا — استتباب الهدوء والأمن في الجهات المكتظة بالسكان .

أما الإصلاح الذى ندعو الى السرعة فى تنفيذه فيقوم على مشروعين متلازمين :

الأول - توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين على أن يحصل ثمنها مقسطا بربح قليل .
والثانى - الهجرة الزراعية للفلاح .

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الأراضى الآتى بيانها للتوزيع ، ملكيات صغيرة وهى :

(١) جميع أراضى الحكومة المستصلحة ، عدا ما يلزم لعملية الإكثار أو حقول التجارب .

(٢) الأطلان البور التى تملكها الحكومة والتى أعدت لها طرق الصرف والرى العامة .

بعد إصلاحها .

(٣) الأراضى التى نقل ملكيتها عن فدان وتزعم لتجميع الملكية .

(٤) الأطلان التى تزعم ملكيتها اجباريا بأحكام المحاكم .

على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والمللاك المدنيين وتستمرى هذه الأطلان إذا ما نزع ملكيتها ، وتخصصها للتوزيع على صغار المزارعين .

وهنا أرى أن أجهر مخلصا لوجه الله والحق ، برأى فيما عهدت اليه الحكومات السابقة من وقف البيوع الجبرية باسم صيانة الثروة العقارية فأقول إن هذا لم يكن إلا بدءة حزبية لا يميزها العدل ، ولا تقهرها النظم الاقتصادية ولا ما تحرص عليه الحكومات الرشيدة من استبقاء الثقة بخزائنها وبسمعتها ، وهذا العمل كان ظاهره الرحمة بالمدينين المفرطين فى عهودهم ، المقصرين فى الوفاء بديونهم ولكنه أساء الى حركة التعامل العامة بين أصحاب رؤوس الأموال والمللاك وأصبحت البنوك مخافة هذا التدخل تحبس أموالها عن المتعاملين .

يبلغ عدد المدنيين اثنى عشر ألفا ، منهم ألفان توشك أرضهم أن تزعم ملكيتها ، وقد تدخلت الحكومات السابقة من أجل هؤلاء ودفعت من المال العام لصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات .

صرف هذا المال الجسيم من خزانة الدولة أى من مال الأمة ، وقد كان واجبا أن ينفق فى المشروعات العامة التى يعود نفعها على الأمة جميعا لا أن تسخره لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن الأداء حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحهم آجالا واسعة وأقساطا تنفق وموارد أطلانهم لو عملوا على التسديد مخلصين ، ولكن اتكلم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون المرعى قتها ونوا فيما عليهم من حقوق وتمهيدات نحو الدائنين وأصبح لزاما أن تغل الحكومة الحاضرة يدها عن التدخل فى هذا الذى يزعمونه صيانة للثروة العقارية ، حتى تعود الثقة المالية للبلاد ، ويكفى ما سبغته البنوك فى تقاريرها

السوية من اعتراض وتشهير بهذه التصرفات السابقة ، وهذا صوت الفلاح يؤيدنا في هذا الرأي ويطالب حكومتنا بأن تدخر مال الدولة لمصالح الشعب وحاجاته .

إن الأرض تضعف وتقوى كالإنسان ، فإن تملكها قوى حسنت وأثمرت ، وإن تملكها هزيل ضعفت وأمست ، ولمصلحة الإنتاج الزراعى يجب أن تكون الأطنان في أيدي الأقوياء الأوفياء لا في أيدي المتلفين المسرفين .

(٥) جميع أطنان الحكومة البور التي لم تتوفر لها الى الآن طرق الصرف والرى العامة ، وتبلغ نحو ١,١٠٠,٠٠٠ فدان تصبح بموجب القانون معدة للتوزيع على صغار المزارعين بعد إصلاحها .

ولو جازى التوسع لحساب مصلحة الفلاح والمصلحة العامة لأضفت الى المساحات التى توزع على الفلاحين ، وتخصص لهجرتهم ، أطنان الوقف الأهل بعد انقراض الطبقة الثانية ، إذ تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان ، إن لم تكن أسوأ وأتعس .

أما مشروع المجرة الزراعية الذى يحقق الأغراض التى ذكرناها فيتلخص فى الأبواب الآتية :

- أولا — نظام المستعمرين ، وهل يكون اختياريا أو مفروضا بقانون ؟
- ثانيا — طريقة إصلاح الأراضى البور قبل التوزيع ، ومن يتولى الإصلاح ؟
- ثالثا — توفير المال اللازم .
- رابعا — بعض الطرق التى اتبعت فى الممالك الأخرى والقوانين التى سقتها للتنفيذ .

نظام المستعمرين اختياريا أو إجباريا :

لكل مملكة نظامها فى اختبار المستعمرين ، فمنها من جعل الاستعمار اختياريا ، ومنها من فرضه بقانون ، فمثلا كان الاستعمار فى هولاندا وأستراليا بقانون ، وكان توزيع الأراضى الى ملكيات صغيرة فى رومانيا بقانون يعين الطبقات التى توزع الأراضى على أفرادها ، وتركت بعض الممالك الهجرة لمن يشاء ، عن طريق الترغيب والتشويق .

غير أن الحالة فى مصر تختلف عنها فى هذه الممالك ، إذ أن حالة التعداد فى بعض المناطق لا تتماشى مع المساحة ، كما سبق البيان . والإنتاج الزراعى يتوقف — الى حد بعيد — على توزيع الأيدى العاملة بين النواحي القليلة السكان والنواحي المزدحمة بهم . فإذا راعينا هذا وجب أن تكون الهجرة قنانون حتى يؤخذ المهاجرون من النواحي المزدحمة ، على أن يفضل عند توزيع الأراضى أصحاب الملكيات التى نقل عن فدان ، الذين نزع ملكياتهم ، فهؤلاء نعوضهم عن ملكياتهم المتروكة بهذه الأرض الحكومية الجديدة .

طريقة إصلاح الأراضي البور :

للحكومة في شمال الدلتا نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان توفرت لها طرق الري والصرف العام ، ولا تزال تعمل في إصلاحها ، ناجحة موفقة . غير أن المساحة التي تم إصلاحها لا تزال قليلة نظرا الى ضالة الأموال المخصصة للعمل ، وهكذا لم تستطع المصلحة أن تصلح أكثر من ٨٠٠٠ فدان سنويا .

والظاهر أن ظروف الميزانية في الوقت الحاضر لا تسمح بزيادة الأموال المخصصة لعمليات الإصلاح ، ولذلك أرى من الخير أن يوكل الإصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية ، بشرط أن تساهم الحكومة في هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يخول لها حق الإشراف على العمل وتوزيع الأراضي على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة . أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الأطنان وما يزيد على ذلك يعمل به قرض أهلي . وبذلك يمكن تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الأراضي البور في القليل من الزمن ، فتنتفع الحكومة بما يجبي من الضرائب ، كما أن الأطنان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين ، وهنئنا للحكومة بتحقيق في عهدنا هذا الحلم اللذيذ للعدد العظيم من الفلاحين البائسين الصابرين .

على أن المشرع المصري عند وضعه مشروعات القوانين المتعلقة بتخصيص أراضي الحكومة للتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان ، والتقنيات الخاصة بالمهجرة ، يجد أمامه من قوانين المالك المختلفة أمثلة تنير له الطريق ، خصوصا إذا أستعان بالفنيين من رجال الزراعة والمال في وضع هذه القوانين بما يتفق مع ظروف مصر وحاجات فلاحها وطبيعة أرضها ونظم الري والصرف فيها .

هذه كلمة وجيزة في تنظيم الهجرة الزراعية . ولو تم هذا التنظيم لتحققت غاية من أهمغايات الإصلاح في مصر ، ولا تنتقل الفلاح المصري الى حياة جديدة يتذوق فيها طعم النعمة والرخاء .

وإني في إيماني بما لحكومة جلالة الملك من عزم قوى ووطنية صادقة ، لشديد الثقة في أن آمال فلاحينا ستتحقق بإذن الله ، كما أن رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه الوفي ستجعل للفلاح في عهده الزاهر أعيادا تفسيه ما مر به من آلام .

جلال فهميم

المحافظة والشخصية القومية

للدكتور منتور فهمي بك

آثم العصر الحاضر بطابع السرعة والمفاجآت والانتقالات العنيفة ، وأخذت تيارات الحضارة الغربية تجرف أمامها مشخصات أمم كثيرة ، وبخيل للفكرين أن النفوس أصبحت تتشوف لهدآت العصور الماضية وبعض أساليبها ونظمها ، وأصبحت تنشد كبها لهذه العجلة التي تزعج أعصاب البشر بسيرها العنيف .

وقد يطيب للتحذنين خلال هذه المظاهر من التجديد والتنوير السريع والانتقال أن يتباحثوا فيما بينهم عن محامد المودة والمحافظة وما إليها من بحوث ودرس حين تضيقهم سرعة السير ، وقد يتذكرون المترقي بدايته حين يرون أن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى . ومهما تنوعت الأحاديث عن المودة وتشعبت في المحافظة ، فهذه الأحاديث تتركز دائما على بعض الدعاوى المستمدة من فطرة الناس ونزعاتهم ، كاطمئنانهم إلى ما يعرفون وبالفون ، وحسنهم وشوقهم لصور عزيزة وأشباح كريمة من الماضي تمثل محامد المتقدمين من أسلافهم ، وكثرتهم للقائمة والكفاح عند امتشاعهم بما يغير نظمهم وأساليب سعيهم وكسبهم في هذه الحياة . وكما أنه يطيب للناس في عصور الانتقال أن يتحدثوا عن المحافظة وشؤونها ، فتمد يطيب الحديث في التجديد عند حالات الجود وفي عصور الركود ، ومهما تنوعت الأحاديث عن معاني التجديد وتشعبت ، فإنها ترجع في جملتها إلى أصول من الشغف بمعاني الحرية والرغبة عن قيود الماضي أو الحاضر .

وفي الحق إن المحافظة والتجديد كلاهما ميدانان متلاصقان متجاوران ، وقطبان متواصلان ، تجري بينهما مظاهر التاريخ في الأمم وفي الإنسانية جمعا ، وقد يختلف من هذا الحريان وعند جهات الجاور والتلاقي ، بين المحافظة والتجديد ، خير ما في معاني التقدم والرفق .

وإذن تكون المحافظة والتجديد كلاهما صالحين لازمين لتوكيد النظام في الخطوات المتلاحقة المتقدمة إلى التكميل ، فالمحافظ المتزن ينهه المعسر في عدوه إلى مواضع العثار ، والأخير ينه الأول لمساوئ الإبطاء وطول الطريق .

ولو صحت التشابه في تقريب المعاني لحاز لنا أن نشبه المحافظين بذلك النازح الذي يحمل في حقيقته جديد ثيابه وقديمها ، حتى إذا أضرت شئون السفر بثوبه الجديد لحا إلى قديمه ليصلح ببعضه ما بلى من هذا الجديد . أما المجتهدون فربما كان مثلهم مثل من يحسن الظن بجدة ثوبه ومثانيه فيجعله معه في سفره دون أن يعمل حسابا لمستور المفاجآت ، فاذ تمزق هذا الثوب من مشاق السفر ومناعبه تعذر أن يرقع الثوب وأصبح العضو العارى عرضة للأذى .

ولقد أدركت الأمم التي تتخذها مثلا في الحياة العمرانية فضل المحافظة ففسحت الصدور لأشياءها وأحزابها في إنجلترا والولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من البلدان .

وفي الحق إنه لو عاشت الأمم على هوى المجتدين وأساليهم لخيف أن تنقلب نزعات التجديد وما إليها من نزعات الحرية إلى ضرب من الفوضى وعدم الاستقرار على شيء ، ولو أن الأمم كانت تعيش على نمط المحافظين وحدهم لخشنا أن تنقلب هذه المحافظة إلى وقوف وجمود ورجوع إلى الوراء .

وعلى ذلك فنبغى أن نسمع في الأمة الواحدة صوت المجتدين وصوت المحافظين فدومهما المتناسق يرشد إلى أمثل الطرق التي تسلك للتقدم الصحيح الجامع بين ماضي الأمم وحاضرها ومطمحها من المستقبل ، الجامع من تاريخها سلسلة متواصلة الحلقات تنظم عليها مقومات الشعوب منذ الماضي البعيد إلى الحاضر المتوثب ، الدافع في شخصية الجماعة قوة التماسك والترابط .

وإننا عند ما نحض على مباحث الشخصيات القومية ، ونصل ذلك بالترغيب في المحافظة والدعوة إليها ، فأننا لا نريد أن يفهم من المحافظة التي نقول بها نكران التجديد وخصومته ، فإ كانت المحافظة الرشيدة قط عدوة التجديد ، لكنها قد تعادى كل تجديد أتر ينقطع عن ماضي الشعوب أولا يتصل بحاجة ملحة من حاجاتها حين تشعر تلك الشعوب شعورا يقظا واعيا .

وإني أربأ بالمحافظة الرشيدة أن يساء فهمها ، فأكره أن يتخذها الجاهلون سلاحا يحارب به التقدم ، لكنني لا أكره أن تكون المحافظة أداة لتعويق السير الأمامي ، ومحو لا يرد القافلة إلى الطريق المستقيم .

أربأ بالمحافظة الرشيدة أن يساء فهمها ، فأكره أن تسوغ لأحد أن يتخذ سرا من شرور الماضي ليفرضه على الحاضر أو يقتلع شجرة خبيثة مما أنبتته العهود الخالية ليستعمل لها تربة ينبت فيها ، إنما لا أكره من المحافظة ألا تفرط فيما قل من خيرات الماضي لحشره في زمرة

ما يحل من خيرات الحاضر، ولا أكره من المحافظة أن تأتي بالزهرة الذابلة من الماضي فتضعها مع زهرات الحاضر لترهو معها وتعيش وتزدهر .

هذه هي المحافظة الشريفة التي ننشدها لبلادنا ونسلك منها للاحتفاظ بمميزاتنا عن سوانا من الأمم ، وإننا حين نرفع الصوت لنستحث الهمم الى استغلال كل جمال نوعي أودعه الله طبائع بلادنا أو تقايدنا ، فاننا نحصر بذلك على ألا تكون المبالغة في السير السريع فاصلة بين قاطرة التقدم مما يتصل بها من أصابع مخلفات الماضي القريب أو البعيد .

وأننا حين نحفز ما في النفوس من طبائع المحافظة فقد نعتمد في ذلك على قوى طبيعية غير مصنوعة ولا موهومة . وذلك لأن الأمم تتكون من جيل يزول وآخر يقبل ، ولكلا الجيلين تقديرات مختلفة لأمر الحياة . على أنه برغم ذلك الاختلاف ، فلكل من الجيلين حق مقدس في أن يطمئن الى حياته التي يأنس بها . ومن ثم يهتم مراعاة نزعات الماضين ونزعات المقبلين من حرمة وقداسة ، وكذلك لحظت دساتير الأمم الرشيدة أن تكون مجالسها النيابية ممثلة لنزعات الشيوخ ونزعات الشباب وآراء الدابرين وآراء المقبلين .

ولقد آن الوقت للمحافظين أن يلمعوا مشعهم ، ويمعدوا عديتهم لكي تسمع كلمتهم في مسير الأمة وحاجة الإصلاح ، وأنه حين يضاف صوتهم لصوت المجتدين فقد يظفر الوطن من ذلك كله بلحن كامل ، ونغم متناسق يطرد به السير المستظم والرق المنشود .

منصور فهمي

— الحكمة في أفواه العلماء ، وعلى شفاء الدهماء ، كالدر يكون في قاع البحور ، ويكون في نواعم النحور ، وكشعاع الشمس يقع على الوحل ، كما يقع على الزهر .

شوقي

— لا تجعلوا علمكم جهلا و يقينكم شكاً ، اذا علمتم فاعملوا ، واذا تيقنتم فاقدموا .

— بينكم وبين الكمال حجاب من الغرور .

— كفالك أدبا لنفسك اجتناب ما تكرهه من غيرك .

— كفالك من عقلك ما أوضح لك سبل غيك من رشذك .

على بن أبي طالب

الأسرة كعامل اقتصادى

للدكتور على عبد الواحد وافي

الأستاذ بكلية الآداب

يقوم العامل الاقتصادى فى حياة الأمم بأهم الوظائف ، ويتدخل فى جميع الشئون ، فهو المحور الذى تدور حوله معظم الظواهر الاجتماعية ، والسبب الرئيسى الذى يتصل به — عن قرب ، أو عن بعد — كل ما يحدث فى المجتمع من نهوض أو ركوص ، وقوة أو انحلال ، وما يناله من تطور فى مختلف نواحيه . فباستمرار الحياة الاقتصادية ورقبها تستقر الحياة الاجتماعية ، وترقى السياسة ، وينهض التشريع ، بل تهذب العقائد ، وتنشط الأفكار ، وتسمو الآداب . وباضطراب الحياة الاقتصادية وعدم توافرها يستد حاجات الناس ، تضطرب الحياة الاجتماعية وتختل شئون السياسة والحكم ، ويجمد التشريع ، بل تحط العقائد ، وتركد العقول ، وتخذ القرائح . ولقد صدق المثل اليونانى إذ يقول : " لا يمكن للفيلسوف أن يما دامت البطن فارغة ! " . ولم يبعد " كارل ماركس " كثيرا عن الحقيقة حينما ذهب إلى أن تحول الرضى الذى تدار باليد إلى رضى تدار بالبغار قد أدى إلى معظم ما حدث فى العصور الحديثة من تحول فى النظم الاجتماعية وشئون الحكم .

والأحوال الاقتصادية العامة تتأثر تأثيرا كبيرا بالشئون الاقتصادية العائلية . فإذا أحسنت الأسرة أداء رسالتها الاقتصادية ، وقامت بوظائفها بهذا الصدد على وجه مرض ، وسلكت خير السبل فى شئونها المتعلقة بالإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ، ارتقت حياة الأمة الاقتصادية ، واستقرت شئونها على قرار مكين . وإذا اضطربت الأسرة فى وظائفها الاقتصادية ، وجانبها السداد فى هذه الناحية ، اضطربت حياة الأمة الاقتصادية واختل توازنها ، وساءت أحوالها . فالأسرات كما يقول " أوجيست كونت " منشئ علم الاجتماع ، هى الخلايا الأولى التى يتألف منها جسم المجتمع ، فبصلاحها يصلح هذا الجسم ، وبفسادها يدب إليه الوهن والانحلال .

بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية تتأثر بشئون الأمة الاقتصادية، وشئون الأمة الاقتصادية تتركز على الشئون الاقتصادية للأسرات التي تتألف منها . ولذلك كان قدماء اليونان لا يفهمون من كلمة الاقتصاد عند إطلاقها معنى آخر غير اقتصاديات الأسرة وتدير المنزل .

ومجتمعنا المصرى ، وإن شذّ عن المجتمعات الأخرى فى كثير من الشئون ، لا يشذ عنها فى الحقيقة التى قررناها . فأهم مظاهر حياته تتركز على شئونه الاقتصادية العامة . وشئونه الاقتصادية العامة تعتمد على الشئون الاقتصادية للأسرات التى يتألف منها وعلى مبلغ إحسانها فى القيام بوظائفها فى هذه الناحية .

فلنتنظر إذن إلى أى مدى تحسن أسراتنا المصرية القيام بوظائفها الاقتصادية ، وما هى أظهر عيوبها بهذا الصدد ، وكيف يمكن علاج كل عيب منها ؟

تسير جميع الوظائف الاقتصادية فى الأسرات المصرية لسوء الحظ على غير هدى ولا أساس قويم . وترجع فى نظرى أهم العوامل التى أدت إلى تخبطها هذا إلى خمسة أمور : أحدها ، سوء التوجيه ، وثانيها ، الإسراف وضعف روح التوفير وملكة الإيداع ، وثالثها ، محاولة التغيير من نظم الميراث الشرعى بالالتجاء إلى وقف بعض الممتلكات أو حرمان بعض المستحقين ورابعها ، ضالة الدخل العائلى ، وخامسها البطالة .



أما سوء التوجيه فيبدو فى ناحيتين من الحياة المصرية : فى ناحية التعليم بجميع فروعه ، وفى ناحية الصناعة الأولية ، وتقع التبعة فى كلتا هاتين الناحيتين على الأسرة نفسها .

ففى ناحية التعليم لا تعنى الأمرة أية عناية بتوجيه أولادها إلى الناحية التى تتفق مع ميولهم واستعداداتهم ، بل لا تعنى أية عناية بتعرف هذه الميول والاستعدادات ، وإنما تخبط فى هذه الشئون خبط عشواء ، فتخضع فيها أحيانا للصدف والاتفاقات ، وتتأثر فيها أحيانا بعوامل تتعارض مع أصول التربية الصحيحة ، كالتفاخر والمباهاة وحب الظهور والمنافسة أو مجرد الرغبة فى أن يكون أحد أولادها طبيبا أو مهندسا أو فاضيا ، أو العمل على تقصير مدة الدراسة والحصول على نتيجة عاجلة ، أو ضمان الوظيفة الحكومية وما إلى ذلك . وقل أن يلحق الآباء أبناءهم أو بناتهم بمعهد علمى أو فنى لأنهم يأنسون فيهم الاستعداد الطبعى للشئون التى يعد لها هذا المعهد . وإننى على يقين من أنه إذا أجرى اختبار دقيق لطلبة المعاهد العلمية والفنية فى مصر لثبت أن أكثر من تسعين فى المائة من طلبة كل معهد لا تؤهلهم استعداداتهم للشئون التى يعد لها هذا المعهد .

وكذلك شأن الأسرات الفقيرة التي توجه أولادها للمهن والصناعات الأولية . فهي لا تعنى مطلقا بتوجيههم الى النواحي التي تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . على أن تعرف هذه الميول والاستعدادات يتوقف على درجة من الثقافة لا تتوافر لدى هذه الطائفة من الأسرات .

وغنى عن البيان أن جميع مظاهر الانتاج في الأمة يتوقف نجاحها على حسن توجيه الأسرة لأولادها ، وأنه إذا بلغ تخبط الأسرات في هذه الناحية الى الدرجة التي وصفناها فالتحق معظم أفرادها بغير النواحي التي تتفق مع ميولهم وزاولوا وظائف ومهن تنافسهم استعداداتهم ، إذا بلغ التخبط الى هذا الحد اضطربت حياة الأمة الاقتصادية ، وضعف انتاجها وقلت جودته . فن بديهيات الاقتصاد أن كمية المنتج ومبلغ جودته تبعان مبلغ تواؤم العمل مع استعدادات العامل وقواه . وإلى هذا يرجع في نظري قسط كبير من التبعة في تنور كثير ما من أعمالهم ، وفيما يقاسونه من المشقة في سبيل القيام بها ، وفي ضعف إنتاجنا إذا قيس بإنتاج غيرها من الدول المتقدمة ، وفي قلة التبوغ بيننا ، وتأخرنا في ميدان الاختراع العلمي والفني ، وأتينا نعيش حالة على مستحدثات الغرب في الفنون والصناعات وعلى نظرياته في الفلسفة والعلوم .

وخير علاج لهذا أن تعنى الأسرات من وظيفة التوجيه . فقد أقامت بأعمالها الدليل القاطع على عدم صلاحيتها للقيام بهذه الوظيفة . وينبغى أن تأخذ الدولة نفسها على عاتقها القيام بأعمال التوجيه العلمي والمهني ، فتفتش مكاتب للتوجيه الى مختلف معاهد التعليم ، ومكاتب أخرى للتوجيه الى مختلف المهن والصناعات . وينبغى أن تؤلف هذه المكاتب من طائفتين من الأعضاء : طائفة الاختصاصيين الخبراء في الشؤون الاجتماعية والتفسي ، وطائفة المتخصصين في الشؤون الاقتصادية والصناعية . ويعهد الى هذه المكاتب بعمل اختبارات للأطفال والشباب في مختلف معاهد التعليم ، وفي مختلف الأوساط لتوجيههم الى الوجهة التي تتفق مع ميولهم واستعداداتهم . وينبغى أن يقيم لآراء هذه المكاتب وأحكامها وزن كبير في التوجيه العلمي والمهني ولو أدى ذلك الى انتقاص حقوق الآباء ، لأن مصلحة الأمة مقدمة على مصلحة الأفراد ورغبة الأسرات .

وهذا النوع من المكاتب منتشر انتشارا كبيرا في كثير من الأمم الغربية . وإذا كانت هذه الأمم التي يحسن فيها الآباء توجيه أولادهم قد رأت ضرورة هذه المكاتب فأولى بمصر ، وقد بلغ فيها التخبط الى الحد الذي وصفناه ، أن تسلك هذا السبيل .

وأما العامل الثاني في فساد الحياة الاقتصادية العائلية في مصر فهو إسراف كثير من أسر الطبقتين المتوسطة والعليا ، وبخاصة الأسر المترفة . فتمد بلغ إسرافها حدا لم يبلغه

في نظائرها من الأمم الأخرى . ومن نحس الطالع أن قسما كبيرا مما تنفقه هذه الأسر يذهب الى الأجانب وإلى المنتجات الأجنبية ، ولا تفيد منه مصر فائدة تذكر .

ومن مظاهر هذا الإسراف كثرة الخدم والحواضن والمربيات واعتماد الأسرة على غيرها فيما تستطيع هي أن تنتجه أو تقوم به أو تعده من شئون الملبس والسكن والغذاء ، ومن مظاهره كذلك المبالغة في المهور والجهاز وولائم الأفراح والحفلات وما إلى ذلك .

أما أسباب هذا الإسراف فكثيرة يرجع أهمها إلى ثلاثة أمور: أحدها ذلك الداء العضال الذي ينبغي أن يعمل المصلحون جهدهم على شفاء المصريين منه وهو داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور، والمبالغة في التقليد ، وتوجيه الاهتمام إلى ظاهر الأمور وسفسافها وإغفال لبها وجوهرها . وثانيها ضعف روح التوفير وملكة الادخار في نفوس المصريين . وثالثها استئثار السيدة في كثير من أسر الطبقتين المتوسطة والراقية بشئون الانفاق على البيت مع ما يسود بعض السيدات في هاتين الطبقتين من إهمال وتبذير ، وضعف في الثقافة المنزلية والاقتصادية وميل إلى تقليد حثالة الأجنيات في مظهرهن .

وخير علاج لداء الإسراف هو أن توجه العناية إلى القضاء على هذه الأسباب الثلاثة . فيلبي أولى تجربة جميع الوسائل لشفاء المصريين من داء التفاخر والمباهاة وحب الظهور . وينبغي ثانياً القيام بدعاية قوية لبث روح التوفير وملكة الادخار في نفوسهم وتشجيعهم على ذلك بجميع الوسائل الممكنة . وينبغي ثالثاً أن يتعاون الرجل مع المرأة في تدبير شئون الانفاق وألا تستبد المرأة بهذه الشئون ما دامت بحالتها الحاضرة ، وأن تعمل من الآن فصاعداً على تربية البنت في مدارسنا تربية اقتصادية صحيحة ، وتزويدها بثقافة كاملة من هذه الناحية وإعدادها إعداداً تاماً لوظائفها المنزلية المستقبلية ، فذلك خير ألف مرة من مواد الجبر والهندسة والطبيعة وما إلى ذلك من المواد التي نحشوها أذهان البنات في مختلف مراحل التعليم .

وأما العامل الثالث في اضطراب الحياة الاقتصادية العائلية فهو محاولة بعض الأسرات التغيير من نظم الميراث الشرعي بالالتجاء إلى الوقف الأهلي أو البيع الصوري لبعض الأولاد أو للذكور دون الإناث ، وما إلى ذلك .

يكاد الإجماع ينعقد بين المحدثين من فقهاء القانون على أن نظام الميراث الإسلامي هو خير نظام لتوزيع الثروات بين الأسرات وأمثل طريقة لتحقيق الاشتراكية المعتدلة في أحسن صورها ، ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

ومع هذا نرى أن كثيرا من المصريين يحاولون الإفلات من هذا النظام الحكيم وتغيير الحدود التي رسمها الله ، فبعضهم يلجأ إلى طريقة البيع العسوى أو النازل عن ثروته لبعض ورثته حتى يحرم بعضهم الآخر ، وبعضهم يلجأ إلى طريقة الوقف الأهلى فيحبس ثروته على بعض ورثته دون بعض ويحرم الذين خصهم بالفائدة من حق الملكية وحرية التصرف فيها آل إليهم . وكلتا الطريقتين تؤدي إلى اضطراب كبير في الاقتصاد العائلى وفي توزيع الثروات بين الأسرات .

أما التنازل لبعض الورثة وحرمان بعضهم الآخر فيؤدى إلى أن يصبح بعض الورثة وأسرانهم فى بسطة من الرزق ، بينما يصبح الآخرون وأسرانهم فى حالة فقر مدقع ، ويبدؤ فضلًا عن هذا بذور الشقاق والعداوة بين الأقارب .

وأما طريقة الوقف الأهلى فهى تحقق أحيانا بعض الفوائد الظاهرة كضمان بقاء العين الموقوفة وكفالة أرزاق الأسرات الموقوف عليها ، وأيلولة الوقف فى النهاية إلى جهة من جهات الخير . ولكن هذه الفوائد هى إلى الفوائد الظاهرة النظرية أدنى منها إلى الفوائد العملية الحقيقية . ومهما تكن فليست شيئا مذكورا بجانب مساوئه فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ففى الوقف الأهلى قطع للوارث وتعطيل لتلك النظم الحكيمة التى وضعها الشارع لتوزيع الثروات بين الناس ، والتى هى خير ضمان لفراية الأسرات وسعادتها ، ولاستقرار المجتمع ؛ ولتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

وهو يحبس العين عن التداول ، فتعطل بذلك الثروات ، ويقل دخل الأسرات . وهو ينشر البطالة بين المستحقين ، فنشأ من جرانه أسرات خاملة طفيلية عالة على المجتمع .

وهو يتيح الفرص لتسلط الظار على الأوقاف واستئثارهم بفائدتها ، فيقع كثير من الأسرات فى مهاوى البؤس والضنك ، وتلجأ إلى الاستدانة بفوائد ربوية باهظة ، فتضعب بذلك الفائدة التى قصدها الواقف من رصد أموال على أولاده حتى لا يصبحوا عالة يتكففون الناس .

والوقف يلزمه ضعف الإنتاج لإشراف غير المالك عليه . ولذلك نرى أن الأماكن الخربة والأراضى البائرة منتشرة فى الأعيان الموقوفة أكثر من انتشارها فى غيرها .

فبالموازنة بين حساسات الوقف وسيئاته يتبين أن مساوئه تزيد كثيرا على محاسنه ، بل يظهر أنه بشكله الحاضر لا يحقق أية حسنة من الحسرات ، اللهم إلا ما يكون من أيلولة العين الموقوفة إلى جهة بر لا تنقطع بعد انقراض الذرية . ولكن انقراض الذرية قد أصبح الآن من الأحوال النادرة .

على أن التركات التي لاوارث لها تؤول . يحكم القانون إلى بيت المال أى إلى الحكومة التي تمثل المصاحبة العامة .

فنظام كهذا من الواجب إلغاؤه تماما أو تعديل أسسه في صورة تحقق منافع وتجرده من مضاره في الاقتصاد العائلي والقومي .

وأما العامل الرابع في فساد الحياة الاقتصادية في الأسرة المصرية فهو ضالة الدخل العائلي.

متوسط الدخل العائلي لم يهبط في أى بلد أوروبى أو أمريكى إلى المستوى الذى هبط إليه في مصر . إذ أن ما يخص الفرد الواحد في مصر من مجموع الدخل الأهلى العام لا يتجاوز تسعة جنيهات في السنة ، على حين أن متوسط ما يخص الفرد الواحد في رومانيا واليونان يتردد بين خمسين وثمانين جنيها ، وفي الولايات المتحدة يبلغ مائتى جنيه سنويا .

ومتوسط عدد أفراد الأسرة في مصر أربعة أفراد ، وبذلك يكون متوسط دخل الأسرة المصرية نحو ستة وثلاثين جنيها في السنة ، أى ثلاثة جنيهات في الشهر .

ويلاحظ أن الأسرات ذات الدخل المتوسط والمرفع لا تمثل أكثر من ١٠ ٪ من مجموع الأسرات . وأما الباقي وهو جل الأسرات المصرية ، فينحط متوسط دخل كل منها إلى أقل من جنيه واحد في الشهر . ولا يخفى ما ينجم عن حال كهذه من الآثار السيئة في مختلف النواحي الاقتصادية وغيرها للأسرة والمجتمع .

فضالة الدخل العائلي تؤدي إلى ضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات ، وضعف القدرة الاستهلاكية للأسرات يعوق نشاط الأمة الانتجي ، لأن نشاط الإنتاج يتوقف على نشاط الاستهلاك ، وبخاصة في بلد كعصر لا يستطيع أن ينافس البلاد الغربية في الأسواق الخارجية فمعظم منتجاته لا يجد له رواجاً إلا في سوقها الداخلية ولا يجد له مستهلكاً إلا من بين أبنائها .

وضالة دخل الأسرات تؤدي فضلا عن هذا إلى انتشار المرض بين أفرادها ، وإلى كثرة الجرائم واضطراب الأمن ، وتوقع كل إصلاح وكل تقدم في النواحي الاجتماعية ، فلا فائدة مثلا من إرشاد الفلاح وتنقيفه من النواحي الصحية والمزلية ، مادام دخله لا يسمح له بتجاوز المستوى المنحط الذى هو فيه .

وضالة دخل الأسرات يؤدي كذلك إلى الثورات الاجتماعية ويتهدد نظم الدولة ، وإذا كان هذا العامل مع تقادم العهد به ، لم يؤدي في مصر إلى ثورة أو تمرد ، فالفضل في ذلك راجع إلى قلة حاجيات الأسرات المصرية في الطبقة الدنيا وقناعتها ورضاها بما قسم لها . ولكن من المحال دوام هذه الحال .

على أن كثيرا من بواذر التغيير قد أخذت تظهر جلية في هذه الناحية ، فمناعة المصري وصبره ورضاه بما قسم له ، كل ذلك قد أخذ يتضاءل بفضل انتشار التعليم والثقافة بين أفراد الطبقات الدنيا من الشعب ، ويزداد تضاعفا كلما ارتقى مستوى الثقافة بين هذه الطبقات ، حتى يأتي اليوم الذي يتسع فيه أفق الحياة في نظرها ، وتزداد حاجياتها ، وتشعر ببؤسها وانحطاط مستواها ، وتحس الظلم الواقع عليها ، وحينئذ يضطر المجتمع ، إن طوعا وإن كرها ، إلى انصافها بتغيير جوهرى وبغائى في نظمه الأساسية .

هذا ، وأكبر قسط من التبعة في ضالة الدخل العائلى لا يقع على الأسرات نفسها ، بل يقع على الحكومة وعلى المجتمع في صورته العامة . فباستعراض الاسباب التى أدت إلى ضالة الدخل العائلى يتبين أن أهمها يرجع إلى أمور لا يد للأسرات نفسها فى شىء منها :

فمن أهم هذه الأسباب فساد الأسس التى يقوم عليها فى مصر توزيع الثروات واختلال القواعد التى تقدر على ضوئها الأعمال وتقاس الأجور . ويظهر هذا فى جميع طبقات الأمة ، فى الملاك المقاريين والموظفين والفلاحين والصناع .

فلاك الأراضى الزراعية فى مصر لا يتجاوزون مليونين ونصف مليون . أما بقية المصريين فلا يملكون من أراضى بلادهم شروى تقير . وكبار الملاك العقاريون فى مصر ممن يملكون أكثر من عشرين فدانا لا يمثلون أكثر من ١,٥ من مجموع أصحاب الأملاك ، ويملكون وحدهم أكثر من نصف الثروة العقارية المصرية ، ومتوسط ما يخص الواحد منهم نحو مائة فدان . والنصف الآخر من الثروة العقارية موزع على ٩٨,٥ ٪ من مجموع أصحاب الأملاك . ومن هؤلاء ٧٠ ٪ لا يملك الواحد منهم أكثر من فدان .

ومعنى هذا أن نسبة ضئيلة جدا من مجموع الأسرات المصرية تساهم بملكية نصف العقارات ويبلغ متوسط ما يخص كل أسرة منها نحو مائة فدان . أما الأغلبية الساحقة من أسراتنا فمعظمها لا يملك شروى تقير أو يمتلك فنانا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ما يملكه الفريق الأول . وهذا هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفساد فى نظام توزيع الثروات .

وما يلاحظ فى الثروة العقارية بهذا الصدد يلاحظ مثله فى مرتبات الموظفين ، فبعض هذه المرتبات يرتفع تحت سنان المكافآت وبدل السفر والافتراق وما إلى ذلك إلى نحو ٣٠٠ جنيه

في الشهر الواحد، بل قد يرتفع إلى أكثر من ذلك إذا أضيف إليه مكافآت الشركات. على حين أن بعضها يهبط إلى جنيه واحد في الشهر. ومرتب الموظف عندنا يمثل في الغالب دخل أسرته جميعها، إذ يندر أن تنزل السيدة المصرية مع زوجها أو عائلتها إلى ميدان العمل.

ومثل هذا الفساد يلاحظ في القواعد التي يجري عليها في مصر تقدير أجور العمال من الفلاحين والصناع. فإيناله الفلاح أو الصانع في مصر أجرا على عمله ليس شيئا مذكورا بجانب المجهود الذي يبذله. فالعامل الأوروبي في الحقل أو المصنع مثلا لا يبذل عشر معشار ما يبذله زميله المصري، ومع ذلك يتقاضى من الأجر أضعاف ما يتقاضاه.

ومن الأسباب التي أدت إلى ضالة الدخل العائلي نمو عدد السكان نموا مطردا بدون أن تصاحبه زيادة متناسبة في موارد الثروة الزراعية والصناعية. أما الميدان الزراعي فقد نضب منه كثيرا أمام من يستقون منه. فساحة الأراضي المتزرعة في مصر لا تزيد كثيرا على خمسة ملايين من الأفدنة، على حين أن عدد السكان قد بلغ ١٧ مليونا، أي بنسبة ثمانية أرباب لكل ساكن. ومتوسط عدد أفراد الأسرة في مصر يبلغ أربعة أفراد. وبذلك يكون متوسط ما ينحص كل أسرة مصرية نحو فدان واحد. وأما ميادين الإنتاج الصناعي والتجاري والمالي فقد استأثر الأجانب بمعظمها وأهمها، وأوصدوا أبوابها في وجوه المصريين.

ولعلاج قلة الدخل العائلي ينبغي أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه التي ذكرناها، فبذلك تنفذ إلى أصل العلة ونجث الداء من جذوره. ويكون ذلك بوسائل كثيرة: منها إصلاح النظم التي يقوم عليها في مصر توزيع الثروة. وهذا يتطلب من الحكومة كثيرا من الإقدام والشجاعة. وأقرب طريق إلى ذلك وأسلمه هو أن تفرض الحكومة ضريبة قوية تصاعدية على رؤوس الأموال والممتلكات العقارية الكبيرة، وعلى التركات الضخمة، ويفحص المتحصل من هذه الضريبة للترقية عن الأسرات الفقيرة. فبذلك تقل الفروق بين الأسرات الغنية والأسرات الفقيرة، ويتحقق المساواة في حدودها السلبية المعقولة.

ومن وسائل العلاج العمل على محو هذه الفروق الكبيرة بين مرتبات كبار الموظفين ومرتبات صغارهم، تلك الفروق التي لا يوجد لها مثيل في نظم أية حكومة من حكومات الأمم المتعدية، فهبط بمرتبات كبارهم إلى المستوى المعقول، ونسمو بمرتبات صغارهم إلى الحدود التي تتلاءم مع ما يبذلونه من جهد. وبذلك يزداد الدخل في عدد كبير من الأسرات المصرية بدون أن تخسر مالية الدولة في سبيل ذلك شيئا، وتقل الفروق بين طبقات الناس، ويتحقق شيء من مبادئ الديمقراطية ومعاني المساواة.

ومن وسائل العلاج وضع تشريع للأجور يكفل للعامل الزراعى والصناعى دخلا عادلا يتكافأ مع ما يبذله من جهود مرهقة ، ويحقق له ولأسرته حياة إنسانية محترمة من النواحي الصحية والثقافية والاقتصادية ، ويحول دون استبداد المالك أو صاحب العمل به ، ويزيد من قدرته الاستهلاكية ، ويقال الفروق بينه وبين غيره من طبقات الناس .

ومن وسائل العلاج افساح مجال للمصريين فى الميادين الصناعية والتجارية والمالية ، ووضع حد لاستئثار الأجانب بهذه الميادين وإيصاد أبوابها فى وجوه المصريين ، والعمل على تشجيع الصناعات المحلية ، والمعاونة على إنشاء صناعات جديدة ، وتوسيع نطاق التصليف الصناعى ، والتعجيل بإنشاء بنك خاص لهذا الغرض ، ومضاعفة الجهود فى البحث عن المعادن فى الصحارى المصرية ، وأن تتوسع الحكومة فى منشأتها الاقتصادية الموجودة الآن ، وتستغل بنفسها وبمساعدة الأيادى المصرية جميع المرافق التى يحسن فيها الاحتكار الحكومى كالمياه والنور وما إلى ذلك ، فهذه الوسائل وغيرها تزداد موارد الرزق وتتسع سبل الكسب فيزداد الدخل الأهلى ويرتقى كثير من الأسرات .

ومن طرق العلاج أيضا العمل بكل الوسائل الممكنة على تنمية موارد الثروة الزراعية ، واستصلاح الأراضى البور ، وتزويد سكان المناطق الزراعية بما يزيد من حذقهم ومهارتهم وقدرتهم على استغلال بيئتهم وتذليل موارد الرزق فى أقاليمهم ، والعمل على أن يكون الفلاح المصرى كزميله الأوروبى فلا حلا وصانعا زراعيا فى آن واحد ، فيشغل أوقات الفراغ التى تليحها فى العادة مهنة الزراعة ببعض الصناعات المترتبة المتصلة بالزراعة ، والعمل على ضبط النسل فى جميع طبقات الأمة بالوسائل المشروعة وفى الحدود المعقولة .

وأما العامل الأخير فى فساد الحياة الاقتصادية العائلية فهو انتشار البطالة . وتبدو البطالة فى مصر فى مظاهر كثيرة أشدها أثرا فى الانتاج العائلى مظهران : أحدهما البطالة الاختيارية وهى بطالة الأغنياء المترفين ، والآثر البطالة الاضطرارية وهى بطالة المعوزين من المتعلمين وغيرهم وبخاصة من المتعلمين لإيصاد أبواب العمل فى وجوههم وعدم الحاجة الى مجهوداتهم ، وكلا المظهرين يؤثر تأثيرا فى الاقتصاد العائلى والقومى .

فبطالة الأغنياء المترفين ، واعتمادهم على القديم من ممتلكاتهم ، وعلى ما ورثوه عن آبائهم كل ذلك يحول دون نمو ثرواتهم ، ويعرض دخلهم للنقص المطرد ، وينقص من الثروة العامة للأمة ، ويخلق طبقة من الطفيليين المترفين توغر برؤيتهم صدور الفقراء وتؤجج فى قلوبهم نار العداوة وتثير فى نفوسهم كوامن الحقد على المجتمع ونظامه وطبقته .

أما البطالة الاضطرارية فلا تخفى آثارها السيئة فى الإنتاج العائلى والقومى . وأما الإنتاج

العائلي فيتضائل إذا كان العاقل عضوا من أسرة وينعدم إذا كان رب أسرة. وأما الإنتاج العام فيقتل بقاء أيد من أيادى المجتمع عاطلة بدون عمل .

وأسباب البطالة الاختيارية ترجع الى الترف والكسل والتخول واتساع الزوة وفساد التربية الأولى . وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن تفرض الحكومة ضريبة على المتعطلين من طبقة الأغنياء المترفين ، وتسميها ضريبة الطفيليين أو ضريبة الترف أو ما شئت من هذه الأسماء ، وينبغى أن تفسر في هذه الضريبة إلى أقصى حدود القسوة ، وتخصص المتحصل منها لعلاج مشكلة الضريبة الاضطرارية . فإن إجراء كهذا من شأنه أن يستحث طبقة الطفيليين على العمل من جهة ، ويساعد الحكومة من جهة أخرى على مواجهة مشكلة البطالة الحقيقية الاضطرارية .

وأما أسباب البطالة الاضطرارية فكثيرة يرجع أهمها الى عاملين : أحدهما ضعف المتخرجين في المعاهد المصرية في النواحي العملية والتطبيقية واللغوية ، وهذا يعوقهم عن مزاوله الأعمال الحرة ، ويضطرهم الى التراجع بالمناكب على الوظائف الحكومية ، وهذا حيز ضيق لا يتسع لعشر معشارهم وتحيط به ميادين البطالة من جميع الجهات . والسبب الثانى هو استئثار الشركات الأجنبية بقمم كبير من خيرات البلد الصناعية والتجارية والمالية وعملها على إقصاء المصريين عن وظائفها وأعمالها .

وخير علاج لهذا النوع من البطالة أن توجه العناية إلى القضاء على أسبابه وبخاصة هذان السببان الرئيسيان .

فينبغى أولا أن تستبدل بمنهجنا التعليمية الحاضرة التى تغلب عليها الصبغة النظرية العقيمة ، والتي لا تقوى فى الغالب إلا على تخرج كاتب ضعيف أو موظف حكومى ، نستبدل بها مناهج أخرى توجه فيها قسطا كبيرا من العناية الى تزويد التلاميذ بمختلف أنواع المهارة العملية والتطبيقية واللغوية ، وإعدادهم اعدادا تاما للحياة ، وتأهيلهم للدخول فى معترك الأعمال الحرة ، ولاستغلال بيوتهم وتذليل موارد الثروة فى أقاليمهم .

وينبغى ثانيا أن تنزع الحكومة عن خطة السخاء والتساع والتساهل التى تبديها حيال الشركات الأجنبية التى استأثرت بخيرات البلاد وأوصدت الأبواب أمام المصريين فى وظائفها . وذلك أن معظم هذه الشركات غير مرتبطة مع الحكومة بما يوجب عليه توظيف المصريين . ولذلك لا يوظف كثير منها إلا الأجانب رغبة فى نفع بنى جنسهم ، وبعضها لا يلجأ الى توظيف المصريين إلا فى الوظائف الحقيرة التى يستكف الأجانب من القيام بها . وهذه حال لا ينبغى أن تكون فى بلد ينترم أهله أنفسهم ويشمرون بقوميتهم . على أن المسألة ليست مسألة عاطفة واحترام للقومية فحسب ، وإنما هى مسألة تهتد البلاد فى كيانها الاجتماعى

وتتصل بمستقبل آلاف من أسرنا المصرية وأبنائنا المتعلمين . إذ الواقع أن الأعمال التي تحتاج إليها البلاد تكفى لتوظيف جميع المتخرجين في مدارسنا ، بل تكفى لتوظيف أضعافهم . فبطالة المتعلمين منهم ليست إذن بظالة طبيعية قائمة على فقر البلاد في مواردها . بل هي ظاهرة شاذة تضافرت على إيجادها عدة أسباب لا تقل عنها شذوذا . ومن أهم هذه الأسباب مصلك الشركات الأجنبية التي حالت بموقفها السابق بين المصريين وبين طائفة من الأعمال التي يفتقر إليها الإنتاج في بلادهم .

وأذكر أن المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا قد وجه ، وهو وزير للمالية ، نداء حارا إلى هذه الشركات بسط لما فيه هذه الحال ووجه نظرها إلى مشكلة المتعلمين من المتعلمين ، وأهاب بها أن تفسح لهم وظائفها وتنتفع بمواهبهم وكفاياتهم . وقد تلقى منها جميعها ردودا ملأى بالمجاملات والوعود الطيبة ومخومة بعبارات "عبدك المخلص" و "خادمك المطيع" ولكن المسألة أجل من أن يكفى فيها بمثل هذه المجاملات والوعود التي لم نزلها من بعد ذلك أثرا . نحن لا نشير بعدم توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ، بل على العكس نطلب زيادتها وتسهيل استغلالها ، ففي هذا الخير كل الخير لبلادنا ومرافقتنا . وإنما نرى أن لعلاج لهذه الحال الشاذة إلا إذا سارت حكومتنا على نحو ما تشير عليه حكومات الأمم المتحضرة حيال رؤوس الأموال الأجنبية . وأقل ما يجب عليها عمله بهذا الصدد لعلاج أزمة البطالة أن تشترط على كل شركة أجنبية تنشأ من الآن فصاعدا أن يكون معظم موظفيها على الأقل من المصريين ، وتفرض عليها استعمال اللغة العربية في جميع معاملاتها أو في بعضها على الأقل ولو أدى ذلك إلى تغيير بعض مواد الدستور حتى تضطر هذه الشركات اضطرا إلى توظيف المصريين . ولا يصح أن تكفى الحكومة بوضع هذه الشروط ، بل ينبغي أن تراقب تنفيذها مراقبة دقيقة وألا تبدى أى تساهل في هذه الناحية .

أما الشركات القديمة ، فمن واجب الحكومة أن تعيد النظر في حالتها من جديد على ضوء ما وصلت إليه البلاد من رقي وحضارة وسعة في المساحة ووفرة في السكان ، وما وصل إليه أهلها وبخاصة المتخرجون في معاهدها من بؤس وشقاء .

ولا يصح أن يقتصر العلاج على إفساح مجال للمصريين في الشركات الأجنبية ، بل ينبغي أن تذلل لهم السبل ليستثمروا بأنفسهم وبشكل مباشر خيرات بلادهم . فمن المنجل أن رؤوس أموال الشركات المصرية الصحيحة التي تعمل في الشؤون الصناعية والتجارية والمالية لا تزيد على مليونين من الجنيهات ، على حين أن مجموع رؤوس الأموال الأجنبية التي تستثمرها الشركات الأجنبية في مختلف المرافق المصرية قد بلغ سنة ١٩٣٧ نحو ٩٠ مليوناً من الجنيهات . على عبد الواحد وافي

ضريبة التطور

بقلم الأستاذ سيد قطب

نحن نشكو نفعل الضرائب التي فرضت علينا أخيراً ، ونعارضها في مجلسي البرلمان ونحاول دائماً تخفيفها أو تنظيم أدائها بما لا يشق علينا . ولكننا في الوقت نفسه نؤدى ضريبة أخرى أفدح من هذه الضرائب جميعاً ، وأشقها كافة علينا . ذلك أننا نؤديها من نفوسنا وأخلاقنا وسعادتنا وراحتنا ... ثم من ثروتنا أخيراً .

هذه الضريبة الفادحة هي ضريبة التطور !

وإننا في غمرة هذه الموجة الجارفة لانتفت إلى فداحة هذه الضريبة ، وإن شكونا بعض أعراضها الظاهرة ، دون أن نفطن إلى أصل العلة . فقد شكونا الانحلال الخلقي : الفردى والاجتماعى ، وشكونا أزمة الزواج ، وشكونا اختلاف الأزياء ، وشكونا حيرة التقاليد بين القديم والجديد ، وشكونا كثيراً من هذه الأعراض ، دون أن نحاول إرجاعها إلى أصلها الوحيد العميق ... وهو التطور .

والتطور — مع هذا — سنة الحياة ، وسيلة الفرد والجماعة إلى الرقى ، وثمرة الاستجابة لهذا الحافز الداخلى في تركيبنا إلى التحسين والارتفاع ، والفنطرة التي تعبر عليها الانسانية من حياة الغابات والأدغال إلى حياة الحقبة التي وعد بها المتقون !

فما بال التطور إذن يشق علينا هذه المشقة ، حتى يبدو أفدح الضرائب التي نصيب حياتنا الروحية والمادية في هذا الأوان ؟

مرجع هذا في اعتقادى ، إلى أننا لم نشفق على أنفسنا ، ولم نجد فيها عنصر المحافظة العاقلة أو (القرامل) التي تنظم خطواتنا في هذا التطور ، وإن كنا وجدنا بدلها عناصر الجور الميتة ، التي مزقنا تمزيقاً بينها وبين عناصر السرعة والعجلة ، وكلاهما يجذبنا في عنف .

والواقع أن آباءنا وأجدادنا كانوا يؤدون نصيبهم من هذه الضريبة ، فلا بد لكل جيل من نصيب فيها ، ولكن " أقساطها " لم تنقل عليهم ، لأنها كانت خفيفة رفيقة ، ولأن خطواتهم كانت رفيقة وثيدة . ونحن لا نطالب جيلنا أن يسير على خطاهم ، ولكننا نشأه أن يرفق بنفسه فيكون وسطاً .

إن الوضع الاجتماعي لشعب من الشعوب — بما في ذلك تقاليده وعاداته واقتصاده وسياسته وتعاليمه... — إنما هو ثمرة أخيرة لاستجاباته المتتالية لعوامل البيئة. هذه الاستجابات التي نترك آثارها فيا وراء الوعي ، فيسير الفرد وتفسير الجماعة وفقا لما يرسب في النفس الانسانية من آثار هذه الاستجابات المعينة ، والتي قد لا تظهر على السطح من هذه النفس المليئة بالأسرار .

فينبغي إذن أن نفهم الارتباط الوثيق بين تصرف الفرد والجماعة ، وبين الرواسب النفسية التي خلفها الزمن على طوال الأجيال ، وهو يخطو خطواته الوشيقة بكل شعب من الشعوب . وعلى مقدار تشابه هذه الخطوات بين الشعوب المختلفة ، يكون تشابه ما بينها في الوضع الاجتماعي ويتوقف مدى صلاحية نقل التقاليد من أمة إلى أمة .

ولقد قربت وسائل الاتصال السريعة بين عقليات الشعوب المختلفة في هذا الزمن ، فأصبح ميسورا أن تتقارب الثقافة العقلية بين هذه الشعوب . ولكن ترى تقارب ما بين الرواسب البطيئة بفعل عوامل الزمن الطويلة في نفوس الأمم المختلفة؟ هذا ما لا أعتقد ، ولا تعتقده الدراسة النفسية كذلك للفرد ، والدراسة الاجتماعية للشعب .

ومن هنا يجب التريث والحذر ، حين ندعو أية دعوة لنقل تقليد أو وضع اجتماعي معين من أمة أخرى إلينا ، لأننا إذا استطعنا أن ننقل الظواهر ، بلن نستطيع أن ننسجج في أعماق النفوس الاستعداد الباطني لتلقي هذا الوضع ، الاستعداد الذي تنضجه السنون على مهل ، وتكونه الاستجابات الطويلة البطيئة في النفوس .

وكل الآلام التي نعاينها اليوم من جراء التطور ، إنما كان منشؤها عدم الانتباه إلى هذه الحقيقة .



وبعد فإذا كان عالم كبير مثل "فرويد" يحاول تفسير النشاط الانساني كله ، بل نشاط الأحياء جميعها ، إلى "الغريزة الجنسية" فنحن لا نريد أن تغلو غلوه ، ولكننا لا تغفل أثر هذه الغريزة في ذلك النشاط .

ومن هنا يحق لنا أن نبحت أعراض التطور المفاجئ في دائرة المرأة ، محاولين أن ننظم تطورنا في هذه الدائرة ، لنظم من حياتنا قليلا من هذا الاضطراب ، الذي يصيب هذا الجيل في هدوئه وراحته وسعادته وأخلاقه .

إن النفرة التي قفزتها المرأة المصرية بعد الحرب العظمى هي سبب هذا الاختلال كله في حياتنا الاجتماعية، وأنا لا أستطيع أن أدمر إلى احتجاب المرأة، ولا أطيق هذا الاحتجاب في عصرنا الحاضر، ولكنني لا أفهم سفورها على الوضع الذي تلج فيه .

لقد عاشت المرأة المصرية في ظلام المصير، تنفس بمقدار كما تنفس السمكة في الماء وتبصر النور من خلال " الشيش " حقيقة ومعنى ! وظل مجتمعا المعسر محروما من نداوة المرأة وفضاها الكامنة، ظل مجتمعا جافا كثيبا موحشا . وكان لهذا أثر سيئ في أخلاقنا وتقاليدنا وتربيتنا وفنوننا وكل مظاهر نشاطنا وحيويتنا .

فلما آن للمرأة أن تخرج إلى النور، وأن تنفس في الجوّ الطلق، لم تمرن على الخروج برفق وأناة، ولكما شقت طريقها إلى الشارع، وهي تنفض عنها بعنف أفعال الماضي، وتفتح عينيها بشدة على أضواء المدينة التي تمشي الأبصار، وتبعد عنها كل يد هادية، وكل عين راعية . وهنا كان الانحلال الخلقى الذي نشكوه، وكانت أزمة الزواج التي نخشاها، وكان غيرها مما تركنا الحديث فيه .

لقد كان أجدادنا يختارون زوجاتهم من داخل البيوت، لا يعرفون عنهن شيئا إلا حسب الأسرة وأخلاقها الظاهرة، وإلا أوصافا ينقلها إليهم سيدات الأسرة بعدمشاهدة العروس . وكان أجدادنا، مع هذا سعداء في بيوتهم، موفقين في زيجاتهم لأنهم ملائمون بين الوضع الاجتماعى الذى يعيشون فيه وبين تصرفهم فى الحياة .

وساختار أحفادنا زوجاتهم من زميلات الدراما، وصواحب النادى، ورفيقات الطريق . وسيكونون سعداء فى حياتهم موفقين فى زيجاتهم، لأنهم درسوا خطيبتهم، ولأموأ بينهم وبين عصرهم الذى سيكونون فيه .

أما نحن شبان هذا الجيل، فتؤدى ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا، وعلى قنطرة من سعادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة، لا فرق فى هذا بين الشبان والشابات .

نحن الذين لا نستطيع أن نركن إلى اختيار أمهاتنا وأخواتنا من شأن لنا من الزوجات لأننا تجاوزنا هذا الوضع الاجتماعى، ولا نستطيع أن نطمئن إلى اختيارنا من نمرف من الفتيات لأن اللواتى يظهرن لنا انبلوهن لمن خير الفتيات، ولأن أطيب الأسر لا تزال بعيدة عن الأنظار، ولا تزال فتياتها العائسات غير معروفات، فإذا خرجن ليعرفن حانت حولهن الشكوك وأذنت الأشرار .

وهذا هو حجم التطور الذى يفشى هذا الجيل من بين الأجيال .



أفلا علاج لهذه الحالة ، ولا رحمة في أداء الضريبة ؟ هناك علاج ، ولكنه يتطلب آباء وأمهات يعرفون جميعا تبعثهم الثقيلة ، ويهضمون جميعا للقيام بهذه التبعة ، ويتطلب مشرفين على التعليم والثقافة يولون تربية المرأة عناية خاصة متصودة لذاتها بين فروع التعليم الأخرى .

فأما الآباء والأمهات فواجبهم اختيار طريق للاختلاط أضمن وأشرف من هذا الاختلاط المحنون الملوث الذى نعانى آثاره في هذا الجيل .

في كل أسرة فتيان وفتيات ، ومن الخطر أن نطلق الجميع يختلطون بعيدا عن الأنظار — في هذا الطور من أطوارنا الاجتماعية — ولكن الأسر تستطيع أن تتراور بهيتها كاملة وأن تقضى بعض السهرات في اختلاط عائلي تحت إشراف الآباء والأمهات .

وفي هذا الجو العائلي ستنشأ صداقات بريئة ، ودراسات صحيحة ، واكتلاف روحى له عمره ، وسيؤدى إلى زيجات سعيدة في كثير من الأحيان .

ولن نغف من هذا حلا مناسباً لأزمة الزواج ، ولكننا سنغف مجتمعاً نادياً بشوشاً تخطر فيه المرأة المتهذبة الشريفة ، تكاؤها رعاية يتقطة حازمة . فتشيع فيه النشاط والأمل والابتسام وهى في حصانة من الشر ، ومنأى عن الخطر ، وسلامة من مزالق الطريق . وسيشق هذا القول على كثير من المحافظين ، ولكنى أناشدهم أن يلقوا نظرة الى اختلاط الطريق وما وراءه ، في حراسة الشيطان ، فسيهون عليهم حينئذ اختلاط الأمر في حراسة الآباء والأمهات !

وأما المشرفون على تربية المرأة فسيبلغهم إعداد دراسة خاصة مناسبة للفتاة ، تصلح بها للهمة الاجتماعية العظمى التى تنهض بها ، ولقد فصلت هذا في كلمة خاصة بعدد شهر أبريل من هذه المجلة ، فلا داعى هنا لإعادة هذا التفصيل .

أما الطفرة التى صرنا إليها في اختلاط الطريق وفي تربية الفتاة ، فهى علة هذا الشقاء الذى نعانىه ، ونحن نضطرب بين ورائات كامنة في دماشنا ، ومظاهر اقتبسناها ولم تمثلها نفوسنا .

وانرحم أنفسنا نرحم السماء .

الأسرة كعائل في التربية

للاستاذة أسماء فهمي

الأستاذة بمعهد التربية العالي للبات

لاشك أن البحوث القيمة التي سبقت كلمتي هذه في موضوع الأسرة قد أظهرت بجملاء خطورة الدور الذي تلعبه الأسرة في نواحي الحياة الهامة بصفتها عماد المجتمع والأصل في تنظيم حياة الفرد والأمة . ومهما كثرت البحوث في موضوع الأسرة فسبقى في كل وقت مكان لزيادة زيدها كل باحث خصوصاً في بلادنا التي أهمل فيها لسوء الحظ شأن الأسرة فأصبحت في حالات كثيرة بيت الداء وقد كان ينبغي أن تكون دائماً معقل القوة والحياة والأمن والرجاء .

ولعل وظيفة الأسرة في التربية هي أخطر وظائفها وأجدرها بالعناية . فالتربية هي وظيفة الأسرة الأصلية ، والمنزل هو مدرسة الطفل الأولى ، وقد كان في الأزمان الخالية المدرسة الوحيدة التي يتعلم فيها ما يتصل بالروح كالدين ، وما يتعلق بالخلق والدفاع عن الحياة وكسب العيش . وبالرغم من تعدد المنشآت التربوية والتعليمية والمهنية التي تضطلع بعضها بالعناية بالطفل حتى قبل ولادته لم تفقد الأسرة بعد مركزها كأهم عامل للتربية ، ومهما بلغ من تقدم تلك المنشآت ونجاحها في أساليب التربية والتعليم فلا يمكن في الغالب أن تحدث من الأثر في نفوس اللشء ما يحدثه المنزل الصالح في سنوات قلائل ، كما أنه قد لا يتيسر لها مع كل مهارتها وجاهاها ومسطوتها أن تحو تماماً في حالات كثيرة كل الآثار السيئة التي تنتج عن تربية أسرة معوجة في مرحلة الطفولة .

أما الأسباب التي تجعل الأسرة أهم الوسائط التربوية وأخطرها فيمكن إرجاعها إلى الأمور الآتية :

كون الأسرة بيئة الطفل الطبيعية ، فالطفل هو محور الأسرة وبدونه لا يعتبر تكوينها كاملاً ، وفي الأسرة يحصل الطفل على أهم عوامل النمو الوجداني بطريقة قل أن نجد لها مثيلاً في غير الأسرة . وأهم تلك العوامل المحبة الوالدية التي هي غريزة من أقوى وأجمل

الغرائز الإنسانية . تبدأ تلك الغريزة عملها عند المرأة وتظهر مكنون قوتها والطفل لم يزل بعد جنينا ، وإذ يولد الطفل تتضاعف قوتها فتفيض المرأة بالحنان والرحمة على وليدها ، وتجسد تلك الغريزة إشباعا ولذة في تدليل الطفل والعناية به والتضحية من أجل هناعته ، وقد لا يكون هناك ألم أعظم من الألم الذى يشعر به الأم عند فقد طفلها ، لأنها تصاب في ناحية من نواحي نفسها هى من أشد النواحي حساسية ، وقد قضت الطبيعة بذلك الحكمة بالغة : فطفولة الإنسان أطول طفولة بين المخلوقات ، إذ بينما يكتمل نمو أكثر المخلوقات في بضعة أيام أو بضعة أشهر لا يكتمل نمو الطفل قبل عدة سنوات ، وفي تلك المدة الطويلة يعتمد الطفل كل الاعتماد على رعاية أمه وحنانها ، وذلك الحنان الغريزي يضع الأساس لجعل لأم خير المربيات ، ولحمل البيئة المنزلية أفضل البيئات لتربية الطفل في المرحلة المبكرة بصفة خاصة . وذلك لأن للطمأنينة التي يشعر بها الطفل في ظل الحنان الوالدى أكبر الأثر في نمو الطفل وسعادته . والطفل الذى يحرم الطمأنينة والسعادة التي تسبغها عليه المحبة الوالدية يبدو معتلا شقيا وفي حالات كثيرة يقع فريسة للشنوذ الخلقى . وهناك حالات عدة يسجلها الأطباء النفسانيون تبين بجلاء أن فقدان العطف يؤثر تأثيرا سيئا في نمو الطفل العقلى والوجدانى كما قد يضر بصحته ، بعكس الطفل الذى ينشأ في ظل الحنان فهو يستقبل الحياة بثقة واطمئنان بينما يدفعه حرصه الطبيعى على الاحتفاظ بتلك الرعاية إلى بذل كل ما وسعه لإرضاء من يسبقون عليه العطف ، وبذلك يتجنب كثيرا من العيوب والأخطاء التي يشعر أنها ستؤدى إلى نفور من يعنون بأمره . ومن هنا ننبين أهمية العطف الوالدى للنمو والتهديب الخلقى بصفة خاصة . حتى أن فائدة المحبة الوالدية في هذه الناحية لا ينبغي أن ننسيتها ما قد ينشأ عنها من مضار إذا لم يحسن توجيهها ، وكلنا يعرف تقائص الطفل المدلل الذى يفسده الثغالى في الحنان كما يفسده الثغالى في النعيم والرفاهية ، كما لا ننسى ما قد يصيب بعض الأطفال المدللين من الأمراض النفسية القوية إذا اضطروا لمفارقة أسرهم في وقت من الأوقات . بل قد يصاب بتلك الأمراض بعض الراشدين فيحدث مثلا ألا تنقوى الفتاة بعد زواجها على فراق أسرتها ، لشدة تعلقها بها مما يؤدى إلى فساد حياتها الزوجية ، كما قد يمتنع بعض الآباء والأمهات عن السماح لأولادهم بالبحث عن الرزق في بلاد بعيدة حرصا على بقائهم بالقرب منهم . وعلى ذلك تكون المحبة الجارحة المتطرفة عاملا من عوامل ضعف الأبناء وتأخرهم ، على أن ذلك عيب ليس من الصعب علاجه عن طريق التوجيه والإرشاد ، أما المتاعب والأمراض الخلقية التي تنشأ عن قلة العطف فعلاجها أكثر صعوبة .

أما العامل الثانى الذى يكسب الأسرة أهميتها كعامل تروى قوى فيرجع إلى كونها أصلح ميدان لتنمية جملة فضائل يصعب في الواقع تميئتها بسهولة في غير جو الأسرة ، ومن هذه الفضائل الاخلاص والتضحية والثقة بالغير والتعاون ، تلك الصفات التي تعتبر حجر الزاوية

في بناء الأسرة، والتي تعتبر الأسرة البيئة الطبيعية لنموها، فإخلاص الزوجة للزوج وارتباط أفراد الأسرة برابط المحبة ولطف وتفهمية الأم والأب في سبيل سعادة الأطفال وتعاون الجميع في العمل تحت لواء الثقة والمودة، كل ذلك من مميزات الحياة لعناية التي تكون الصلات وثيقة بالضرورة بين أفرادها، ويصعب أن نلمسها بالوضوح الذي نلمسها به في المحيط العائلي . ومن ثم كانت الأسرة أفضل عامل لتربية ما يمكن اعتباره من أهم الفضائل الاجتماعية بطريقة طبيعية لا تكلف فيها ولا مشقة . على أننا لا ننكر طبعاً أن الفضائل المذكورة قد تنمو في بيئات أخرى كالمدارس والحدائق مثلاً ، ولكن من الحق أن نقول إن تلك من مميزات الأسرة قبل غيرها وأن نشأتها الأولى ترجع إلى الأسرة .

وليس معنى ذلك أن الأسرة ميدان للفضائل فقط، بل الواقع أن الطفل قد يلتقط كثيراً من العادات الفسادة والذائل عن طريق الأسرة إذا خبث تكوينها ، ولكن الأسرة بحكم تكوينها تتطلب التعاون والثقة والوفاء، وهذا مما يرجح كفتها في ميدان الخير ويجعلها أفضل واسطة لغرس المبادئ السامية في نفس الطفل بتليل من العناية، خصوصاً إذا راعينا أن الطفل يقضي من حياته المبكرة بين جدران الأسرة ويكون في تلك المرحلة شديد الحساسية سريع التأثر والتشكل لمرونة جهازه العصبي فتأثر تأثراً قوياً بنمو الأسرة . ومما يساعد على ذلك أيضاً قابلية الطفل الشديدة في هذه المرحلة للتقليد والإيحاء والمشاركة الوجدانية وهي عوامل قوية تزيد من سرعة امتصاص الطفل للمبادئ والعادات المحيطة به ، ثم إن الطفل لشدة تعلقه بأفراد أسرته يكون بالضرورة أكثر قابلية لتقليدهم واتخاذهم مثلاً له ، ومما ذكره يبدو واضحاً قوة أثر المنزل في التوجيه الخلقى وهو يمتاز في هذه الناحية على بيئات التربية الأخرى .

هذه بعض العوامل الهامة في التربية التي شعرت أنها لا تظهر بنفس القوة في بيئات التربية الأخرى، وقد رأيت أن أشير إليها في هذه المناسبة بعد أن قرأت في بعض كتب التربية الحديثة عن المنشآت المختلفة التي أخذت تنافس الأسرة في الغرب تحت تأثير التغييرات الاقتصادية والاجتماعية مما لا يستبعد أن ينتقل البناء منها . فنظراً لاشتغال كثير من النساء في المصانع وغيرها واضطرارهم إلى ترك منازلهم من الصباح الباكر حتى المساء قامت منشآت عدة تتولى العناية بالطفل من ساعة ولادته وبعضها ينسلم الطفل بعد العام الثاني ويقضى في تلك المعاهد اليوم بأكمله حتى تعود الأم من عملها فتحمله معها . ويلقى الطفل في هذه المعاهد كثيراً من العناية حيث يشرف على تنشئته المختصات من النساء ، ولكن مهما بلغت العناية بالطفل في هذه المعاهد فاتها تفتقر إلى نواحي هامة لا تتوافر في غير الأسرة، وهي وإن كانت تفضل المنازل المهجورة الخالية من الأمهات والمنازل الفقيرة المنحطة إلا أنها لا يمكن أن تجارى المنزل الصالح في تنشئة الأطفال . ومن الخطأ في الواقع أن نرى تلك المنشآت التي قد تسهل على الأم ترك وظيفتها الأصلية كما تفقد المنزل عنصراً من أهم عناصر بهجته بينما

لا تقدم للطفل كل ما يتطلبه نموه العقلي والروحي من عطف وحب في حين تحول تلك المعاهد بين الآباء والأمهات وبين اكتساب صفات هامة وخبرة عظيمة يحصلون عليها أثناء قيامهم بالإشراف على تربية أطفالهم .

فالإصلاح الحقيقي لذلك لا يكون عن طريق حرمان الأسرة التي لا تتوافر فيها شروط التربية من الإشراف على تربية الأطفال ، وإنما الإصلاح الحقيقي يأتي عن محاولة جعلها قادرة على تأدية وظيفتها الطبيعية وإزالة العقبات من سبيلها ، لأنها إذا صلتحت كانت أصاح البيئات للعناية بالأطفال .

وهنا نواجه السؤال الآتي : إلى أي حد تعتبر الأسرة المصرية بيئة صالحة للتربية ؟ والإجابة على هذا السؤال تستدعي استعراض أهم الشروط اللازمة لصلاحية الأسرة للقيام بالتربية ويمكن حصرها فيما يأتي :

(١) محبة الأطفال والرغبة في وجودهم .

(٢) الكفاية المادية والخلفية .

(٣) توافر جو من الاطمئنان والثقة بين جدران المنزل .

أما بخصوص الشرط الأول فتوافره لا شك فيه ، ومما يسترعى نظر الأجنبي في مصر شدة تعلق الآباء والأمهات بالأطفال ، وإذا كان هناك ما نشكو منه في هذا الصدد فهو المغالاة في العطف والتدليل مما ينشأ عنه تأخر الفطام النفسى للطفل ، وشدة اعتماد الآباء على الآباء مما يضعف روح المغامرة والاستقلال في النشء .

أما الكفاية المادية والخلفية فليسوء الحظ لا نجد لها متوافرة . فن الناحية المادية نقول إن ما يقرب من ٨٠٪ من المصريين على جانب عظيم من الفقر ، والفقر في الواقع هو داء هذا البلد العضال الفتاك الذي يعتبر مصدرا لأكثر العلل والأدواء . والإحصاءات تدل على أن نحو أربعة ملايين شخص يعيشون بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر ، وأن خمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم على ثلاثة جنيهات شهريا . وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية أخيرا ببحث حالة الفقر في الأسر المصرية في جهات مختلفة ، فبين لها أن من بين ٣٣٣٣ أسرة درست ١٧٣٤ أسرة أى ٥٠٪ تنفق أقل من ٢٠٠ قرش في الشهر ، من بينها ١٣٧ أسرة تنفق أقل من ٦٠ قرشا و ١٦٤ تنفق من ٦٠ - ٧٩ قرشا و ٣١٢ تتراوح نفقاتها بين ٨٠ و ٩٩ قرشا . هذه الأرقام البسيطة تعطينا فكرة واضحة عن مبلغ فقر الأسر في بلادنا . ولا يخفى علينا ما لشدة الفقر من أثر سيئ في صحة الطفل الجسمية والعقلية والخلفية ... تلك هي مشكلة المشاكل في التربية ، ولا أمل لنا في الإصلاح قبل أن تتحسن حالة الأسرة من هذه الناحية

بقي أن أقول شيئاً عن العامل الأخير، وهو توافر جو من الاطمئنان والثقة داخل المنزل. هذا الشرط لسوء الحظ يحول دون وجوده في حالات كثيرة كثيرة المنازعات العائلية التي يسببها الفقر من جهة، وسهولة الطلاق وتعدد الزوجات من جهة أخرى بين الطبقات الجاهلة الفقيرة. وينتج عن ذلك بالضرورة فقدان روح الثقة والاطمئنان وتفكك الأسرة، فينشأ الطفل في جو مظلم مضطرب لا يجد فيه ما يحتاج إليه نموه من حنان ورعاية فوق ما يتناسب من الجوع والحرمان. وسرعان ما يقذف به المنزل المضطرب إلى الشارع فيكون كالمتجبر من الرمضاء بالنار، وفي الشارع يصبح الطفل عرضة للغواية وهو لم يتروّد بوسائل الدفاع والوقاية، فيرتكب الشرور ويعيث في الأرض فساداً. وتدل على هذه الحقيقة دراسات جرائم الأحداث التي تبين أن أهم أسباب التشرّد والإجرام يرجع إلى التفكك وعدم التآلف العائلي. وأظن أن أقل ما ينبغي عمله في الوقت الحاضر منع تعدد الزوجات، وتقيد الطلاق حتى نحدد النسل من جهة، ومن جهة أخرى نقضي على بعض عوامل التفكك والنزاع العائلي الذي يكسب الطفل شرسة الخلق ويفقده إيمانه بالحياة.

والآن أخشى أن تؤدي الحقائق المرة التي ذكرتها إلى ضعف ثقتنا بقيمة أغلب الأسر المصرية كعامل تربوي. ولكن تأخر الأسر المصرية وعجزها عن القيام بوظيفتها في الوقت الحالي لا ينبغي أن يفقدنا إيماننا بأن الأسرة هي أفضل وأقوى عوامل التربية، وإن هذا الإيمان ليحتم علينا أن نعمل جادين مخلصين للأخذ بيد الأسر المصرية الجاهلة الفقيرة عن طريق التعليم وفتح موارد جديدة للرزق ومن القوانين لحماية الأسرة. ثم نضيف إلى ذلك نشر القواعد الصحيحة للتربية، لأن تربية الأطفال ليست من السهولة بحيث تتركها تعالج بطريق المحاولة والخطأ.

أسماء فهمي

الحكومة الانجليزية وكفها مصفاة الفقير

للاستاذ سلامة موسى

الفقر من الكوارث التي تناس حضارة الأمة بمقدار قدرتها على مكافئتها . إذ هو الأصل في كثير من الأمراض ، كما هو الأصل في الجريمة أو في معظم الجرائم . وكذلك هو الأصل في نفثي الجهل والاستسلام للخرافات .

وما دام في الأمة عدد كبير من الأسر الفقيرة فإن المرض يتوطن فيها ليجز هذه الأسر من النظافة ، وعن شراء الطعام المغذى ، وعن اقتناء اللباس الصحي ، وعن السكنى في منازل صحية . بل إن هذه الأسر لضعفها المالى تتجمع في أحياء حقيرة فتكون منها بؤر للأمراض التي يعجز الجسم عن مقاومتها لأنه جائع واهن .

وهذا الفقر يؤدي إلى الجريمة ، لا لطلب القوت فقط ، وإن كانت هذا ليس بالأمر الصغير ، بل لأن حياة الفقير تنحلب بالفقر من كل مغزى . فهو محروم من المباح ومن المعرفة ومن المشاغل الحية المفيدة . وهو ضائق ببيئته وبنفسه ، وسرعان ما يلجأ الى العنف ان لم يكن ليسد حاجة هو محروم منها فلدى يهدئ أعصابه المتوترة من أثر الحرمان والفتيق .

وهذا الفقر سبب للجهل . لأن الذى يعجز عن شراء الحاجات الأولية من طعام أو لباس هو أعجز عن شراء الوسائل الثقافية سواء لنفسه أو لأبنائه . والفقير لا يبالي أن يستغل ابنه صبيا أو شابا لأنه في حاجة إلى أن يكسب منه . وهو يعارض في تعليمه ويتهرب منه بغية استخدامه . فبيئة الفقير هي بيئة التمس والشقاء تنمو فيها الجريمة ويخو المرض والجهل . ولا حق لأمة أن تسمى نفسها متمدنة ما لم تكافح الفقر بكل ما في مقدورها .

والانجليز — أمة وحكومة — يكافون الفقر ويعملون من هذه المكافحة مذهباً يؤمن به الجميع ، وهم ينظرون إلى الفقر كما لو كان وباء يجب أن يحاط ويحصر وتبحث أسبابه وتعالج أصوله وأعراضه . والمحجود الذى يطالب من الأمة هنا عظيم جدا . فإن بيوت برناردو التي تؤوى المحرومين من الصبيان تنتشر في أنحاء البلاد كأنها إاحات الرحمة والرفق بالخطيئة . والمستشفيات التي يؤسسها القادرون من أفراد الشعب تفضل جميع ماصعته الحكون الانجليزية نفسها . والتضامن

بين الفقراء أو من يخشون الفقر وهم على حافته في تأليف ما يسمى "جمعيات الصداقة" هو درس بالغ في مكافحة الفقر. ولست هنا بصدد سرد التبرعات العظيمة التي أُرصدت للتبر في بريطانيا، فإن كثرتها تحول دون حصرها وعدها، ولكنني أقصر الحديث على ما تقوم به الحكومة الانجليزية في مكافحة الفقر. ففي عام ١٦٠١ أي منذ ٣٤٠ سنة تقريبا نجد البرلمان يسن قانونا اصطاح على تسميته "قانون الفقراء" ينص على أنه يجب على كل قرية أن تعنى بالمسنين والعجزة، وأن تعولهم وتؤويهم. كما يجب عليها أن تجد العمل للقادرين عليه من الفقراء، وأن تعلم الصبيان بالخاقهم بالصناعات المختلفة لكي يتعلموا ويكتسبوا. ثم نجد بعد ذلك بسنوات أن هذا قد أثمر مؤسسة تسمى "بيت العمل Workhouse" في كل قرية أوحى من مدينة. ثم صار من حق كل انجليزي محروم أن يدخل هذا البيت حيث يستحم أولا ويغير ملابسه، ثم يعمل أى عمل تحتاج اليه القرية. وينقسم اللاجئون إلى بيت العمل فئات من حيث الجنس والسن والقدرة على العمل أو العجز عنه. وأنشئت في كل قرية هيئة تسمى "الأوصياء على الفقراء Guardians of the Poor" تفرض الضرائب على السكان وتتفق منها على بيوت الفقراء التي تعتبر ملاجئ عامة، ولكن الشاب القادر كان يدخلها أيضا ويعمل بطعامه ومأواه لا ينقد بنسا على عمله. أما العاجز فلا يكلف بالطبع عملا.

وبيوت الفقراء هذه هي أول المؤسسات الاجتماعية المدنية للبر بالمحروم والمتعطل والعاجز، وقد قامت بخدمة الفقراء في إنجلترا واسكتلندا أجل الخدمة، وخاصة في أوقات الشدائد والأزمات. فقبل نحو مائة سنة تقريبا أصابت الجزر البريطانية أزمة عاتية فشا فيها التعطل وضاق الناس بمعاشهم. وتثبت سجلات "بيوت الفقراء" في تلك السنين أن من كل ثمانية سكان في لندن كان واحد يعيش في هذه البيوت أو يتناول المساعدة الخارجية منها، وقد بقيت هذه البيوت حتى عهد قريب وهي وسيلة البر الوحيدة التي تقوم بها الدولة نحو فقرائها. ولكن حدث حوالي سنة ١٩١٠ أن شرع المستر لويدي جورج في الأخذ بأساليب التأمين الاجتماعي وأبتدأ بإيجاد معاشات الشيخوخة. ويراد بعبارة "التأمين الاجتماعي" مساعدة المسنين الذين يبلغون الستين أو الخامسة والستين ومساعدة المتعطلين والمرضى من العمال بمنحهم أجورا أسبوعية طول مدة التعطل أو المرض، وأيضا مساعدة العاملات الحوامل قليل الوضع وبعده. وقد سبق الشعب الانجليزي حكومته في هذه التأمينات المختلفة بما كان ولا يزال لديه من "جمعيات الصداقة Friendly Societies" وأيضا بما قامت به نقابات العمال. ونحن نذكر هنا ملخصا لأغراض هذه التأمينات :

١ - يمنح معاش الشيخوخة لمن بلغ الخامسة والستين من الجنسين. ولكن إذا كان أعمى فإنه يمنحه من سن الأربعين. ويتناوت مقدار المعاش من شلن إلى نصف جنيه في الأسبوع. فإذا كان المسن يحصل على إيراد سنوى خاص لا يزيد على ٣٦ جنيها وه شلنات فإنه

يعطى نصف جنيه معاشا أسبوعيا . وإذا كان إيراد السنوى الخاص يبلغ نحو خمسين جنيها فإن معاش الأسبوعى لا يزيد على خمسة قروش ، فقيمة المعاش يحسب لتقديرها إيراد المسن الخاص . وهكذا كلما كثر الإيراد قل المعاش والعكس بالعكس . ومن هذا التقدير يمكن أن يقال إن الرجل المسن والمرأة المسنة قد ضمن لهما دخل (أى مجموع الإيراد الخاص والمعاش الحكومى) مقداره جنيه كل أسبوع على الأقل .

وبعض أقطار المستعمرات البريطانية المستقلة — مثل زيلندا الجديدة — تعطى هذا المعاش عند الستين . وهذا النظام قد جعل تسؤل المسنين الذى يرى فى كثير من أقطار العالم غير معروف بتاتا فى الجزر البريطانية . ولقد لوحظ منذ أن أخذت الحكومة البريطانية بهذا النظام أن قيمة "بيوت الفقراء" تضاءلت لأن تسعة أعشار الذين كانوا يعمرون هذه البيوت كانوا من المسنين .

٢ — وتأمين آخر هو التأمين ضد التعطل . وهو يعطى لكل حامل أو عاملة متعطلة يتراوح عمر كل منهما بين ١٤ و ٦٥ سنة . ويعطى أيضا لغير العمال من المستخدمين المتعطلين الذين كانت مرتباتهم تقل عن ٢٥٠ جنيها فى العام . ولكن الإعانة التى تؤدى عن التعطل يجب أن يسبقها اشتراك العامل مدة معينة من الزمن (وقت عمله بالطبع) فى دفع جزء من أجرته يضم إليها جزء آخر من صاحب المصنع ومن الحكومة ، ويتجمع من كل هؤلاء المال المرصود لإعانات التعطل ، ولكن ما يدفعه العامل ليس عظيما ، فإن عامل الزراعة يؤدى ١٢ مليا فى الأسبوع . وعامل المصنع يؤدى ٣٦ مليا فى الأسبوع . هذا إذا كانت سن العامل أو العاملة تتراوح بين ٢١ و ٦٥ سنة . فإذا نقصت السن كان ما يطلب من العامل دفعه أقل . وعندما يأخذ العامل معاش الشيخوخة تنقطع عنه إعانة التعطل .

أما مقدار هذه الإعانة فيختلف أولا بين عامل الريف وعامل المدينة . لأن الثانى يأخذ أكثر من الأول . كما أنه يدفع أكثر منه فى وقت عمله ، ثم إن الرجل يأخذ أكثر من المرأة كما أنه فى وقت عمله يدفع أكثر منها . فالرجل فى الحادية والعشرين أو أكثر يحصل على إعانة قدرها ١٥ شلنا فى الأسبوع إذا كان يعمل فى الزراعة . وإعانة قدرها ١٧ شلنا إذا كان يعمل فى غير الزراعة . والمرأة فى الحادية والعشرين أو أكثر تحصل على ١٣ شلنا فى الأسبوع إذا كانت تعمل فى الزراعة أو ١٥ شلنا إذا كانت تعمل فى غير الزراعة . فإذا كان هؤلاء المتعطلون متزوجين حصلوا فوق ذلك على إعانة العيال وهى ٩ شلنات لكل بالغ و ٣ شلنات لكل طفل فى الزراعة و ١٠ شلنات لكل بالغ و ٣ شلنات لكل طفل فى غير الزراعة بشرط ألا يزيد ما يحصل عليه المتعطل وعياله على ٣٣ شلنا كل أسبوع أى نحو ١٦٠ قرشا لكل أسبوع . ولما تفاقمت الأزمة فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٣ كانت إعانات للمتعطلين عبا

تقيلا . لأن هؤلاء المتعطلين كانوا يبلغون أحيانا ثلاثة أو أربعة ملايين متعطل . ولكن الحرب الحاضرة بما احتاجت إليه من تنشيط الصناعات الحربية جعلت هذا العدد صغيرا .

٣ — ذكرنا الآن إعانة الشيخوخة وإعانة التعطل . والآن نذكر إعانة المرض : فالمستشفيات كثيرة جدا في الجزر البريطانية . ولكن إذا ذهب العامل إلى المستشفى فمن يعول أهله ؟ أو قد يحتاج هو إلى العلاج دون أن يضطر إلى ترك منزله . فهو مريض متعطل عليه أن يعول نفسه وزوجته وأولاده . والتأمين الصحي هو من أعظم المخترعات الاجتماعية في بريطانيا ، لأنه كفاح للرض والفقر وما يجلبانه على المصاب بهما من ألوان الشقاء ، والعامل الذى يؤمن نفسه من المرض يجب أن يدفع كل أسبوع ٨ مليات ، يدفع مثلها صاحب العمل . فإذا كانت سنة دون السادسة عشرة لم يدفع سوى ستة مليات يدفع مثلها صاحب العمل إلى أن يتجاوز هذه السن . أما ما يجنيه العامل أو العاملة من هذا التأمين فهو :

١ — إذا كان المدفوع يزيد على ٢٦ دفعة ويقل عن ١٠٤ دفعات أسبوعية يحصل العامل وقت المرض على ٩ شلنات فى الأسبوع ، والعاملة ٧ شلنات ونصف شلن . وإذا كان المدفوع يزيد على ١٠٤ دفعات أسبوعية يحصل العامل وقت المرض على ١٥ شلنا والعاملة على ١٢ شلنا فى الأسبوع .

٢ — إذا كان العامل مؤمنا ولكن زوجته ليست مؤمنة حصل لزوجته وقت الوضع على جنينين . فإذا كانت الزوجة مؤمنة أيضا صار المبلغ أربعة جنينيات .

٣ — يبالغ العامل طول مدة مرضه بالهجان على يد الطبيب الذى يختاره هو من قائمة تحتوى عددا كبيرا من أطباء التأمين .

٤ — إذا مات العامل المؤمن حصلت أرملته على ١٠ شلنات كل أسبوع . وعلى ٥ شلنات للولد الأول و ٣ شلنات لكل ولد يليه دون الرابعة عشرة بشرط ألا يقل عدد دفعاته الأسبوعية عن ١٠٤ .

هذه هى أنواع التأمين ضد الشيخوخة والتعطل والمرض . وكلمة المرض هنا ينطوى التأمين فيها على تأمين الزوجة والأولاد بعد وفاة العامل .

ومن هذه الخلاصة تتضح لنا الطريقة التى تكالغ بها الحكومة البريطانية الفقراء ، إذ متى أمن الانسان الحرمان الذى ينشأ من الشيخوخة أو المرض أو التعطل أو الوفاة فقد أمن الفقر . وما ينفق على هذه التأمينات يبلغ بضع مئات من الملايين من الجنينيات . فمن أين تأتى بها الحكومة البريطانية ؟

قبل كل شئ يجب أن نذكر أن الأمة الانجليزية أمة صناعية قد توغل فيها النظام الصناعى . وجميع الأمم الصناعية أمة غنية . وحسبنا أن نعرف أن ميزانية الحكومة البريطانية

لا تقل في أيام السلم عن ٧٠٠ أو ٨٠٠ مليون جنيه . والحكومة تجمع هذا المبلغ من ضرائب مختلفة ، ربما كان أهمها ضريبة الدخل التي تبلغ نحو ٤٠٠ مليون جنيه . وهذه الضرائب خفيفة على أصحاب الدخل الصغير ، ثقيلة على أصحاب الدخل الكبير . فمن كان دخله ٢٠٠ جنيه في السنة يكاد لا يدفع شيئا من الضرائب ، فإذا كان ١٥٠ ألف جنيه دفع ضريبة قدرها ١٢٠ ألفا ، ولم يبق له من دخله سوى ثلاثين ألفا . وبين هذين المبلغين تتدرج الضريبة كما أنها تختلف بين الأعزب والمتزوج ومن له أولاد ومن ليس له أولاد . والحكومة البريطانية هي التي اخترعت هذه الضريبة منذ أيام الحروب البالدونية أي قبل نحو ١٣٠ سنة .

والبيئة الصناعية هي التي أوجدت هذه التأمينات لمكافحة الفقر . فقد بقيت الحكومة البريطانية قائمة بما يسمى "بيوت الفقراء" أكثر من ٣٠٠ سنة أي منذ ١٦٠١ إلى حوالي ١٩١٠ ، ولكنها عندما رأت التعطل يزداد بحكم البيئة الصناعية الجديدة أخذت في اصطلاح هذه الأنظمة التأمينية . ذلك أن النظام الصناعي يفاجئ الأمم بنوبات من الرواج والكساد . وإنتاج المصالح يزداد أحيانا على حاجة الأسواق ، أي يزيد على قدرة الجمهور في الاستهلاك فتضطر المصانع إلى إقفال أبوابها بضعة أسابيع أو أشهر يتعطل فيها العمال . وليس العامل مشهورا بتبصره حتى نتظر منه التدبير والإدخار للمستقبل . وقد كانت النباتات تقوم بشيء من هذه التأمينات كما كانت تفعل مثل ذلك "جميعات الصداقة" ولكن الحكومات المتقدمة رأت أن الأمن العام والأمنانية الاجتماعية يطالبانها بتأمين العمال فأكرت أصحاب العمل سواء أكان هذا العمل زراعي أم صناعي على الاشتراك في ذلك التأمين . وقد ذكرنا هنا مثلا مما تفعله الحكومة البريطانية ، ولكن قل أن تملأ أمة متمدنة من مثل هذا التأمين ، وخاصة إذا كانت أمة صناعية تعتمد في معاشها على نشاط المصانع . ولكن البيئة الزراعية - وخاصة حيث تدير الزراعة على أساليبها القديمة بدون الاعتماد على الآلات البخارية أو التي تدار بالمحركات الكهربائية - لا تحدث في الأمة تلك المفاجآت التي تراها في الأمم الصناعية .

والعالم في عصرنا الحاضر يكان ينقسم الى قسمين أحدهما مؤلف من الأمم الزراعية الفقيرة الضعيفة ، والآخر مؤلف من الأمم الصناعية الغنية القوية .

والأمم الزراعية مطمئنة بل تكاد تكون راکدة في اطمئنانها وفقرها . في حين أن الأمم الصناعية مع غناها وقوتها تعيش في خطر ، خطر التعطل والمرض والشيخوخة وإذا كان التأمين يعد من الكماليات أو المثاليات عند الأمم الزراعية فإنه ضرورة حتمية للأمم الصناعية . ولذلك لا نستطيع أن نصف هذه التأمينات المختلفة في مثل بريطانيا وغيرها من الأمم الصناعية بأنها بر وإحسان ، لأن الواقع أنها جميعا نظام حتمته ظروف البيئة الصناعية .

سلامه موسى

التعاون الزراعي في مصر

لحضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك

مدير التعاون

انتشرت الجمعيات التعاونية الزراعية في أنحاء القطر بفضل الدعاية الحكومية التي قامت على أساس تنظيم الحياة الاقتصادية للزراع ، وذلك بتوحيد جهودهم لزيادة الإنتاج وتقليل النفقات وتنظيم تصريف المحاصيل بما يضمن لهم الربح المكافئ لما يبذلونه من جهد ومال في سبيل الإنتاج ، وتحسين الحياة الريفية اجتماعيا برفع مستوى المعيشة ونشر الثقافة وإزالة البؤس والشقاء ، وتحبيب الحياة الريفية الى قلوب الأهلين . . وقد أدى ذلك كله الى أن تقوم الجمعية التعاونية الزراعية في القرية مقام المصرف والمعهد الثقافي والهيئة الخاصة بالخدمات الاجتماعية .

بدأت هذه الجمعيات في نادية رسالتها على أكل وجه ، إلا أن صعوبات جمة اعترضت سبيلها وحدثت من نشاطها . وأول ما اصطدمت به هو الأزمة المالية العالمية التي قضت على كل القواعد الاقتصادية والمالية ، وزعزعت أركان الثقة بين الناس ، وصرفتهم عن التضامن والتعامل الاجتماعي وأنحدرت في النفوس حماسة الإقبال على الجمعيات . .

وقد استمرت الجمعيات التعاونية الزراعية على الرغم من كل هذه الصعاب في تقديم أجل الخدمات للزراعة وأعضائها الزراع واليك البيان :

يوجد بمصر طبقا لإحصاء سنة ١٩٣٩ (٧٤١) جمعية تعاونية زراعية برأس مال قدره ١٩٤,٠٠٠ جنيه واحتياطي قدره ٦٥,٠٠٠ جنيه ، وهي تضم ٧٥,٨٠٠ زارع . وهذا عدا خمس جمعيات تعاونية مركزية يبلغ رأس المال ٣٦,٠٠٠ جنيه ، ومالها الاحتياطي ٢,٥٠٠ جنيه وهي تضم ١٢٠٠ عضو من الجمعيات المحلية وكبار الزراع . وتخدم هذه الجمعيات جميع أعضائها طبقا للأوضاع التعاونية الصحيحة . . . الناحيتين المادية والاجتماعية على الوجه الآتي :

١ — التوريد

تورد الجمعيات التعاونية لوازم أعضائها من البذور والأسمدة والتقاوى متوخية تقديم أجود الأصناف وأنقاها وأوفرها غلة ، مع اعتدال السعر ، كما تقرضهم قروضا برهن محاصيلهم ، وأخرى للزراعة واقتناء الماشية والآلات والأدوات الزراعية وشراء الوقود بأبسط الفوائد .

والأصل في الجمعيات أن تشتري لوازم أعضائها وتعتمد بالقروض اللازمة من مالها الخاص ، وهي تقوم بذلك عند توافر أموالها فتعاقد على مشتراها من مختلف الهيئات ثم توزعها عليهم إما نقدا ، وإما لأجل بالضمانات الكافية .

ومتى كبر عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وكثرت أعمالها وتعددت خدماتها أمكنها أن تؤلف فيما بينها جمعيات تعاونية مركزية لتوريد مختلف الطلبات الزراعية من بذور وأسمدة "وتقاوى" وآلات زراعية ومواد للوقود .

ولما كانت أموال الجمعيات التعاونية الزراعية في الوقت الحاضر تقصر عن إمداد أعضائها بكل طلباتهم فإن العدد الكبير منها يعتمد في التمويل على بنك التسليف الزراعى المصرى وميأتى الكلام عنه . وقد استطاعت الجمعيات أن تؤلف أول جمعية تعاونية مركزية للتوريد وهي الجمعية التعاونية المركزية للبترول لتوريد أصناف البترين والغاز الأبيض والديزل والسولار والزيوت المعدنية .

وقد بلغت جملة الخدمات التي أدتها الجمعيات لأعضائها من أموالها الخاصة في عام ١٩٣٧ مبلغ ٣٠٧٢٦٨ جنيها .

وبلغت جملة الخدمات لأعضاء الجمعيات من قروض بنك التسليف ٩٤٢٧٣٢ جنيها . وتستورد بعض الجمعيات التعاونية الزراعية طلباتها من مصادر مختلفة كشركات الأسمدة ، والجمعية الزراعية الملكية ، ووزارة الزراعة . وقد بلغ رصيد هذه المعاملات في عام ١٩٣٧ مبلغ ٢٣٣٠٥ جنيها .

٢ — الآلات الزراعية

من بين أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية إدخال الآلات الزراعية الحديثة ، وتمكين صغار الزراع من الاستفادة منها والانتفاع بمزاياها . وهي تضع لهم في ذلك أبسط النظم التي تكفل حسن استغلالها ، فإما أن تشتريها لحسابها الخاص وتؤجرها للأعضاء بأجور تكاد توازى التكاليف ، وإما أن تشتريها لحساب كبار الزراع من الأعضاء الذين يعجزون بمفردهم عن شرائها والانتفاع بها .

وقد اشترت ١٧ جمعية جرارات حرث ، وآلات لدرس الأرز والقمح والشعير لحسابها على أن تقوم بتأجيرها للأعضاء ليتمكنوا من إعداد أراضيهم للزراعة في أنسب الأوقات مع أتم خدمة ، ومن تجهيز محاصيلهم بأفضل الطرق التي تساعد على رفع أثمانها في الأسواق والإقبال عليها .

وبلغ إيراد التشغيل في الحرث في سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٤٣٦ جنيا ، وإيراد التشغيل في لدرس مبلغ ٧٤١ جنيا .

وبدأت بعض الجمعيات عملها في الصناعات الزراعية على أحدث النظم ، فقد أنشأت كل من جمعيتي العبيدية (دقهلية) وبهناى (منوفية) معملا للألبان زودته بالآلات الحديثة لانتاج مستخرجات الألبان نظيفة خالية من الغش حسنة الصناعة والمظهر ، وبلغ إيراد التشغيل في سنة ١٩٣٧ مبلغ ٦٩١ جنيا .

٣ — التوريد المنزلى داخل الجمعيات الزراعية

تقوم بعض الجمعيات التعاونية الزراعية بتوريد لوازم أعضائها المنزلية إما بحملة فتشترىها بأسعار الجملة المخفضة وتوزعها عليهم ، وإما بالتجزئة فتقيم محلات بسيطة تباعهم ما يحتاجون إليه منها .

وقد بلغت بحملة الخدمات التي قدمتها إليهم في هذا الشأن عام ١٩٣٩ مبلغ ١٥٠٠٠ جنيا .

٤ — مقاومة الآفات الزراعية

تتناول أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية في مقاومة الآفات الزراعية ناحيتين فقط في الوقت الحاضر :

الأولى — تدخين أشجار البساتين لمقاومة الإصابة بالحشرة القشرية . وقامت بهذا العمل تسع جمعيات تعاونية من الجمعيات الواقعة في مناطق البساتين تعمل فيها ثلاث عشرة لجنة طبقا لإحصائية سنة ١٩٣٧ . وقد وجهت هذه اللجان عنايتها لمقاومة هذه الآفة في بساتين الأعضاء أو ما يجاورها من بساتين غيرهم تحت إشراف العنيتين من رجال وزارة الزراعة .

وبلغ إيراد تشغيل هذه اللجان طبقا لإحصائية العام المتقدم مبلغ ١٠,٥١٥ جنيا وذلك في مديريات القليوبية والمنوفية والدقهلية .

والثانية — مقاومة دودة ورق القطن ، وقد قامت بعض الجمعيات الواقعة في المناطق الشمالية من مديريات البحيرة والغربية والدقهلية بأعمال المقاومة وتنظيمها في جميع مزارع القطن بقراها ، ونجحت التجربة نجاحا شهدت به وزارة الزراعة في تقاريرها السنوية ولا تزال الجمعيات مستمرة في عملها حتى الآن .

وبلغ متوسط نفقات المقاومة في الفدان الواحد مبلغ ٢٥٠ مليا وهو أقل بكثير مما ينفق على الفدان بطرق أخرى .

٥ — تصريف المحاصيل

من أهم أغراض التعاون تصريف محاصيل الأعضاء ، فكما تورد الجمعيات لأعضائها أجود أصناف البذور والتقاوى والأسمدة ، وتمدهم بالقروض اللازمة لإعداد الأرض للزراعة وخدمها للحصول على أوفر غلة ، كذلك تنظم لهم طرق تصريف هذه المحاصيل وتمدهم بالمال اللازم حتى لا يضطروا إلى عرضها في الأسواق دفعة واحدة ، وذلك حفظا لمستوى الأسعار وتناسب العرض والطلب . وتبحث لهم الجمعيات كذلك عن أفضل الأسواق في الداخل والخارج . أى أنها تمكنهم بالاختصار من الحصول على أكبر ربح ممكن كما توفر لهم ما يتناوله الوسطاء ، وتحميهم من شره التجار وتلاعهم بالأوزان أو الرتب .

لهذا كله غنى التعاون بهذه الناحية موجهها اهتمامه إلى أهم المحاصيل . وسنبين في مقال قادم إن شاء الله كيفية تصريف المحاصيل المختلفة ومقدار ما يؤديه التعاون من خدمات جليلة في هذا السبيل ما

ابراهيم رشاد

واجبنا الاقتصادى في الحالة الحاضرة

لحضرة صاحب الغزة عبد الرحمن فهمى بك

إزاء ما تجتازه البلاد من غلاء الأسعار وجشع التجار ، كان لزاما على كل مفكر أن يعمل جهد استطاعته في حفظ مستوى المعيشة الاقتصادى في حالة تسمح للفقير وللاوطىء الصغير أن يعيشا في يسر . وليس هناك من دواء ناجع ومن طريقة ناجحة إلا التعاون كما قال الأستاذ "شارل جيد" وهو من أكبر علماء الاقتصاد في فرنسا : "ليس ثمة وسيلة طريقة ناجحة لا يتسرب إليها الشك في حفظ أسعار المواد الغذائية غير انتشار الجمعيات التعاونية ، وكل طريقة خلافا لها مقضى عليها بالفشل ، خصوصا في زمن الحرب " .

لذلك ، وأمام هذه الظروف العصيبة ، فكرنا في حماية المستهلكين بمدينة القاهرة ، بإنشاء جمعية تعاونية عامة تقوم بشراء لوازم سكان المدينة من المواد الغذائية وغيرها لتبيعها إليهم ولا يخفى ما لهذا المشروع من أثر محمود في تحديد السعر وجودة البضاعة واستيفاء المكيال والميزان .

نضيف إلى هذا أن المستهلك وهو البائع والشارى ، يخفى كل الفوائد التي كان يربحها الوسيط ، لأن للمستهلك فائدين تعودان عليه : فائدة على رأس ماله باعتبار التاجر نفسه وصاحب رأس المال ، والباقي من الربح يوزع بنسبة مشتريات الأعماء ، كل على قدر مشتراه ، ويسمى "المائد" ، وهذا ما انفرد به التعاون دون النظم الاقتصادية الأخرى ، لأن هذه الأرباح كانت تضيع بين الوسطاء من السماسرة والمرابين ، ولا غرو إذا ما عزف التعاون في كلمتين وهما (حذف الوسيط) .

ولا يخفى أن للتعاون جانبا معنويا لا يقل فائدة عن الجانب الاقتصادى وهو :

١ — أن الأعضاء حملة الأسهم متساوون في الأصوات ، أى أن صاحب الأسهم القليلة كصاحب الأسهم الكثيرة ، كلاهما له صوت واحد ، وهذا هو الجانب الديمقراطي .

٢ — كل عضو له حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو أية لجنة أخرى من اللجان الإدارية إذا آتس في نفسه الكفاية ، فلا يحول بينه وبين الترشيح مال أو نسب أو دين .

٣ — أن يتعقد الأعضاء شراء بضاعتهم بالنقد فيضعنوا موازنة مصروفاتهم بمواردهم ويقيمهم ذلك شر الدين الذى هو هم بالليل وذل بالنهار .

٤ — باب العضوية مفتوح لكل فرد يتوفر فيه حسن الخلق .

٥ — أن هذه الجمعيات لا دخل لها فى الشؤون السياسية أو المسائل الدينية ، أى أن كل عضو حر فى عقيدته ، ولا يجوز أن تكون ساحة الجمعيات التعاونية مباحة لإثارة المشاحنات الحزبية أو المناقشات الدينية .

٦ — أن رأس مال هذه الجمعيات لا يقف عند حد محدود ، وبناء على ذلك لا يقف مدد الأعضاء عند حد محدود .

٧ — أن ينحصر جزء من الربح للإصلاح الاجتماعى .

• •

هذه هى المبادئ الرئيسية التى يقوم عليها مشروع جمعية التعاون المتزلى لمدينة القاهرة ، وعلى هذه المبادئ نفسها قامت أولى الجمعيات التعاونية فى إنجلترا فى مدينة "روتشديل" بالقرب من مانشستر بإنجلترا ، فقد أسسها سنة ١٨٤٤ ثمانية وعشرون عضوا برأس مال قدره ٢٨ جنيه . وما هى الأيام تثبت قوة دعائهما وصحة المبادئ التى قامت عليها وأنت بثمار غير متظرة وفوائد جمة . واليوم مضى عليها مائة سنة إلا أربع سنوات ، وأصبح رأس مال الجمعيات التى تكونت على غرارها فى إنجلترا يزيد على (١٨٣ مليون جنيه) وعدد الأعضاء يزيد على ثمانية ملايين . وإذا فرضنا أن كل عضو يمثل خمسة أعضاء فى أسرته فيكون أكثر من ثمانين فى المائة من الشعب البريطانى يتعاون عمليا .

من هذا نرى أن التعاون أصبح وضعاً من أوضاع المدنية الغربية الحديثة ، ومن أقوى دعائم الاقتصاد فى تموين الشعب وحفظ مستواه فى زمن السلم والحرب ، حتى قال فيه السياسى الكبير المستر "لويد جورج" : "كان للجمعيات التعاونية الأثر الأكبر فى تموين الشعب البريطانى وإمداده بأهم حاجاته فى مدة الحرب الكبرى ، ولقد قامت بتلك المهمة خير قيام حين عجزت جميع الهيئات الأخرى عن ذلك " .

• •

وليسعت الحركة التعاونية والدعوة إليها وتأسيس جمعياتها حركة خيرية ، بل هى حركة اقتصادية عميمة النفع على كل فرد يساهم فيها ، وهى كما قال أحد أساطين التعاون الأستاذ "هوليوك" :

”ما كانت الحركة التعاونية استجداء أو عملاً خيرياً يقوم به القادرون لمساعدة المحتاجين ، وإنما هي حركة اعتماد على النفس لضمان تحقيق مصالح الفرد والمجموع معا ، فيها للضعيف ما للقوى من الحقوق“ .

وكما قال الأستاذ ”فاى“ : ”إن التعاون هو اتحاد بين البشر أكثر من أن يكون اتحاداً بين رؤوس الأموال“ .

وقد سبقت دعوة القرآن الكريم كل دعوة في سبيل تحقيق المنافع العامة والخير الشامل فقال تعالى : ”وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان“ ، والتعاون عندنا هو أساس البر . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه“ ، ومن الأقوال المأثورة : ”ما استحق أن يولد من عاش لنفسه فقط“ .

ولا يغيب عن الأذهان أن التعاون هو نظام شعبي يجب أن يقوم بتحقيقه أفراد الشعب ، يرعونه بأنفسهم ويحرصون عليه وعلى إنجاحه بكل ما في وسعهم .

وإذا كنا وجهنا الدعوة إلى حضرات الموظفين وطلبنا معونة الحكومة في نشر الدعوة ، فلا ننسى اعتبار أفرادها أعضاء من جسم الشعب الذى اختارهم لخدمته ، وأن واجبهم الأول بصنعتهم أبناء لهذا الشعب الكريم أن يساهموا في كل عمل يعود عليه بالنفع ، وأن جمعيات التعاون هي خير ما يشجع من الجميع . ولندكر هنا كلمة الأستاذ الفاضل الدكتور إبراهيم رشاد بك :

”على الأمة أن تعاوننا إلى أن تزول عن التعاون الصبغة الحكومية ، وذلك بإدراك التعاون وتقدير رسالته وأثره في النهضة والتقدم . وما دامت الحركة منها ولها فإن إشراف الحكومة عليها لا يخلل الأمة من الواجبات نحوها في الحاضر والمستقبل“ .

وإني أختتم كلمتي بالشعار الخالد الذى اتخذته التعاون ميزة له ، وهو أن يعيش الفرد للمجموع كما يعيش المجموع للفرد ، ويد الله مع الجماعة ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

عبد الرحمن فهمى

المرأة وقضية الفلاح

بقلم الأنسة ابنة الشاطئ

حين أتحدث عن دور المرأة في الإصلاح الريفي ، ينصرف ذهن الأكثرين من القراء إلى عمل محدود لا يتعدى الإرشاد إلى النظافة والعناية بالصغار ، وتلك مهمة ضئيلة يحسن القيام بها عامل مأجور ، ولكن وراءها مهمة أخرى جلية نبيلة ، لا يحسن النهوض بها إلا فتيات كريمات نبيلات ، لأن فيها معنى من معاني الأنوثة بما تتطوى عليه من رحمة وحنان وإيثار .

من شأن المرأة وحدها أن تحس شقوة الفلاح ، وأن تهتم لمأساته الكبرى وتتأثر بمحنة الإنسانية فيه .

من شأن المرأة وحدها أن تتور على الشقاء الأليم الذي يخبط فيه إنسان منا وعامل مجاهد فينا ، وأن تنكر هذه الحياة الذليلة المريضة التي فرضت على الفلاح قرونا طويلا فقذفت به وراء إنسانيته وإنسانية الناس جميعا .

من شأن المرأة ، حين تمر بتلك الأشباح الآدمية التي تنتثر عبر الوادي عاملة مجاهدة ، أن تنقف لحظة لتنصت إلى النداء الخافت الذي يصدر عن الأشباح الهزيلة الشاحبة ، ولكن الرجال عنه في شغل ، لأن لهم من خطير الأمور ما يعينهم أكثر من العطف على الأشقياء المحرومين .

فالمهمة الأولى للمرأة إذن ، أن تحس شقوة الفلاح وتجاهد في إذاعتها في نفوس الناس ، وتلك مسألة لا بد منها لنجاح قضية الفلاح ، ذلك لأن هذه القضية تتطلب رد الحقوق الشرعية إلى الفلاحين ، وذلك عبء يحسه الناس ثقيلًا مرهقًا لأنه يشمل بضعة ملايين من مواطنينا التمساء . وقد أساغ الناس مأساة الفلاح قرونا من الزمان ، وهم لا يابون أن يسبقوها قرونا أخرى ، لكي يعفوا نفوسهم من عبئها المرهق الثقيل .

كل جيل يشفق من حمل عبء الإصلاح ، ثم يتناقل عنه زاعما أنها خطيئات الأجيال ، وألا بأس على الفلاح من الانتظار قرنا آخر ، وهو الذي قد أطاق الشقاء قرونا .

كل جيل يرفض أن يصحح أخطاء من سبقوه ، ومن ثم بقيت قضية الفلاح حيث تركها الزمن منذ فجر التاريخ ، سافرت إلينا عبر القرون ، حتى انتهت إلينا ثقيلاً مرهقة .

ولن ينهض بعبد الإصلاح والتفكير ، إلا جيل يحس شقوة الفلاح وينكرها ، ويأبى أن يسيغ هذه المحنة الإنسانية الكبرى . والإحساس بشقاء الفلاح أمر تنهض به الأنوثة الكريمة الرحيمة ، وتعلنه إلى الناس ، لتبشر بالدعوة الإنسانية إلى التكفير عن خطيئات القرون .

هذا عمل تنهض به النساء ، لأنه يتصل بالعاطفة ويتكئ على العاطفة ، والعواطف لا دخل لها في حساب الرجال ، بل لعلها عندهم مظهر من مظاهر الضعف ، أو من أحلام الشعراء وأوهام الحالمين !

هذه العواطف الإنسانية هي صاحبة الدور الأول في قضية الفلاح ، لأنها متى أثارت في الناس صدق الشعور بشقاء هذا الإنسان ، ثارت نفوسهم بشعور نبيل ، يرفض أن يسيغ ما أساغته الأجيال السابقات ، ويستجيب للدعوة الإنسانية التي تعلن حق الفلاح وتطالب برده إليه ، بعد أن سلبته إياه العصور والأجيال .

لو أن جيلاً مضى قد أحس شقوة الفلاح ، لفعل شيئاً في سبيل إنقاذه من محنته . ونحن نحسن الظن بهذا الجيل ، ونرجو أن يكون للعواطف الإنسانية دخل في حسابه ، تلك العواطف تبشر بها من نساء الجيل من نار قلبها لشقاء الفلاح واهترام مأساته ، يومئذ يستجيب الرجال إلى الدعوة ، ويرثوا مصر من ذلكم المرض الذي يشوه مجده ماضياً ، ويثقل خطاها في بفر عهدها الجديد .

لم تفعل الأجيال السابقة شيئاً للفلاح ، لأن المرأة لم تستطع من قبل أن تحدث عن شقاء الفلاح ، وتعلن عن مأساته ، وتوقظ الضمائر الإنسانية المعطلة .

إن وقت العمل في المسألة الريفية لم يحن بعد ، لأننا مازلنا نطبق ما لا يطاق ، ونسيغ الشقاء والمرض والذل في مواطننا من بني الإنسان ، ولن نستطيع بهذا الشعور المعطل أن نفعل للفلاح شيئاً . إنما يحين وقت العمل ، حين تقوم المرأة في كل بيت ، وفي كل قرية ، وفي كل مدينة ، بإيقاظ عواطفنا الإنسانية المعطلة ، فتألم لشقوة البائس ، ونهتري لصبيحة الجائع المحروم ، ويأبى أحدنا أن تصيبه التخمة وعلى مقربة منه مخلوق يموت من الجوع .

عندئذ فقط يعين وقت العمل ، ويموز لنا أن نتطلع إلى الغد المرجو في ثقة وإيمان ، فتبأ مصر من مرضها العضال ، وتتجه الجهود إلى إصلاح التربة وإنهاض الفلاح .

وهنا يكون للمرأة دور آخر في حركة الإصلاح، ذلكم هو دور الإرشاد الاجتماعي في الريف، وتنظيم الحياة البيئية وحسن توجيهها. وذلك أمر لا يستطيع النهوض به غير الفتيات الصالحات، لأن الأبواب والنلوب في الريف، تفتح لفتاة دون الفتى، والصدور تتسع لقبول نصائحها وإرشادها، أكثر مما تتسع لقبول فلسفة الشبان، ومن ثم كانت محاربة القذارة والمرض والفقر والجهل في البيت الريفي، تتم على يد المرأة النالحة بإرشاد الفتاة المثقفة الكريمة.

تدخل الفتاة الدور دخول صديقة محبة، تقدم خدماتها لأهل الدار، وتضع تجارتها لإسعادهم، وهناك في الداخل، ترشد ربة البيت إلى واجبه كزوجة وأم، وتعلمها طريقة تنظيف البيت في أسلوب بسيط مؤثر. ولها أن تعتمد على الصداقة والحب في تنفيذ رغباتها، دون أن تفرض أوامرها فرضاً. ومتى ظفرت الفتاة المرشدة بمكان من قلوب الفلاحين، أصبحت كلمتها أمراً لا يخالف ورغبتها غالبية لا تعصى.

إن الفتاة تملك للفلاح الشيء الكثير، ذلك أمر نؤكد به، فقد جربناه في مزارع الجمعية الزراعية ببهم، ورأينا كيف تستطيع الفتاة — بساطتها وكرمها وتواضعها — أن تهني الفلاح للانتفاع بالجهود الموقفة التي بذلت لإصلاحه هناك، وأن تعده للاندماج في البيئة الصحية الصالحة التي هيأتها الجمعية لزراعتها.

ألا إن الريف في حاجة إلى آلاف الفتيات الكريمات اللاتي تربطن بالريف صلة أسمى من صلة الوظيفة، فتيات يندفعن لأداء واجبهن الإنساني غير مسوقات ولا مأجورات، فتيات بسيطات كريمات يعرفن الريف ويعطفن على ساكنيه، ويسعين لتخفيف شقائهم وإسعادهم بإنسانيتهم.

ألا فلتنهض الفتيات في كل بيت وكل قرية ومدينة ليشرن بالدعوة الإنسانية الكريمة، ويوقظن الضمير الإنساني المعطل، ثم فليندجن بعد ذلك في قلة الإصلاح حاملات مرشدات، يؤدبن حق الله والإنسانية والوطن، لأولئك المواطنين الأذلة التعساء.

ابنة الشاطئ

عمارتنا وطابعها القومى

للدكتور سيد كريم

الأستاذ بكلية الهندسة

لست أول معمارى يرفع الصوت مناديا بحاجتنا إلى طراز قومى ، فقد سبقنى الكثيرون ولم يطلبوا فقط أن يكون لنا طراز قومى بل ذهبوا الى ما هو أبعد من ذلك ، فوضعوا له أسسا وقواعد. وتنبأوا بما يجب أن يكون عليه هذا الطراز، وبما يجب أن يتشكل به من ابتكارات واقتراحات اقتبست من الطراز القديمة بعض خصائصها ، أو وجدت بين حلياتها مرجعا لرخايفها ، بينما رأى البعض الآخر تكوينه عن طريق مسابقات محلية أو عالمية تحدد أشكاله وقواعده ، ومع ذلك فسرعان ما تلاشت تلك النداءات فى ضجيج عجلة العمارة وهى تندفع فى طريقها الذى تشقه هى لنفسها ولم تكن كل محاولة أو اقتراح ، أكثر من ضربة مجداف فى تيار جارف تحاول تغيير مسير مجراه . لقد طلبوا فى كل مرة تحديد الدواء ونسوا تشخيص الداء نفسه ، فقبل أن نتكلم عن حاجتنا الى طراز قومى لعمارتنا يجب أن نعرف ما هى العمارة وكيف تلون طابعها من عصر الى عصر وتغير فى أمة عن أمة .

لم يخطئ "جوته" عند ما قال إن العمارة موسيقى متجمدة فهناك علاقة وطيدة بين الموسيقى والعمارة أثبتتها الأبحاث الحديثة ، فإذا كانت الموسيقى هى ترجمان العاطفة فتلك العاطفة قد تركت طابعا على الفن المعمارى ، فالموسيقى العربية ذات الأنغام المتقاربة والتكرار المستمر فى النغمات الثانوية ، يمكن قراءتها بسهولة فى مباني الطراز العربى ، ذات التكرار السطحي المستمر بالنسبة للمقود و"فتحات" ، كما أن الترادف المحور للنغمة الواحدة وجد له معادلا فى المقود والرخايف المستمرة ، كذلك الموسيقى الألمانية القديمة باختلاف طبقاتها والانتقال من الطبقات العميقة والأنغام الثانوية التى تتبعها الأنغام العالمية المركبة وتوجد لها مراجع ناطقة فى طراز العمارة التى ساربتا فى هذه العصور ، كما أن العلاقة بين موسيقى الأوبرا فى كل عصر ، واختلاف أغانيها وطبقاتها كانت لها مراجع فى عمارة الرينسانس فى كل دولة ، وموسيقى الشعوب الممجية وهى ليست الا عبارة عن تفرع متواصل تجدد وتمثلت فى عمارتهم التى هى عبارة عن أكوخ طينية متراصة ، وموسيقى الجاز بند الحديثة التى روعيت فيها مرة فهمها

وتأثيرها التوقيعي الظاهري السريع قد تمثلت في مبادئ الطراز الابتكاري أو طراز التطور الذي جمع التنافر وعدم التجانس والذي يجذب العين لأوّل وهلة ثم لا يلبث الانسان أن يمله بسرعة .

لم يخطئ "بارنس" عندما قال إن العمارة فن مجسم اذا كان قد كشف تلك العلاقة عند ما كانت العمارة قد وضعت في ذلك الوقت في رأس قائمة الفنون ، ففي العصور التي تغلب فيها النحت والتصوير والزخارف ، وتغلّفات في جميع مرافق حياة الانسان ومعيشته ، طبعت صورتها على جميع المباني ، بل نحت المباني كالقطع الفنية الزخرفية . ونظرة سريعة الى أزياء ملابس العصور الوسطى الزخرفية وما قابلها من عادات الانسان التقليدية الزخرفية ، والتي ضحى في سبيلها بالمنفعة والراحة سواء في داخل مسكنه أو في مجتمعاته العامة نجد تلك العلاقة واضحة جلية ، كذلك تركت الصناعات اليدوية الفنية الدقيقة من حفر وطريز في العصر العربي أثرها في الطراز المعماري ، كما أن كلا من موجات الكوبازم والريالزم قد ظهر أثرها في العمارة نفسها ، وكما ظهر فن الصناعات الآلية والتي حلت محل الصناعة اليدوية على طابع العصر الحديث .

ولم يخطئ "اوثر" عندما قال إن العمارة هي الصفحة التي تقرأ فيها ثقافة الشعب على حقيقتها وهذه لا تحتاج الى شرح ، فثقافة العصور الوثنية والحرفية ظهرت جلية في طرز عمارتها ، وثقافة الشعوب المسيحية قرئت على أسطح أكواخها ، وعند ما مالت ثقافة الأمم نحو الفنون على أنوعها انطبعت تلك الفنون على مبانيهم من نحت ونقش وتصوير ، بل جمعت المباني نفسها ، وعند ما صارت ثقافة العالم نحو المدنية العلمية الآلية الحديثة نفضت العمارة عن نفسها تلك الزخارف المستعارة وسارت في طريق الصناعة والاختراع لرفع مستوى المعيشة الاجتماعية .

ولم يخطئ "بيتر ماير" عندما قال إن العمارة هي سجل مبادئ الشعب السياسية ، فتطور الحالة السياسية يتبعها دائماً تطور في العمارة ، فلكل حرب من الحروب أثرها في العمارة ، ولكل ثورة من الثورات الانقلابية انقلاب في العمارة ، فنظرة واحدة الى العمارة الألمانية الحديثة والتي طبعت بطابع الدكتاتورية بمبانيها الضخمة التي تنطق بالقوة والسيطرة والزعزعة الحربية ، ثم مقارنتها بمباني الطراز الرومي الحديث والذي اختفى منه فارق الطبقات وظهرت فيه روح الشيوعية مجسمة ، حيث شمتخت مباني العمال برأسها وسيطرت على طراز الأمة أو طابعها ، ثم العمارة الفرنسية غير المتجانسة ، التي جمعت من كل الطرز الشيوعية أو الزخرفية والشرقية متجاورة ، ثم العمارة الانجليزية ، التي مالت نحو التقاليد مع الخطوات البطيئة والثابتة نحو التطور مع التجانس القومي ، ثم العمارة السويسرية المتجانسة والتي تمثلت فيها الديمقراطية الحقة وبعدها عن المظاهر الشكلية ، مع التعمق في التعاون القومي ، لدليل على صحة نظريته .

كذلك لم يخطئ "أرفنج بوند" عند ما وجد الحلقة المفقودة بين أشكال الطرز المعمارية المختلفة وأشكال الشعوب وأزيائهم، فهناك علاقة بين جسم الإغريق بجرامه وعصاه وعضلات جسمه العاري، وأعمدة مبانيه الزوريك ذات الخطوط الطولية القوية البسيطة التي تطورت مع تطور معيشته وملبسه ومظهره حتى كسبت بمختلف الزخرف والنقش عند ما وصل إلى ماسموه بعصره الذهبي، ثم العربي بعمامته وقفطانه وتمشيها مع المباني التي تكسوها القباب والتقاسيم الطولية والعرضية، وحجاب المرأة وما قابله من حجاب المسكن العربي ذو الحوائط العالية الخالية من الفتحات التي إن وجدت أخفيت تحت برقع كثيفة من المشربيات، كما أن العلاقة بين أسطح المباني الصينية المائلة وتمشيها مع أغشية الرأس وميل فتحات العين والحواجب، ثم ذلك التشابه الكبير بل الطرز الفرنسية القديمة المدكسة بالزخارف وملابس القوم وتصنيف شعر الارستقراط المجدد والموج على أنواعه، كما ذهب أرفنج الى أبعد من ذلك، حيث أثبت أن قطاعات الكرايش المختلفة للمباني لم تأت عفوا إنما هناك روح أمثلها، إذ أمكنه إيجاد العلاقة بين أشكال وجوه الأشخاص الجانية Profile للأجناس المختلفة وعلاقتها بقطاعات تلك الكرايش وخطوطها ومنحنياتها .

لم يخطئ واحد من هؤلاء إذا كان قد نظر إليها من جهة واحدة . . . من الجهة التي يحسبها أكثر من غيرها ، فالطراز المعماري يكون نتيجة لمؤثرات ومتوازيات تعمل مشتركة على تكوينه وطبعه بطابع العصر والمكان .

أما المؤثرات فأولها الجغرافيا وطبيعة المنطقة ، ولها تأثيرها الشكلي والنفسي كبناني الأراضي المنبسطة الخضراء التي اختلفت عن مباني الصحراء وعن مباني الجبال وهكذا، إما للتأثير الشكلي أو لعلاقة الأوزان ببعضها .

ثم الجولوجيا التي مدت العماره بالمواد . . مواد البناء القومية ، وتتبعها طرق الإنشاء الملازمة لها، فوضعت الأعمدة الضخمة والحوائط المائلة للعماره الفرعونية، والعقود والقباب في مباني الطوب .

ثم الجو والمناخ من اتساع الفتحات تبعا لحرارة الشمس وقوة الضوء ، إلى الأسقف المسطحة والمائلة تبعا لغزارة الأمطار .

ثم الدين والمقائد وأثرها واضح في كل طراز معماري .

وللتاريخ أثره في العماره، فطراز البلد يتغير ويتكون من العوامل التاريخية مجتمعة، ويكاد يكتب الطراز المعماري التاريخ على صفحات مبانيه ، وأقرب مثل لذلك مصر منذ بدء العماره الفرعونية فيها إلى وقتنا هذا، فقد طبع العرب طابعهم على المساجد وخلفوا العقود والقباب،

وجاء الفرنسيون بطرازهم المجدد والأترك بقباهم المنخفضة ، والانجليز وقديروا بذور الطراز القوطي ، ثم جاءت العمارة الحديثة من جميع النواحي فتخططنا بين أركانها عند ما حاولنا تقليد ظواهرها قبل فهم أغراضها .

وللحياة الاجتماعية أثرها ، فطالب الإنسان دائما في تغير ، ولكل عصر مبان جديدة ، فكما أن المعابد طراز عصر والمساجد طراز آخر فتكون ناطحات السحاب ومباني المكاتب طراز عصر آخر .

أما المتوازيات ، أى نتيجة المؤثرات منفردة أو مشتركة فهي الأزياء والموسيقى والعادات والطباع ومكلمات الحياة من طرق للمواصلات وأثاث للسكن ، ثم الفنون الجميلة وتمثلها جميعا الثقافة العامة .

فالطراز القوي هو إذن التعبير الصريح عن تلك المؤثرات ومرآة تنعكس عليها جميع المتوازيات ولا يمكنه أن يخفى عنها .

إن للعمارة عندنا طابعا قوميا أو طرازا خاصا بها تنعكس على صفحته جميع المتوازيات ، فعادتنا التي أصبحت وليس لها اتجاه واحد : فهذا يقلد الغربي في مراكته وسكاته ، وآخر في عاداته وحفلاته ، تقليد الأعمى ، وثالث لا زال محتفظا بالقديم يعيش العيشة الشرقية المقفلة ، ورابع وخامس وهكذا ، كذلك أزيائنا جمعت من جميع الشعوب والعصور في آن واحد . فلنقف هنيهة في أى شارع من شوارعنا الكبرى ونحصى ما يمر بنا في مدة لا تزيد عن العشر دقائق من أنواع الملابس ومختلف الأزياء . سنرى ملابس العامة والبدلة ، والجلابية والفراش ، والجلابية والجاكيت ، والقميص والسروال ، والمللية اللان والبرقع واليشمك والدكولتيه والخن ، ولكل مجموعة منها نماذج وعينات لا حصر لها ، فهي ليست بغريبة عن طابع الشارع بأكمله وما يحويه من تناقض يتوازي مع تلك الأزياء ، فطرق مواصلتنا في نفس الشارع جمعت بين العربية الحظوظ طراز القرن الماضي ، والسيارة مودل سنة ١٩٤٠ والعربة السوارس والعربة الكارو وراكب الجمل والحمار متجاورة ، ثم تقارنها بموسيقانا القومية الحديثة التي خلطت بين النغاسم التركية والأوبرا الطليانية والتانجو الاسباني والفالس النمساوي والموال البلدي ، في دور واحد ، وقس على ذلك جميع مرافق حياتنا الأخرى .

فالعمارة ما هي إلا المرآة التي انعكست على صفحتها جميع تلك المتوازيات بجمعت من جميع الطراز فأخذت من العربي عموده ، ومن الكلاسيك نسبه ومن الريفانس محاوره ومن الطراز الحديث اسمه .

فن الخطأ أن نحاول ابتكار طراز قومي أو ننادى بتحديد طراز قومي لمهارتنا ، فكيف نطالب من المرأة أن تعكس غير الواقع ، غير الحقيقة المؤلمة ، كيف نفكر في تغيير الخيال المنعكس على صفحة المرأة وترك الجسم المكس نفسه .

لقد كان لنا طراز قومي له طابعه وعاداته ومتوازياته ومواد بنائه وطرق إنشائه . . وهو الطراز الفرعوني ، وذلك عند ما كان لكل قوم ثقافة مقفلة بين حدود وطنه . مرت على ذلك الطراز أجيال ارتبطت ثقافتنا فيها بثقافات الدول المجاورة فطبعتنا بتلك الثقافة الجديدة المشتركة . أصبحت لنا عادات غير تلك التي ورثناها عن الفراعنة ، ودين جديد له تقاليده وشرائعه ، وحلت مواد جديدة للبناء من طوب وخشب وزجاج عمل الجرايت والصوان وطرق جديدة الإنشاء فأصبح عندنا طراز منطلي (في منطقة تمتد من بلاد العرب شرقا إلى امبانيا غربا) قطع الصلة بيننا وبين الطراز القومي وها هي عده أجيال أنقرضت مرت ارتبطت خلالها ثقافات المناطق بعضها ببعض أوهى في طريق الارتباط . بدأت ثقافة العالم ومدنيته تسير في طريق واحد ، بدأت جميع المتوازيات من طرق للاتصالات إلى أزياء لللبس وعادات ووسائل اللهو تتجه في اتجاه واحد ، كان لتلك المدنية العلمية الآلية الحديثة أثرها ، مدتنا بمواد جديدة للبناء من حديد وخرسانة وغيرها من انتاج الصناعة الحديثة وطرق جديدة للإنشاء وقطعت الصلة بين عمارتنا المنطقية وعمارتنا الحالية حتى المؤثرات الجوية والجغرافية التي حددت فوارق الطراز المنطلي في أمة عن أخرى بدأ العالم يسيطر على معظمها ن مقاومة للعوامل الجوية ، إلى تكييف للهواء مما لا حصر له ، فأصبح للعالم أو سيصبح له طراز عالمي أو طراز مشترك .

ولكن كما أن الطراز المنطلي أو العربي قد اختلف على مر الأيام في مصر عنه في العراق وأسبانيا بفروق سطحية تبعا لبعض الفروقات الجوية والاقتصادية والجيولوجية فكذلك الطراز العالمي الذي هو طابع المدنية الحديثة سيختلف بعد نموه وتكوينه في كل دولة عن الأخرى كالمهارة اليابانية الحديثة والسويسرية والتركية والitalيانية والفرنسية الحديثة التي كان لكل منها طراز تاريخي دام أجيالا ، فكل منها قد قطعت الصلة بتلك الطرز الموروثة وانطبعت بطابع العصر والقومية .

لو كان الطراز هو العقود والقباب ونسب الوحدات فلا يجب أن ننسى أن الصراحة في التعبير عن مواد البناء وطرق الإنشاء الخاصة بكل منها هي التي حددت تلك الأشكال والنسب ، فالعقود بأشكالها والأعمدة بنسبها والحوائط بأسمائها نشأت كلها على أساس إنشائي صريح مرتكزا على علم مقاومة المواد . إن العقود التي بناها العرب بالطوب غير تلك التي بناها بالحجر الجيري ،

غير تلك التي بنوها عندما استعملوا الحجر الرملي ، فلو بنى قدماء المصريين بالطوب والخشب لما غطوا فتحاتهم بالكمرات والأعتاب ، ولو بنى العرب بالحرسانة والحديد لما لجأوا الى العقود والقباب لتغطية الفتحات والصالات .

لست أفهم أن تبنى العمارة في مصر وفي القرن العشرين بالحرسانة المسلحة والحديد ثم تغطي بالبياض الذي رسم عليه الحجارة والطوب .

لست أفهم أن تبنى شرفات عماراتنا بالحرسانة المسلحة ونعلق في أسفلها كوابيل من الجبس باسم الطراز فأصبحت الشرفات تحمل الكوابيل بعد ما كانت الكوابيل تحمل الشرفات .

لست أفهم أن نعطى الأعمدة الحرسانية نسب الحجر والطوب وترك داخلها خاوية أو نبنينا بالحديد ونكسوها بحلة مستعارة من الجبس والسلك تقليدا للطوب والحجر .

لست أفهم أن نبنى بالحديد والحرسانة ونغطي فتحات مبانينا بالعقود المختلفة ونكسوها بالبياض الذي رسم عليه تقسيم الطوب والحجر .

لست أفهم أن نكسو حوائطنا بالبويات ونرسم عليها الرخام والخشب .

أريدوننا نحن المعاصرين أن ننظر أنها بنيت بمواد بناء الماضي وطرق إنشاء الماضي ، لا ، فقد رأيناها رأى العين ، إنما سيكون منها لأحفادنا عندما تتقوض أركانها وينكشف ما استتر منها مادة لنكاتهم وضحكهم حينما يتكلمون عن عمارتنا القومية التي هي طابع قوميتنا . فلا التقليد الأعمى ولا التقاليد الموروثة ولا الابتكار ولا التجديد هي التي ستحدد طرازنا القومي .

إننا في فترة انقلاب لما خطرنا . لقد ارتبطنا بالمادية العلمية الحديثة ، وبدأنا نتطبع بها . اتصلت ثقافتنا بثقافة تلك المدنية العلمية الحديثة التي هي طابع العصر الذي نعيش فيه ، فترلنا بسفينتنا الصغيرة في تيارها الجارف طائمين أو مرغمين . أردنا أن نخطو في يوم ما خطى الغرب في أعوام فأخذنا من تلك المدنية مظاهرها قبل أن نشبع بمبادئها ونتثقف بها فقتشت اتجاهاتنا ، وتنافست عاداتنا ، وتباينت أزيائنا فانعكس كل ذلك واضحا جليا على صنعة المرأة التي هي طابعنا المعماري الذي نشكو منه .

إن لنا طابعا قوميا ولكنه يحتاج الى توجيه صحيح . يجب أن نعرف كيف نقود السفينة لنصار التيار . يجب أن تكون ضربات مجاذيقنا مترنة ومتحدة أو متضامنة . إننا في حاجة الى تضامن قومي في عاداتنا ، في أزيائنا ، في مطالبنا ، في مبادئنا ، في معيشتنا ، في أعمالنا . يجب أن نتكاتف في كل مهنة ، وعندئذ سنصل حتما متضامين الى الطابع القومي الذي نسعى اليه وطالما بادينا به .

إن كان لزاماً علينا أن نصف الدواء فيجب أن نضع الأصبع على موضع الداء نفسه .

إن ثقافتنا قد أصبحت تجارية ، أى النوع الذى يسميه علم الاقتصاد بترويج السلع الفردية الرخيصة ، فكل مهنة من المهن التى هى قوام ثقافة الشعب قد أصبحت سلعة رخيصة يتجربها كل من ضاقت به سبل العيش . الشعب لا يعرف فنيا الخطأ من الصواب ، ولا يمكنه التفريق بين الجيد والأجود ، فأصبح فى اتجاه الناحية الاقتصادية الشككية التى يدفع ثمنها مضاعفاً وهو لا يشعر ، وفى نفس الوقت هى وصحة فى جبين ثقافتنا المعمارية .

يجب أن تكون للشعب قدوة فى عمارة مبانيه العامة والحكومية ليسترشد بطابعها وتوجهه الى الطريق الصحيح . فإن كانت تلك المباني ليس لها طابع خاص واختلفت فى مبنى عن آخر فلنعذر الشعب اذا تشعبت اتجاهات عمارة مبانيه وضل الطريق . نحن فى حاجة الى قوانين معمارية تلائم حالتنا الزاهنة التى ليس لها مثيل فى العالم أجمع ، فالقوانين التى وضعت للدول الغربية لا تنفع لنا . اننا فى حاجة الى قوانين خاصة بنا تراقب كل دقائق عمارتنا من مواد الإنشاء الى طرق البناء ، الى شكل المبنى ثم الى علاقته بالمحيط المجاور له من المباني .

نحن فى حاجة الى قوانين معمارية صارمة تعمل للصالح العام ، تطأ حب الذات والمنفعة الفردية فى سبيل قومية المجتمع .

نحن فى حاجة الى قوانين معمارية تحدد مسؤولية ، وتقرر عملاً ، وتقرحقوقاً لكل من المعمارى والمقاول والمالك ، والتاجر والسمسار .

نحن فى حاجة ماسة الى راع ومراقب يهيمن على زمام عمارتنا . أى فى حاجة الى بلدية تسيطر على الحركة المعمارية ، وتؤكد من صلاحية كل حجر يوضع فى بناء طرازنا المعمارى فنمهد الطريق لإحياء طابعه القومى .

سيد كريم
أستاذ بكلية الهندسة

الخمر في فنلندا

للاستاذ أحمد غلوش

عنيت الحكومة الفنلندية بموضوع الخمر في بلادها عناية خاصة كان من مظاهرها توالى القيود التشريعية عليها بين حين وآخر حسب الظروف ، ففي سنة ١٨٩٦ منع تقطير الخمر في المنازل منعا باتا كان ذا اثر ظاهر في تقليل كميات الاستهلاك العام ، ثم وضع في سنة ١٨٩٥ نظام خاص لإنتاج الخمر وبيعها ، وبخاصة الأنواع المصنوعة من " بيرة الشعير " والأنواع المختلفة للأنيذة والخمور الخفيفة .

ثم رأى أن تزداد هذه القيود ، فنحت المجالس البلدية سلطة أوسع في تنفيذ القوانين الخاصة بالخمر ، ولم يسمح ببيعها إلا في المدن فقط ، ولما كان بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها للجمهور مباحا منذ سنة ١٨٧٣ فقد وضعت هذه القيود المتوالية وزيدت الضرائب زيادة مستمرة بقصد تقليل الاستهلاك ومنع مضار الخمر .

وفي سنة ١٩٠٧ عرض على مجلس الأمة مشروع قانون خاص بتعريم المسكرات ثم عرّض بمشروع ثان في سنة ١٩٠٩ إلا أنهما لم يدخلوا في دور التنفيذ إلا سنة ١٩١٩ بعد أن استقلت فنلندا ، وأخضعت لهذا القانون جميع المشروبات التي تحتوى على ٢٪ من الكحول خمر إنتاجها وتصديرها وبيعها ونقلها إلا لأغراض طبية أو فنية أو صناعية ، وينيط بيعها لهذه الأغراض بشركة احتكار خاصة .

ونظرا للصعوبات التي اعترضت تنفيذ القانون ، فقد أجرى استفتاء عام في شأنها اشترك فيه نحو ٤٥٪ من الشعب ، وكانت النتيجة أن ٧٥٪ من المشتركين في الاستفتاء طلبوا إلغاء القانون فألغى في سنة ١٩٣٣ ، وصدر في ٥ أبريل من العام نفسه قانون آخر لتنظيم بيع الخمر هو المعمول به الآن في فنلندا .

وجوهر هذا القانون هو الحيلولة دون إساءة استعمال الخمر والحد من أضرارها الاجتماعية والهردية ومكافئتها بين الشعب ، وذلك بتنظيم تجارتها بحيث يقضى على التجارة غير المشروعة ويوصل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن ، وقد روعي في قانون الاتجار بالخمر سياسة الاعتدال والإقلال من الربح .

. وللوصول الى تحقيق هذه الأغراض نص القانون على أن يعهد بتقطيع الخمر وبيعها وإصدارها الى شركة احتكار، تلك الحكومة أكثر أسسها ليكون لها في إدارتها القول الفصل على ألا تزيد نسبة الكحول في إنتاج الشركة عن ٢,٢٥٪ إلا في الأحوال الاستثنائية الخاصة ويشمل القانون أيضا المشروبات القوية التي تصنع للاستعمال في المنازل والأنبذة التي تستخرج من الثمار (berries) والفواكه والأعشاب بواسطة التخمر، وبالجملة السوائل المحتوية على نسبة معينة من الكحول خاضعة لهذا القانون .

ولا يخول لهذه الشركة أن تعطى تصاريح باستيراد الكحول أو بالبيع بالتجزئة ولكن يحق لها أن ترخص للغير بإنتاج المشروبات وتقديمها للجمهور، أما الترخيص باستيراد الأدوية المحتوية على الكحول فيعطى فقط للبيوت التجارية التي تستورد السلع للصناعات .

ويصرح بتقديم المشروبات وبيعها بالتجزئة بإذن خاص في الفنادق الكبيرة ومطاعم الدرجة الأولى في المراكز المزدهرة بالسكان ، كما يمكن تقديم النبيذ ونحو الشعير مع الأكل للركاب في عربات الأكل بالسكك الحديدية وفي السفن أثناء سفرها ، أما في الأرياف فيمنع بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها إلا في الأحوال الاستثنائية المتقدم ذكرها .

ويمنع بيع الخمر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرين سنة ولا تقدم لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة كما يمنع بيعها للجنود إلا بإذن خاص من الضابط المختص ولا تباع أطلاقا للسكّرين أو الذين يصاحبونهم أو المعروفين بأساء استعمالها .

وللقائم على إدارة محل البيع بالتجزئة — وهو تابع للجنة المراقبة الحكومية — والمفتش البلدية أيضا ، الحق في منع البيع لمدة معينة بحيث لا تزيد عن سنة للأشخاص الذين عرفوا بإساءة استعمالها ، كما يمنع البيع لأجل ، وفي أماكن الرقص وملاعب الخيل وغيرها ، وتقيد إباحة البيع في مطاعم الدرجة الأولى بشرط ألا يحدث اضطرابا في المكان أو يؤدي الى زيادة الاستهلاك وخصوصا بين الشباب .

وتستطيع لجنة المراقبة أن تأذن للطعام بتقديم الخمر لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، على أن تحدد اللجنة أسعار البيع بحيث لا تزيد عن الأثمان التي يدفعها أصحاب الحانات مضافا إليها ربح معتدل لتغطية المصروفات التي تستلزمها الخدمة ، وتضع اللجنة الشروط اللازمة لتقديم الخمر . ولها أن تلغى التصاريح الممنوحة إذا أسىء استعمالها ولم تنفذ الشروط بدقة وليس عليها في هذه الحالات أن تؤدي أى تعويض .

وتعين الحكومة أعضاء لجنة المراقبة في شركة الكحول ، وهم الذين يختارون لجنة المديرين على أن تناقش الحكومة الميزانية التي تقدمها هذه اللجنة قبل التصديق عليها ويشترك في اجتماع هاتين اللجنتين مندوب من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وعند نظر الميزانية يستبعد مبلغ مناسب من الدخل السنوى للشركة يضاف الى الاحتياطى العام وتبلغ ٧٪ على الأكثر قيمة أرباح الأسهم ثم يسلم الباقي الى الحكومة لتصرف فيه فتعطى كل شخص "فنلندى" ما يوازي ١٢ ماركا فنلنديا على أن يكون اسمه مقيدا في الجهة نفسها قبل ذلك التاريخ بسنة على أن لا يزيد مجموع المبالغ المدفوعة عن ٣٠٪ من الباقي ويستعمل مبلغ يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ من الربح السنوى في زيادة رأس المال المدفوع للتأمين ضد الشيخوخة والعجز ، ويصرف الباقي بعد ذلك في ترقية وسائل المكافأة وعلاج السكرى ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخمر وغير ذلك من الأغراض التى تدخل في باب المصروفات الاجتماعية للحكومة .

ويتضح مما تقدم انه ينبغي ألا يكون غرض الحكومة الاستفادة من تجارة الخمر ولكن العمل على مكافئتها وتحقيق وسائل الاعتدال في تعاطيها ومراقبة تنفيذ قانون الخمر التى هي من واجبات وزارة الشؤون الاجتماعية بوساطة مفتشيها ورجال البوليس .

وفضلا عن ذلك فان بلان المحالس البلدية التى تصرح ببيع الخمر بالتجزئة في دائرتها تعين مفتشا ليراقب تنفيذ القوانين والشروط المتعلقة بتجارة الخمر ، واذا اقتضى الأمر تعين لجنة من ثلاثة أعضاء مهمتها مكافحة الخمر ومراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها .

ولا يسمح لشخص واحد من المشتغلين بإنتاجها أو بيعها بجائزة أكثر من عشرين ليرا من النبيذ أو خمر الشعير وخمسة لترات من المشروبات الروحية ، على أنه يمكن اقتناء كمية أكثر قليلا من هذه بتصريح خاص من البوليس .

ولا يباع لشخص واحد في المرة الواحدة أكثر من لترين من المشروبات الروحية وأربعة لترات من النبيذ القوي ومثلها من النبيذ الخفيف وخمر الشعير ، ويبيع القانون للشارى خزن هذه الكميات دون ترخيص أو تصريح خاص ، وقد فرضت دقوبة صارمة على مخالفي هذا القانون تكفل تطبيق دائرة المخالفات الى حد بعيد . ومنذ صدر هذا القانون ظهرت مقترحات كثيرة كانت ذات أهمية كبرى ، وقد شكلت في بدء العام الماضى لجنة حكومية لمناقشة الإصلاحات التى يرى ادخالها على القانون في المستقبل وتقديم الاقتراحات المناسبة لترقية العمل في مكافحة المسكرات وينظر أن تقدم اللجنة بمقترحاتها في أجل قريب وهى مقترحات يبدو أنها ستكون ذات أثر بعيد في مكافحة المسكرات والتقليل من أضرارها .

مكافحة الخمر في فنلندا :

لثبت فنلندا مدة طويلة من الزمن وهي معتبرة بين دول أوروبا التي تستهلك أقل كمية ممكنة من الخمر ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب كثيرة من أهمها تحريم بيع الخمر وتقديمها في الأرياف. والمعلوم أن سواد الشعب الفنلندي يعيش على الزراعة . ولقد كان الاستهلاك المحلي في النصف الأول من القرن الماضي بالغاً أقصى حد وصل إليه من الزيادة وذلك لأن التقطير في المنازل كان مباحاً قبل أن يصدر القانون بمنعه ، فلقد بلغ استهلاك الشخص الواحد ٨ لترات نسبة الكحول فيها ١٠٠ ٪. فلما حرم التقطير في المنازل سنة ١٨٦٦ نقص الاستهلاك العام نقصاً محسوساً ، على الرغم من زيادة استهلاك نهر البيرة ، إذ بلغ مجموع ما استهلك من الكحول في المشروبات المختلفة لكل شخص :

من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥ — ٢ و ٩٥ لترا

» » ١٩٠١ » ١٩٠٥ — ١ و ٧٢ »

» » ١٩١١ » ١٩١٣ — ١ و ٤٠ »

» » ١٩١٤ » ١٩١٨ — ١ و ٤٥ ٪ »

وليس من الممكن وضع إحصاء دقيق عن الكمية التي كانت تستهلك من الكحول في عهد المنع ، إذ تختلف الآراء في ذلك اختلافاً كبيراً ، فبحسب إحصاء سنة ١٩٣٨ بلغ ما يستهلكه الشخص الواحد ٧٥,٥ ٪ من الخمر القوية و ٢٤,٥ ٪ من الأنبيذة ونهر الشعير ، وكانت جميع المشروبات التي تحتوى على أكثر من ٢ ٪ من وزنها كحولا تعتبر كحولية ، وقد رفع القانون الحالي النسبة إلى ٢,٢٥ ٪ ولا جدال في أن الاستهلاك في هذه الأيام قد زاد زيادة كبيرة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الماضية .

على أن استعمال المشروبات الروحية بفنلندا ليس قياساً ، ولكنه عرضي يحدث في أيام خاصة. ونسبة الذين يتجاوزون الحد في الشرب بفنلندا أقل منها في البلاد الأخرى ، وقد وضع النظام الحالي في أثناء الأزمة الاقتصادية التي كانت عاملاً من عوامل امتناع الناس عن شراء الخمر وشربها إلى حد ما ، فلما انتعشت الحالة الاقتصادية ارتفعت أسعار الخمر ولكن تعاطيها أصبح خاضعاً لمؤثرات خاصة في كل الدول ، فالحياة العصرية بمسئلاتها من إقبال الناس على الألعاب الرياضية والعيش في الهواء الطلق والامتناع بمجال الطبيعة قال من الميل إلى شرب الخمر عند كثير من الطبقات كما كانت قيادة السيارات سبباً في ابتعاد عشرات الألوف عن شرب الخمر لشعورهم بضرورة تحكمهم في أعصابهم وسيطرتهم على جميع قواهم البدنية والعقلية ، كما أن جمعيات منع المسكرات كانت ذات أثر مباشر وغير مباشر في الإقلال من تعاطي الخمر .

حركة منع المسكرات :

شعر كثير من المسؤولين بالقلق لآيل الظاهر الى شرب الخمر أثناء تقطيرها في المنازل وأثرت الحركة الدينية في النصف الأول من القرن الماضي في شعور الأهلىن تأثرا بارزا زاد من قلق أولئك المسؤولين، وكان في مقدمة الداعين الى محاربة الخمر ومكافحتها "هنري رنكست" الكاتب الخطيب الدينى المشهور الذى وضع الوف النشرات ووزعها على الأهلىن مبينا فيها أضرار الخمر حتى لقد ذهب في حماسه الى حمل الناس على توقيع متمعس يطلبون فيه تحريم الخمر تحريما باناء، وكذلك اشترك زعماء الحركة الوطنية في محاربة الخمر والدعوة الى تحريمها وكان في مقدمتهم "الياس لىروت" Elias Lunnrot وهو الشاعر الفنلندى الكبير الذى جمع الأناشيد الوطنية والأغاني الشعبية في مجموعة "كتلتارا" فقد حاول بكافة الطرق ومنها الكتابة والنشر أن يظهر الناس على الخطر الكامن في الخمر والضرر الذى يحيق بشاربها، والى مجهوداته يرجع الفضل في إنشاء أول جمعية لمنع المسكرات بفنلندا .

وقد طبعت بفنلندا أيضا الرسالة المشهورة التى كتبها روبرت برى Robert Baird مبعوث الجمعية الأمريكية لمنع الخمر، وكان ذلك دافعا لبعض رجال الجامعة في سنة ١٨٥٣ لجمعوا أوالا لطبع الكتب في تحريم الخمر وأخرجوا منها في السنة التالية عددا كبيرا نشروه بين الناس وقد تأبر جماعة من أنصار الاعتدال في شربها ومنهم السياسى المشهور "سنىلمان" Snellman على دعوتهم ضد الخمر الى أن كانت النتيجة تحولا في رأى العام أدى الى تحريم التقطير في المنازل .

تربية الشباب على الامتناع عن المسكرات :

ولما كان القائمون بالدعوة الى منع المسكرات يرون من الملائم أن ينشأ الشباب على الامتناع عن المسكرات وجعل ذلك من أصول التربية الأولى ، فقد بدئ بتفخيز هذا الرأى منذ عهد بيد فأنشئت للأطفال جمعيات خاصة تابعة للجمعيات العادية أو مستقلة عنها متأثرة في ذلك بالنظم المعمول بها في مثيلاتها في الجمعيات بانجلترا ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٢٠٥٢ جمعية ينتسب إليها ٥٠ ألف طفل وهى تطبيع لهم الكتب وتضع لهم المقررات المناسبة لمقولهم وتصدر لهم صحيفة خاصة وتذيع المحاضرات في المدارس وتعقد بينهم مباريات ومسابقات من قبيل الدعوة الى مبادئها . كما قام المدرسون الذين يتكلمون اللغة الأسوجية بتأسيس جمعية لمنع المسكرات بدأت أعمالها منذ وقت قريب .

وتوجد الآن بين طلبة المدارس الثانوية هيئة خاصة تسمى عصبة الطلبة الفنلنديين للامتناع عن المسكرات ، وفي سنة ١٩٣٤ كان لها فروع في ٦١٨ مدرسة وبين أعضائها ٢٤١ مدرسا وترسل العصبة إلى فروعها محاضرين وتنظم لهم اختبارات في موضوع الخمر واجتنابها، وتعقد بين أعضائها مسابقات ، وتنظم لهم اجتماعات صيفية يعرضها مئات من تلامذة وتلميذات المدارس في كل عام، وكذلك تعنى العصبة بكل ما يعود بالفائدة على البنين والبنات في هذا الموضوع .

برنامج الدراسة :

في سنة ١٩١٠ بدئ بتدريس "تأثير الخمر" في المدارس الأولية ثم أدخلت هذه الدراسة سنة ١٩١٢ في المدارس الثانوية . وكانت الجزء الخاص بالصحة يدرس لهم في حصص النبات والصحة . أما سائر النواحي الأخرى المتصلة بالموضوع فكانت تدرس لهم في حصص الديانة والتاريخ واللغة وغيرها .

وخصصت برامج أخرى في موضوع الخمر للمدارس المعلمات ومعهد التربية البدنية التابع للجامعة، وتقوم عصبة المعلمين بمنع المسكرات كل عام بالقاء محاضرات في التربية على الامتناع عن المسكرات ، ووضع مقررات خاصة للدراسة وكتب مسهبة وأخرى مختصرة تتضمن التعليمات الخاصة بمنع المسكرات .

ولما لوحظ أن بعض المدارس الثانوية أهملت هذه البرامج أو جعلتها تدرس عرضا مع المواد الأخرى ، اقترح أن يقوم بتدريسها مدرسون لا يشربون الخمر .

وفي ربيع سنة ١٩٣٩ عرض على البرلمان مشروع قانون يجعل (علم الكحول) مادة مستقلة في المدارس الثانوية على أن يناط بتدريسها بالمعلمين الذين يبدون اهتماما بهذا الموضوع وتكون لديهم المؤهلات الكافية ، كما أيدت الحكومة إنشاء جمعيات ، تسمى (فرق الأمل) Bands of Hope ليكون نشر الدعوة بين الأطفال أعظم أثرا وأقرب فائدة خصوصا بين طلبة المدارس الابتدائية .

المؤلفات الخاصة بمنع المسكرات :

وقد ظهرت مطبوعات خاصة بمنع المسكرات، من أهمها المجموعة التي أصدرها الدكتور جرانفلت Granft في ١٦٧٧ صفحة وهي تذكارتين للزعم الأول لحركة منع المسكرات

بفنلندا ، ثم كتاب (مشكلة الخمر) لمؤلفه الدكتور ماتي Matti وكتاب (مشكلة الخمر الاجتماعية) لمؤلفه الأستاذ فيونا Voionmaa وقد شرح فيه الموضوع من الوجهة الاجتماعية شرحا يتفق مع الآراء الحديثة .

وقد بحث الأستاذان تيجرشتد Tigerstedt ولاتنين Latinen الموضوع من الوجهة الطبية في عدة رسائل وكتب ، كما بحثه الدكتور هرمايا Harmaya من الناحية الاجتماعية أيضا وتحديث كتاب الدكتور توفينين Tuavinena عن تأثير الخمر في اتقان العمل ، وبحث الأستاذ سوميلا Zoamela مسألة تأثير الخمر على الرياضيين ، ووضع غير هؤلاء كتباً كثيرة في تاريخ منع الخمر بفنلندا ، ونشرت نتائج بحوث كثيرة في الإفطار الأخرى بعد ترجمتها إلى اللغتين الفنلندية والسويدية ، وطبعت كتب مطولة وأخرى مختصرة في الإرشادات الخاصة بالامتناع عن المسكرات ومن أهمها دائرة معارف تحتوي على ١٧٩١ نمرًا تبحث في مشكلة الخمر من جميع نواحيها . ومن سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٣٥ ظهر ٤٧٤٦ مؤلفًا باللغة الفنلندية بلغ مجموع صفحاتها مائة ألف صفحة ذلك فضلًا عن مؤلفات كثيرة ظهرت في اللغة السويدية بفنلندا .

وتعمل جمعيات منع المسكرات بفنلندا على أعداد محاضرات في موضوع الخمر تلقى في مختلف الأندية في بقاع العالم ، والجمعيات الكبيرة منها عاضرون ينقلون في أنحاء البلاد ، وفي بعض الأحيان تقوم الجمعيات الصغيرة أيضًا بإرسال محاضرين من أعضائها لإلقاء المحاضرات على المراهقين والأطفال . وقد تطلب بعض الجمعيات إلى خطباء بارزين ممن يعينهم الأمر أن يلقوا خطابًا في مناسبات خاصة ، حتى لقد بلغ عدد المحاضرات التي أقيمت في فنلندا سنة ١٩٣٢ - ٩٩٣١ محاضرة وفي سنة ١٩٣٤ - ١٢٣٩٩ محاضرة وفي سنة ١٩٣٧ - ١٥٤٠٦ محاضرة .

وفي سنة ١٩٣٧ أنشئ مكتب خاص للمحاضرات العامة لمنع المسكرات تديره عصبة مكافحة المسكرات الجامعية ، ولكل إنسان الحق في أن يكلف أحد الخبراء المدونة أسماؤهم في سجل خاص أقرته الجمعية المركزية أن يحاضر مقابل مبلغ زهيد يدفعه الطالب عن كل محاضرة ويدفع المكتب مصاريف الانتقال والأتعاب .

وتذاع بعض هذه المحاضرات بالراديو من شركة الإذاعة الفنلندية ، وروضاء مكتب برنامج الإذاعة مستعدون دائمًا لتحقيق رغبات القائمين على مكافحة الخمر ولكن مكتب المحاضرات العامة ضد المسكرات يتقدم في ربيع كل عام إلى شركة الإذاعة بالبرنامج السنوي الذي ينوي إذاعته بعد التصديق عليه من اللجنة المركزية وهم عادة يذيعون محاضرة واحدة كل شهر عدا بعض الموضوعات الهامة والمناقشات المتصلة بالموضوع .

جمعيات منع المسكرات والتربية العامة :

وفي جميع الأقطار الشمالية تعمل جمعيات منع المسكرات على المساهمة في تربية الشعب وتنقيفه، وقد وضعت كثير منها مكاتبها تحت تصرف الأعضاء، وهم يتبعون في فنلندا طريقة حديثة تقضى بنشر برنامج المواد التي يعقد فيها الامتحان، فإذا أراد بعضهم أن يدرس موضوعا خاصا فإن عليه أن يتصل بإحدى الجماعات ليدرسه فيها ثم يؤدي الامتحان، ويمكن لأي فرد أن يناقش في الاجتماعات التي تعقدها الجماعات في أى موضوع يشاء .

وليكون عمل هذه الجماعات أوفى نظاما تعين لجنة تشترك فيها عدة من الهيئات المشغلة بالتربية على أن يغير موضوع الدراسة كل سنة بما يكون أكثر فائدة وتمشياً مع الظروف ، وهم يرون أنه فضلاً عن القراءة النظرية البحتة ينبغي الاطلاع على بعض القصص الخيالية ، والاستماع بالموسيقى في التأثير ، ولهذا تقتنى كل جمعية "أوركسترا" كاملة كما تؤلف كل جمعية فرقة للغناء .

ولأن الشعر التمثيلي مرغوب فيه لدى الشعب الفنلندي أكثر منه لدى أى شعب آخر ، فهم يعمدون أحيانا إلى تمثيل مسرحيات منه في بعض الاحتفالات التي تقيمها الجمعيات . كما أن الألعاب الرياضية بجميع أنواعها محبوبة عند أعضاء جمعيات منع المسكرات ولهم اتحاد رياضي خاص بهم ، وقد فكر بعضهم في إحياء الرقص الفنلندي الشعبي والاستعاضة به عن الرقص الحديث .

ما تقدم يتضح أن الشعب الفنلندي أصبح يميل إلى الأخذ بتربية بعيدة عن الخمر ، وقد حصل على نتائج حسنة في هذا الشأن .

جمعيات التربية الأخرى ومنع المسكرات :

قامت جمعيات التربية المسيحية بقسط كبير من العمل في سبيل مكافحة الخمر ، وأكبر هذه الجمعيات "اتحاد الشبان" وعدد أعضائه ستون ألفا ، وله لجنة خاصة لمنع المسكرات ، ويعمل الاتحاد على إلقاء ألوف المحاضرات سنويا في مشكلة الخمر ، وجمعيات التربية تعمل بالروح نفمها التي تعمل بها جمعيات منع المسكرات ، وكذلك الشأن في جمعية الشبان المسيحية الفنلندية التي تجعل مكافحة الخمر من أهم أعمالها ، فهي تحرم على الأطفال تناول أى نوع من أنواع الخمر ، وليست نواديها في الواقع إلا بيئات لمنع المسكرات .

كما يقوم القساوسة في دائرة أعمالهم بالدعوة إلى الامتناع عن الخمر بتانا ، وكذلك اتباع الكنيسة الحرة ، كما أنه توجد مستعمرات في المراكز الصناعية بفنلندا تنهم بمكافحة الخمر اهتماما جديا .

وقد بذلت جمعيات التربية المركزية المختلفة عناية كبيرة في سبيل مكافحة الخمر ، ففي عصبة التربية للعمال تخصصت جماعات معينة لهذا الموضوع وأنشأت مابج خاصة لدراسة العمال بالاشتراك مع عصبة مكافحة الخمر الديمقراطية الاشتراكية وفي "أكاديمية" العمال المتصلة بالهيئة المذكورة تدرس مشكلة الخمر من الناحية الاجتماعية ، وتشترك اللجنة المركزية للدراسات التي تقررها الهيئات المختلفة في المكافحة . وقد عقد لهذا امتحانان اشترك في الثاني منهما حوالي عشرة آلاف شخص .

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من الجمعيات النسائية اشتركت اشتراكا فعاليا في أعمال مكافحة الخمر بجمعية اتحاد (مارتا Marta) وعصبة نساء الفلاحة التي أدخلت في برنامجها الخاص "مكافحة الخمر" .

الدعاية العامة للامتناع عن المسكرات :

تكاد طرق الدعاية للامتناع عن المسكرات في فنلندا تشبه مثيلاتها في البلدان الأخرى . وفيما يلي بعضها :

(١) أسبوع المكافحة . ويعقد كل سنة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وتشترك فيه الهيئات الكبيرة للتعليم والمدارس والكنيسة ، وتشرف على تنظيمه اللجنة المركزية لجمعيات من المسكرات الفنلندية تعاونها في ذلك اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الأسوجية ، ويوضع اعلان كبير في الأماكن العامة ، وتوزع اللجان المذكورتان وبعض الجمعيات الخاصة كتابا صغيرة تتصمن المحاضرات والخطب التي ستلقى في الاجتماعات التي ستعقد في غضون الأسبوع ، كما توزع هذه الكتب على المدارس والجمعيات المختلفة ، ويعمد رجال الدين إلى ذكر مشكلة الخمر والحث على اجتنابها في الخطب التي يلقونها . وتناشر الصحف المقالات التي ترسل إليها وتكون خاصة بهذا الموضوع .

(ب) أما المعرض الدوري لمنع المسكرات فهو نتيجة العمل المشترك الذي تقوم به الجمعيات المختلفة وتشرف عليه اللجنة المركزية للجمعيات الفنلندية . ويتعوى المعرض على مائة اعلان ولوحة ، وقد صنعت لهذه اللوحات والاعلانات إطارات من المعدن ومن أهم ما يعرض فيه أشرطة سينمائية حديثة متصلة بالموضوع . ويقام هذا المعرض في بلدان كثيرة من فنلندا حيث يزوره جمهور كبير جدا ، كما تعنى المدارس بارسال طلبتها إليه صحبة مدرسيهم .

(ج) تؤدي الأشرطة السينمائية قسما كبيرا من الغرض الهام الذي يقام من أجله المعرض فهي تقوم بالدعاية ومشرح وسائل التربية ، وقد أخرجت إحدى الجمعيات شريطا اسمه " وكانت بحيرة من نار تحترق " وضعت قصته الكاتبة الفنلندية المشهورة الأنسة تالفو Talvio ولدى جمعيات منع المسكرات كثير من المتخرجين وقد اشترت بعض الأشرطة الخاصة من أمريكا وسويسرا والسويد . ووصفت الجمعيات أشرطة أخرى تبين خطوات العمل الذي تقوم به وأدواره .

عمل الحكومة في مكافحة الخمر :

اهتمت الحكومة الفنلندية بموضوع مكافحة الخمر اهتماما يذكر ، فأدرجت في الميزانية العامة مبالغ كبيرة لهذا الغرض تتولى انفاقها وزارات الشؤون الاجتماعية والمعارف والدفاع الوطني .

فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع الإعانات على جمعيات مكافحة الخمر . ففي سنة ١٩٣٩ بلغت قيمة المصروفات ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مارك فنلندي منها ٢٠٠,٠٠٠ مارك لمصروفات المؤتمر الثاني عشر لمكافحة الخمر ، وتراقب الوزارة المذكورة سير أعمال المكافحة والتصرف في الإعانات وتنفيذ القانون فيما يختص بمعاملة السكرى واستعمال رءوس الأموال الموضوعة لهذا الغرض .

وأصدرت وزارة المعارف مليونا وخمسمائة ألف مارك لمكافحة المدرسين الذين يديرون جمعيات الأطفال بالمدارس أو يقومون بالقاء المحاضرات وبث الارشادات في نفوس النشء . وقد خصصت وزارة الدفاع مبالغ كبيرة لنشر الثقافة ، فمنها ما يصرف في بيان أضرار الخمر وسوء نتائج تعاطيها ، ومنها ما يصرف على غير ذلك من الأغراض المناسبة .

وقد ساعد موقف الحكومة الفنلندية مساعدة كبرى على تقدم العمل في الجمعيات حتى لقد يمزى نجاحها بعد الحرب الكبرى الماضية الى ذلك الموقف الكريم الذي وقفته هذه الحكومة .

أحمد غلوش

رئيس جمعية منع المسكرات

البيت الذى يسعد الأطفال

ما هو وكيف يكون ؟

كتبت الآنسة "أنا ولف" نصف البيت أو العائلة التى يسعد فيها الأطفال ، فقالت :
إن لسعادة الأطفال علامة هى حب الوالدين لهم ولكن فى غير تدليل ، ثم شرحت ذلك
بقولها : إن الأطفال السعداء يحدون ما يلى :

١ — أن والديهم يلعبون معهم ولا يؤثرون قراءة الجريدة على ملاعبتهم ، وهم يستمعون
إليهم حين يقصون عليهم ما حدث لهم فى المدرسة .

٢ — وأن غرف المتزل كلها مباحة للأطفال ، وكلها نظيفة ، ولكن فى غير دقة مملّة
لهم . ومع ذلك فإن الطفل الذى يلوّث نفسه بالطين ، ثم يقعد على الكراسى ويدوس السجاجيد ،
يجب إفهامه أنه قد ارتكب خطأ فاحشا .

٣ — والآباء يرجون بأصدقاء أبنائهم ، ومع أن هؤلاء الآباء لا يفعلون عن سلوك
أبنائهم ، فإنهم لا يتدخلون كثيرا فيما يفعلون .

٤ — وبهذا البيت الذى يسعد فيه الأطفال مكان للعبهم ومرحهم ونزائن خاصة لحفظ
مقتنياتهم التى يحرسون عليها .

٥ — والآباء يتفاهكون مع أبنائهم ، ويضحكون معهم ، وليس منهم .

٦ — إن الآباء حين يثارون من سلوك الأطفال يعودون بسرعة إلى هدوئهم ، ويتركون
الماضى للماضى .

٧ — إن الآباء يعرفون الأطفال على وجه عام ، فلا يطالبون الطفل الذى فى الرابعة
من عمره بالسلوك الذى يطالب به طفل فى العاشرة .

٨ — ويعرفون أن الأطفال يختلفون ، فلا يقارنون أمامهم بفضل هذا وتقص ذاك ،
لأن لكل طفل ميزاته وعيوبه .

٩ — وهم أى الآباء لا يقلقون كثيرا عند ما يجدون من أطفالهم سلوكا نابيا ، بل يبحثون أسبابه قبل أن يحاولوا تغييره ، وكل ذلك فى نزاهة وبعد الإصغاء لوجهة النظر عند الطفل .

١٠ — وهم يمارسون السلطة الأبوية بالأمر والنهى عند ما تدعو الحاجة ، ولكنهم يسهلون للطفل ببعض السلطة التى يستحقها كلما تقدم فى السن وعلى قدر هذه السن .

١١ — ويشعر الأطفال فى البيت السعيد أن بين والديهم تعاوناً وأنهم يتعلقون بهم ويعرصون على منفعتهم .

١٢ — وأن الآباء لا يبالغون فى حمايتهم ، وأنهم مع وقايتهم من الأخطار والمضار يتركون لهم حرية الاختبار والتجربة إلى حد ما لى يتعلموا مواجهة الحياة عند ما يكبرون .

١٣ — وأن الآباء يهتمون بأعمال أبنائهم وأصدقائهم ويحادثونهم عنها ويجدون فى أبنائهم مغزى لحياتهم ، أى حياة الآباء .

١٤ — وأن يكون فى هذا البيت تقدير سام للصفات الأخلاقية والروحية التى تسود جوّه .

من أسواق الذهب لشوقي

— من عجز عَف ، ومن يئس كَف ، ومن جاع أَسَف .

— جننى بالتمر العاقل ، أجنك بالمستبد العادل .

— فى الدنيا مزيد من العقل للعاقل ، ومتماذى فى الجهل للجاهل .

— العادة شهوة لازمة قاهرة .

حركات الشباب

ونصيب الشاب المصرى منها

لم تكثر وتعدد حركات الشباب فى أى عصر من العصور بمقدار كثرتها وتعددتها فى عصرنا . وقد يظن أن الفاشية الإيطالية والوطنية الاشتراكية فى ألمانيا هما السبب لهذه الحركات ، لأننا نسمع كثيرا عنها فى كل من إيطاليا وألمانيا . ولكن الحقيقة أن هذه الحركات ترجع إلى ما قبل ذلك بنحو عشرين سنة .

فإن أولى حركات الشباب وهى حركة الكشفة التى ابتدعها اللورد بادن باول قد وجدت الباعث الأول لها فى حرب الانجليز والبور قبل نحو ٣٨ سنة . ثم ظهرت بعد ذلك حركات الجواله ، ثم الرواد . ثم اتجهت كل أمة إلى نوع من التنظيم للشباب قد يصل إلى حد التسليح الحربى كما نرى فى أوربا الوسطى أو إلى التسليح الأخلاقى كما نرى فى الصين . ويحذر بنا أن نستقرئ هذه الحركات ونستخرج مغزاها سواء فى الأصل الباعث لها أم فى النتائج التى تنتهى إليها .

فإن حركة الكشفة وجدت المصادفة الأولى التى كانت سببا لتكوينها فى الحرب الانجليزية البويرية فى أفريقيا الجنوبية . وذلك باستخدام الصبيان فى الاستكشاف أو الاستطلاع الحربى . لأن الصبي لقصر قامته كانت تخفيه الأعشاب فيستطيع أن يخرج ويمعن فى الزحف تحت ستار هذه الأعشاب حتى يصل إلى مكان قريب من قوات العدو . فيلاحظها ويرقب معداتها وحركاتها ويعود بهذه المعلومات إلى ضباط الجيش الانجليزى . ولكن لما انتهت هذه الحرب لم تنقف هذه الحركة ، إذ وجد الضابط "بادن باول" أنه يمكن الانتفاع بها فى السلم أكثر من الانتفاع بها فى الحرب . ذلك أنه لاحظ فى دولاء الصبيان الذين استخدمهم للاستطلاع مدة الحرب رجولة وصلابة فى الأخلاق وجلدا على تحمل المشاق وجرأة فى الاقدام على الخطير من الأمور التى توكل اليهم أكثر مما يكون عادة فى صبيان المدن الذين فى أعمارهم ، ولذلك أنشأ جمعيات الكشفة فى المدن والريف ، ونفشى هذا النظام إلى جميع أقطار العالم المتمدن . والى حضارة مصرية تطالبنا بهذا النظام أو بنحوه . ذلك لأنها قد جعلت حياة الصبي خاوية من العمل والحركة والتعبير . إذ هو يقف منها موقف المنفرج لا العامل . يذهب الى الدار السينائية اكي ينظر ويتفرج . ويأكل وهو لا يعرف الطبخ . ويسهر فى الليل تحت أشعة

مصباح كهربائي لم يصل بعد الى تفهم آليته . وهو ينتقل بقوة البخار أو بالقوة الكهربائية ونحو ذلك مما يجعله مخدوما لا يطالب بخدمة نفسه . فوضع بادن باول نظاما يجعل الصبي أى صبي المدينة يمد الى موقف العامل المفكر ، ويتزع عن موقف المتفرج الساكن . فان الصبي الكشاف يجب أن يعرف الوقت من الشمس ، وأن يجمع طعامه من الحقل وأن يشعل النار بدون ثقاب ، وأن يقطع المسافة البعيدة بالمشي وأن يدافع عن نفسه ويتخلص مما يعترضه من ورطات وغير ذلك مما يعيد صبي المدينة الى حال صبي الريف ، بل الى حال الصبي البدوي . الذي ينصب خيمته ويقوضها ويتوهم السحاب ويتغرس في الرياح ويقيس ويستنج . وقد دخلت هذه الحركة مصر وانتفع بها صبياننا ولكننا وجدنا مع الأسف في بعض الحالات أنها اتجهت نحو المظاهر فكان أكثر ما نراه منها موسيقاها والشبكة الرسمية التي يتخذها أعضاؤها بل نراها أكثر حركات الفرق الكشافة في شوارع المدن بدلا من ان نراها في حقول الريف وعلى حدود الصحراء .

ولكن الكشاف يجب أن يكون صبيا . فاذا تجاوز سن الصبا الى المراهقة والشباب فان حركة الكشاف لن ترضيه أو تغذو نفسه ، ولذلك ظهرت حركة الجلالة ، ثم حركة الرواد لمن هم أكبر من الجلالة ، والجوال هو الذي يحول في انحاء البلاد للاستفاح برياضة المشي أو ركوب البسكيت ، وقد ساهمت الحكومات الأجنبية جماعات الجلالة والترفيه عن أعضائها وإيجاد الخانات الرخيصة التي يمكن الجوال أن ينزل فيها ويقضى ليلته ويتناول عشاءه أو فطوره بأقل من خمسة قروش ، والعادة أن هذه الخانات تكون في الريف في عزبة أو قرية . وليس الخان سوى منزل صغير قد جهز بالأسرة والموائد والكراسي وكلف أحد الفلاحين المسنين تنظيفه وإيجاد الطعام الساذج لمن ينزلون فيه ، وقد انتشرت هذه الخانات في جميع أنحاء أوربا ينزل فيها الجوالون ، وطبعت النشرات والبرقيات التي تبين ميزات بعض الأصقاع وتصور مناظرها الرائعة وتدل على المتاحف في المدن الصغيرة والمباني الأثرية في المدن الكبيرة وغير ذلك ، والجوال بارتياحه هذه الاصقاع يتعرف الى وطنه ويحبها أكثر لأنه رأى ما فيه من كنوز طبيعية ومدنية .

ثم ظهرت حركة الرواد ، ودولاء هم الشباب الذين تعلموا ، وحركتهم اجتماعية كما هي رياضة ، فهم يشتركون مع الجلالة في الرغبة في التجوال واكتساب الصحة ، ولكنهم بما عرفوه من شئون بلادهم يقومون بجهود اجتماعية للترفيه عن الفقراء وينشئون محلات اجتماعية يحد فيها أبناء الفقراء الوانا من التسلية والرياضة والتعليم ..

وقد عرفنا في مصر هذه الحركات الثلاث أى حركات الكشافة والجلالة والرواد ، وكل ما نحتاج إليه أن نسير فيها بروح الجدد فكذلك الواحي العملية في حركة الكشافة ونقل النواحي

التنظيمية ، ثم نعمم حركتي الجواله والرواد بين طلبة الجامعة وتلاميذ الأقسام الثانوية في مدارسنا ، وقد أخذت الصين بنوع من التدريب الأخلاق لشبابها يتفق وحاجتها وكذلك فعلت تركيا ، كما أخذت الهند بتدريب عملي هو الغزل والنسج ، ومن ذلك نفهم أن حركات الشباب لا تنقل نقلا حرفيا من أمة لأخرى ، بل تخضع لظروف البيئة .

وقد أنشأ الرواد عندنا محبة في قسم السيدة زينب للترفيه عن الفقراء في هذا الحى الوطنى . فكانت له أعظم النتائج من حيث مساعدة الصبيان على التعلم والتدريب الجسمى ومساعدة الأمهات على الوقوف على المعارف الصحية . ويعسن الرواد إذا هم قاموا بمثل هذا المجهود في جميع الأحياء الفقيرة ، وأنشأوا المحلات الخاصة بالمحرومين والفقراء . وكذلك نظن أنه يمكن للدارس أن تنمى فرق الجواله التى تقعد الى جميع أنحاء الريف وتتعرف الى أرضه وسكانه . بل نظن أن إيجاد الخانات في ريفنا لهذا الغرض لن يكون شاقا ، فإن أى منزل أو "دؤار" يمكن أن يعال إلى خان نظيف يتزل فيه الجوالون لقضاء الليل .

والشاب الذى ينضوى الى هذه الفرق ينشأ وله من الأهداف وفى نفسه من المشاغل الرياضية والثقافية ما يحول بينه وبين المفاصد التى تعترض الشاب في المدينة حين يحدوقته كثيرا وسلوياته الصحية قليلة .

— أصدقاؤك ثلاثة ، وأعداؤك ثلاثة . فأصدقاؤك : صديقك ، وصديق صديقك ، وعدو عدوك . وأعداؤك : عدوك ، وعدو صديقك ، وصديق عدوك .

— ما أكثر العبر وأقل الاعتبار !

— سئل على بن أبى طالب : كيف يعاسب الله الخلق والخلق كثير ؟ فقال : " كما يرزقهم وهم كثير " . فسأله : وكيف يحاسبهم وهم لا يرونه ؟ فقال : " كما يرزقهم وهم لا يرونه " .

تدبير الإحسان وتنظيم وسائله واتجاهاته

للأستاذ محمد الجهاوي

ليس المقصود بالإحسان هنا معناه الشامل الذي يتناول من صوره ما كان حسيا يحى الخير فيه من ناحية المادة، وما كان شعوريا يأتى الخير معه من ناحية الخلق المذهب، ولكن المقصود هنا معناه المتبادر فى مفهوم العرف والعادة ، وهذا المعنى هو الصدقة على اختلاف أنواعها .

وقد أراد الإسلام عموم الخير حين جعل الصدقة ثلاثة أنواع : صدقة فرضها فى مال الأغنياء وجعلها حقا لا يسقط إلا حين تتخلف عنه شروطه ، وتلك هى الزكاة المفروضة ، وصدقة أوجبها فى مؤونة القادرين وخص الفقراء منها بنصيب لا ينقطع إلا حين تنقطع موجباته ، وتلك هى زكاة الفطر ، وصدقة حببها إلى النفوس وحث عليها القلوب فى غير فرضية ولا إلزام ، وتلك هى الصدقة المرسلة التى يبذلها المتصدقون جبا للخير فى ذاته .

وللزكاة المفروضة مستحقون يسميهم الفقهاء "مصارف الزكاة" ويذكرهم الله فى الآية الكريمة فيقول : "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل" فهؤلاء ثمانية أصناف : الفقير ، والمساكين ، ومن يعمل فى تحصيل الصدقة ممن وجبت عليهم ، ومن كان حديث عهد بالإسلام حتى يالفه قلبه ، والرقيق الذى تملقت حرية على قدر معلوم من المال يؤديه لمن يملك رقه ، والمدن الذى تنزع داره أو أرضه مثلا لوفاء دين عجز عن أدائه ، والجندى الذى نخرج محاربا فى سبيل الله ، والمسافر الذى نقد زاده وانقطعت به طريقه .

أولئك هم أصحاب الحق فى الزكاة المفروضة ، فإذا وجدوا جميعا أعطى كل واحد على حسب حاجته ، وبالقدر الذى يتسع له المال المتحصل ، وإذا استغنى بعضهم عن صدقة الزكاة بشئ، سواها أخذها غيره ممن لا تزال حاجتهم اليها ظاهرة .

ولا تزال فرضية هذه الزكاة قائمة والتكليف بها مشروعا ، فهى الآن من حيث تحميم أداؤها وتحميم المطالبة بها لا تزال من القوة فى المنزلة التى نزلتها يوم فرضها الله ، وتجرى هذه الزكاة فى أخذها وعطائها بين طرفى الاستحقاق والأداء ، أما طرف الأداء فباق على حاله ما بقى أغنياء

لهم أموال، وأما الطرف الثاني، أى طرف الاستحقاق فهذا الذى نريد أن نرى هل لا يزال مستجمعا كل أصنافه أو أن الزمن تنقصه شيئا من هذه الأصناف .

من هم مستحقو الزكاة فى هذا الزمن ؟

لم يبق فى هذا الزمن رق ولا رقيق، فلا حاجة للزكاة بأن يصترف منها شئ، انك الرقاب، وكذلك لا حاجة الى الزكاة بأن تؤدى من نفسها ديون الغارمين بعد أن استكشفنا علاج هذه الديون بثل ما يسمى "التسوية العقارية"، ولم يبق أيضا محاربون يستوفون من الزكاة حقوقا لولائها من بيت المال، فقد أصبحت شئون الدفاع عن الحوزة وشئون المدافعين والمرابطين فى حياطة الميزانية العامة وعند ضمانها وكفالتها، وإلى هنا لا يبق غير الفقراء والمساكين، وقليل فى وصف كثرتهم عندنا أن يقال إنهم كثير، ثم أولئك الذين يقومون بتحصيلها من مصادرها ليضعوها فى مواردنا حينما يصدق العزم على تحصيلها، ولك أن لا تنسى المسافرين على خطر القافة وخوف الطريق، ومثلهم المؤلفة قلوبهم، لك ألا تنسى هذين الصنفين إذا ظننت أن لأحد فى هذه الأيام عناية بهما .

الفقراء والمساكين هم إذنى صدر الحاجة وطليعة المحتاجين، ففهم يكاد ينحصر الحق المقروض فى زكاة المال والزرع والمساكنة وعروض التجارة، كما يكاد ينحصر منع الزكاة والبخل بها فى الكثرة الغالبة ممن يملكون نصابها على اختلاف أنواعه، وفى سبيل هذه الزكاة أبى الخليفة لأول "أبو بكر" إلا أن يحارب عليها من منعوها من العرب حرب قتال لا حرب جدال، ومن يومئذ أصبح حقا لولى الأمر أن يأخذ الزكاة طوعا أو كرها، كما أصبح حقا عليه أن ينفقها فى وجهها المشروع ويرددا على أهلها المستحقين .

وليس صحيحا ما يظنه بعض الناس من أن ضرائب الأملاك وسواها من مختلف الضرائب هى هذه الزكاة، أى أنها تنفى عنها وتسقط المؤاخذه بها، فليس لهذه الضرائب صفة فى تنظيم الدولة الإسلامية إلا صفة المصلحة، يقدرها ولى الأمر تبعاً لمقتضيات الزمان ودواعى الحاجة، فيكون هذا التقدير من حقه، ويصبح أمره فيه مطاعا وحكاه به نافذا، ومن الواضح أن هذا شئ، وفريضة الزكاة شئ آخر، وقد جرى العمل على ذلك منذ صدر الإسلام .

وتأتى فى المرتبة الثانية زكاة الفطر، ولكنها أكثر ما تعطى لصنفين اثنين من الأصناف الثمانية : الفقراء والمساكين. غير أن لك فيها حرية الاختيار، فإن شئت أديتها لولى الأمر، وإن شئت بذاتها بنفسك لمن تراه يستحقها، لكن إذا رأى ولى الأمر أن مصالحة الأمة فى أن يختار هو من يأخذها منك ليعطيها لمستحقها، وأن يجعل هذا الاختيار حقا له، جاز أن يقرره بأمر مسموع أو قانون مطاع .

أما الصدقة المرسلة التي لا إلزام فيها ولا قهر عليها ، فمع أنها مطلقة إلا من قيد الرحمة الإنسانية ، فإن النصوص من كلام الله وحديث الرسول تكاد من شدة الترغيب فيها تجعلها فريضة .

وبعد هذا كله أفلا ترى أن الصدقة على عموم أنواعها شديدة الحاجة إلى تدبير ينقل بعضها من ناحية العدم إلى ناحية الوجود ، وينتقل بعضها الآخر من يد العقم والفوضى إلى يد النظام والإنتاج ؟ وقد يجوز أن يساور النفوس شيء من الخوف على مصير الإحسان أو شيء من الشك في أن يتعرف هذا الإحسان عن أغراضه ، ولكنا نرجح أنه ليس من المعجز أن يحمل النظام بين جوانبه ضمان الثقة والأمن .

ولكن أي نوع من الصدقة هو الذي لم تعد مصلحة الأمة تستطيع الصبر على إهماله وتقبل السكوت عن تدبير أمره ؟ هو الزكاة المفروضة قبل سواها ، فإذا صححت النية على الشروع في هذا التدبير فبحسن أن نجعل الخطوة الأولى صوتنا تحملنا إلى الآذان موعظة الاسلام على السنة دعائه ، ثم طلبا يكشف له الطريق نور من مصابيح الهداية وأنوار الظلام ، ويستحب أن نتخذ من " صندوق الإحسان " الذي أقامته وزارة الشؤون الإجتماعية ، بيت مال لهذه الزكاة ، ثم يجب في الخطوة الثانية أن نرى ماذا هو النظام الذي يضمن دقة الإنفاق وسلامة القصد بحيث لا يذهب قرش من مال الزكاة في غير ما هي له أو لغير من هي لهم .

والمسألة التي لا ريب فيها بعد ذلك أن الخير لم يذهب من الناس ، فهذه عاطفة الإحسان لا تزال تهبط بالصدقات على المحرومين كما لا يزال أثرها يخطئ مستحقيها عشر مرات كلما أصابهم مرة واحدة ، والإحسان في نفسه فضيلة ولكن ليس من الصواب أن نفهمه على أنه فضيلة لمجرد أنه بذل وإن صادف غير أهله ، ووقع في غير موضعه ، بل الخير كله أن نفهمه على أنه فضيلة تقف دون مرتبة الكمال أو تصل إليها بقدر ما يكون لها من ثمرة صحيحة وفائدة محققة ، وهذه غاية لا يستطيع المحسنون في مثل هذا الزمن أن يتصوروا لها طريقا يغلب فيها الاطمئنان على الأقل غير طريق واحدة هي تنظيم هذا الإحسان أخذا وعطاء ، سواء في ذلك ما كان منه إلزاميا كالزكاة بنوعها وما كان تطوعا كالصدقة المرسلة .

وفي تاريخنا الاجتماعي شواهد على هذا التنظيم لا يزال بعضها في حيز الوجود كالوقوف الخيري الذي يحيط به نظام يحدد أحكامه ويعين وجوه صرفه والذي لا يعوقه عن أن يشبع من جوع ويفنى من فقر إلا بعض العيون النائمة عن هذا النظام ، ولا يزال بعضها الآخر حميد الذكر جليل الأثر في صحف التاريخ بعد أن طوته أحداث الزمن .

ولقد استوعب أسلافنا وجوه الخير المنظم فيما تركوه من الصدقات الجارية ، ملأوا المدن والخواضر خيرا يزوي الظالمين إلى العلم ، و يعالج المفتقرين في مرضهم إلى الدواء والغذاء ، ويؤوي من لاداره ولا وطن ، ويؤنس من لا رفيق له ولا سكن ، ويجهز العرائس الفقيرات بما يتطلعن إليه من عطر وثوب جديد ، ويعين الرجال الفقراء على الزواج بتمكينهم من المهور والنفقات ، فلما اكتظت الخواضر والمدن بهذا الخير جرى متدفقا بين البوادي ، فكادت من ذلك مراوى الماء التي أقامتها زبيدة زوجة الرشيد على الطريق بين بغداد والحجاز ، ثم لما سدوا مفارقة الإنسانية حتى بلغوا النهاية القصوى التفتت قلوبهم إلى الحيوان فعاالجوا بغيرات الوقف مرضه وأعطوه منها علفه ، وأنشأوا له المشارب والسقايات على مدارج الطرق ، وبذلك سبقوا سرام إلى الرفق بالحيوان ، بل لقد وصلوا في غايات الخير إلى ما هو أعجب وأسمى ، ففما يتحدث به تاريخهم أنه كان في بعض البلاد وقف اسمه " وقف الزبدي " وتقول مراجع التاريخ في صفة هذا الوقف إنه كان خاصا بمن تتكسر أوانيهم في الطريق وهم ذاهبون يستقضون فيها الحاجات من الأسواق ، فإذا تكسرت زبيدة أو طبق في يد خادم أو فقير ذهب إلى جهة الوقف فأخذ بدلها طبقا صحيحا أو زبيدة جديدة .

وإنما نستطرد هذا الحديث لنقول إن تنظيم الإحسان ليس جديدا علينا ، ولا هو شاذ عن مطلب الدين فيما يريده لتعميم الخير ، ولعل في بعض ما أظهرته التجربة أخيرا تصديقا لما نقول .

ارتفع منذ قريب صوت الشكوى من جمود الإحسان في مسألة لا يحمد الإحسان في شيء قبل أن يحمد فيها .

قالوا إن أمراض الصدر تنذر البلاد بخطر شديد ، وهو قول لا ريب في صدقه ، ثم قالوا إن القائمين بمكافحة هذه الأمراض توجهوا إلى وزارة المالية يطلبون من عونها أربعة آلاف جنيه فأجابت الوزارة في ألف واحد ولم تجب في ثلاثة آلاف ، وكان عذرهما القائم أن الظروف لا تساعد على إعطاء هذا العون كله ، وكانوا قد توجهوا أيضا إلى مجالس المديرية فلم ينالوا منها جميعا غير مائة وثمانين جنيها ، ولا بد أن تكون الظروف هي عذرهما القائم أيضا .

ثم قالوا قبل ذلك وبعده إن أنفع العلاج لأمراض الصدر علاج التقوية ، وسبيل التقوية جودة الغذاء ، والفريق الأكبر من المصابين بهذه الأمراض فقراء لا يجدون الغذاء الرديء فأولى ألا يجدوا الغذاء الجيد ، ومادام الغذاء هو العلاج فلا مناص من توزيعه بينهم ، ثم لا مناص من أن يقوم هذا الألف وهذه المائة والثمانون جنيها بمهمة هذا التوزيع ، ولكن هل فيها الكفاية ؟ لا ولا ، إلى ما شاء الله . . .

والذين عندهم المال فاضلا عن الحاجة الضرورية والمتوسطة لا يبذلون شيئا منه لمرضى الصدر .

والذين يعرفون خطر هؤلاء المرضى على الأصحاء من الأهل والجيران وجميع المخالطين لا يجردون في الغالب ما يبذلونه لمساعدة المرضى على الشفاء ولوقاية أنفسهم ووقاية الأغنياء أيضا من امتداد العدوى اليهم .

وفي جميع الطوائف والطبقات أهل إحسان ليسوا قليلا عند الاحصاء ، ولكنهم يحسنون فرادى فيذهب إحسانهم فرديا ، ويبذلونه ويعينهم مغمضة عينه من لا حاجة به إليه قبل أن يناله صاحب الحاجة القاسية .

فاذا سألتك أحد بعد ذلك كيف علاج المسألة ؟ فقل إن علاجها تنظيم الإحسان .

فلو أن صندوق الإحسان كان عامرا بالزكوات والصدقات لاستغنى به أولئك المرضى المصدرون عن الحكومة يطلب لهم عونها في أيام شدتها ، ولما ظهرت حاجتهم إلى مجالس المديريات وغيرها أيضا .

وهذه الحالة التي نتمثل هولها في أمراض الصدر وما بلغت من الانتشار والفتك ليست إلا مثالا واحدا من ألف مثال ، وكلها ذريع الخطر شديد الهول ، وكلها يسهل التغلب عليه لو أن الإحسان كان منظما .

محمد الهياوى

أندية الصبيان العمال

في بريطانيا العظمى

”الأولاد العمال“ هم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة . ففي بريطانيا كثير من الشباب الذين في هذه الأعمار يعملون في المصانع . وهم في حاجة إلى العناية ، لأنهم إما في سن المراهقة وإما قد تجاوزوها بقليل . وفي مثل هذه السن التي تكثر فيها أزمات الشباب يتعود الإنسان عادات جديدة حسنة أو فاسدة ، وعلى حسب الخطوة الأولى تتجه الخطوات التالية . وفي الأحياء الفقيرة بالمدينة تكثر الملاهي السيئة التي تؤذى الشاب الناشئ وتستغل انبثاق غرائزه الجنسية . ولذلك يحتاج — كما قلنا — إلى عناية خاصة . ثم هو مع أنه يعمل ويتكسب يحتاج إلى التنقيف بما يليق له من علوم أو فنون ، وإلى التدريب في صناعته أو في غيرها .

ولهذه الأغراض وجدت ”أندية الأولاد العمال“ في بريطانيا ، وهي تبلغ نحو ١٧٠٠ ناد يضم نحو ١٦٠,٠٠٠ عضو . وليس رقا السن وهما ١٤ و ١٨ محدودين ولكنهما هما الغالبان . فهناك أندية تستقبل أعضاءها حتى حين يتجاوزون الثامنة عشرة . وأخرى تقبل الأعضاء قبل أن يبلغوا الرابعة عشرة ولكن هذا بالطبع قليل .

وهذه الأندية التي تجدد الآن معونة الحكومة البريطانية هي — كما هو الشأن في معظم المؤسسات البريطانية — بمجهود شعبي قام به أفراد الشعب المتحمسون متفرقين في الأحياء الفقيرة . فكان أحدهم مثلاً يجمع بعض الأولاد في ناد لعل لا يزيد على غرفة ثم يزودهم بمائدة البليارد والجراتد . ثم ينمو هذا النادى إلى أن يصير بناء مستقلاً له حديقته ومكتبته وغرفه المختلفة .

وبقيت الحال على ذلك إلى عام ١٩٢٥ حين اتعدت هذه الأندية ورأس الاتحاد الدوق جلوستر . وأصدرت الحكومة البريطانية منذ أعوام قليلة قانوناً ينص على ماهية هذه الأندية ونظامها وأهدافها . وهذه الأهداف تلخص في رقية الأعضاء من النواحي الذهنية والجسمية والروحية . وقد نص القانون على مستوى معين من وسائل الترقية يجب ألا ينخفض عنه النادى وإلا لم يقبل في الاتحاد ولم يحصل على امتيازات المعونة الحكومية .

وفي كل ناد تقريبا نجد مكتبة للطالعة والإعارة تختبر على عدد كبير من الكتب والجرائد والمجلات ، ونجد أيضا غرفا خاصة لألعاب التسلية وفناء للألعاب الرياضية . ويمكن العضو بانطبع أن يجد مايمشيه من طعام أو شراب بأثمان منخفضة . ولكن ماختلف فيه هذه الأندية عن غيرها أن في كل منها وسائل للتعليم والتدريب . فان العضو الذي يبلغ من العمر ١٥ أو ١٦ سنة يجب ألا يقف عند الحد الذي ترك فيه المدرسة . فهو محتاج إلى أن يستزيد ثقافة ومهارة في صناعته ، أو لعله يحتاج إلى تغييرها وتعلم صناعة عصرية جديدة ، ففي كل ناد غرف خاصة للتدريب على الصناعات والتثقيف فيها على أيدي معلمين تذهبهم الحكومة أو الهيئات المحلية ، فالنادي هو بهذه المثابة مدرسة وورشة ولكن لا إجبار فيهما ، ويمكن إدارة النادي أن تزيد حركة التعلم والتدريب بين الأعضاء بالاتصال بالهيئات المختلفة فتحصل على دروس مسائية كما يمكن الأعضاء أن يجدوا التسهيلات التي تمكنهم من الالتحاق بمايسمى "مدارس الاستمرار" وهي تسير على برنامج يشبه برامج المدارس الثانوية أو أقل قليلا .

فاذا بلغ الشاب الثامنة عشرة ترك النادي ، لكن هناك بعض الأندية التي تتسامح في بقاءه سنة أو سنتين ، ولما كان الحد الأدنى لسن التجنيد في بريطانيا الآن هو العشرون فان هناك من يدعون إلى استبقاء الأعضاء في هذه الأندية إلى هذه السن .

وفكرة الأندية أصلية عند الانجليز ، فان لندن حافلة بالأندية الخاصة التي يضم كل منها أعضاء متشابهين في المكانة أو الاتجاه ، وقد أخذ العمال بهذه الفكرة وكانت فكرة "أندية الأوباد العمال" من الأفكار الخصب المثمرة التي تقى الشاب في بداية شبابه أخطارا كثيرة تعرض له في الحانات وغيرها .

التربية السياسية والتربية الذاتية

كما يراها اللورد بولدوين

كتب اللورد بولدوين رئيس الوزارة البريطانية السابق هذه الكلمة التالية :

” كثير من الناس حاولوا تربيتي ، ولكن استجابتي لهم لم تكن على الدوام موفقة . ومعظم ما حصلت عليه من تربية إنما اتفق لي بعد أن دخلت غمار الأعمال في لحظات الفراغ الطارئة وفي أسفاري على السكك الحديدية . وبقيت سنوات وأنا أعمل طوال النهار وأقرأ في المساء لا تفوتني ليلة . وليني أشعر أن هذه التربية هي التي عادت عليّ بأعظم الفوائد “ .

والواقع أن التربية الحقيقية هي التربية الذاتية . لأننا أعرف الناس بمواضع الجهل في أنفسنا ، ولذلك نستطيع أن نبحث عن العلاج باختيار المعارف التي نحتاج إليها . وكما أننا نختار الغذاء لجسم بمقدار حاجتنا وإساعتنا له فنحن نختار غذاءنا الذهني بمقدار ما نحس من حاجة إليه . وكما أننا نستشعر من وقت لآخر برأي الطبيب فيما يكون عليه غذاء الجسم ، يجب أن نستشير أولى الرأي فيما يجب أن يكون عليه غذاء الذهن . ولكن العمدة في النهاية هي على الذوق أو المزاج الثقافي الذي يتكون وينمو ويعين لنا الاتجاه والاختيار وفق كفاياتنا الطبيعية .

وإيس شك في أن التعليم الجامعي ينمي ويكون ويرجه . ولكن هذا التعليم ليس من حظ كل إنسان . وفي العالم المتقدم ألوف من رجال الذهن والقادة والساسة والمختربين والمفكرين الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي . ولكنهم مع ذلك كانوا أنفسهم أو كما يقول الإنجليز : ” صنعوا أنفسهم “ وفي هذا التعبير نفسه مغزى أخلاقي يستحق التأمل . وهم إنما تعلموا ونجحوا لأنهم توفروا على الدرس ونظروا إلى الدنيا نظرة الجهد وإلى أنفسهم نظرة الكرامة فلم يرضوا بقتل الوقت بل استغلوه حتى حصلوا من الثقافة على أكثر مما يحصل عليه عادة خريجو الجامعات .

ولكن قد يتساءل القارئ هنا : لماذا هذا المجهود أبذله في ما تسميه التربية الذاتية وما القصد من هذه الثقافة أطلبها مدى حياتي وأعيش كادحا في طلبها أحرم نفسي لها ولذتها ؟

فالجواب أن الثقافة هي أيضا لذة وهو . بل إن الإنسان لينغمس في طلب العلوم حتى يحتاج إلى من ينهيه إلى الضرر الذي يعود عليه من ذلك . وهذا الانغماس برهان المدة . ولكن هناك وجوها أخرى للتنقيف الذاتي تستحق الاعتبار ، فإنا كلما معنى أو يجب أن نعني بتنقيف الجسم وتدريب عضلاته ، لأن فيها صحة وجالا . وكذلك الشأن في تنقيف الذهن إذ هو يكسبها كرامة وفهما للعالم . ونحن نعني بهندامنا وتغيير الأزياء التي نلبسها . ولكن هل منا من يشكر أن شغفينا تطالبنا بهندامنا الذهني ؟ وهل منا من استعاض أن ينكر إعجابه ببعض الأذهان المدربة المتقنة واستنكاره لتلك الأذهان الأخرى التي يشعر عند الاحتكاك بها بجودها وبرودها للجهل الذي يتخذ شكل الغباوة ؟

والرياضي الحق يطلب الرياضة لذتها . وكذلك من يشد الثقافة لا يقصد إلى المنفعة لأنه قانع بلذته منها . ولكن كما أن الرياضة تعود على الجسم بالصحة كذلك الثقافة تعود على الذهن بالنسبة ، وتجعل وجودنا حيا يقظا نواجه الدنيا في تفهم وعلى بصيرة وتدبر .

فيجب أن نطاب الثقافة كما نطلب الصحة لا نبغى وراءها ناية ، لأن كلا منهما غاية في ذاتها . وما يعود علينا بعد ذلك من منافع إنما يحىء تقفوا وبقدر ما نستصل من كل منهما .

ولكن كيف نتف أنفسنا ؟

يجب أول كل شيء أن نوفر الوقت للدرس . وذلك بترك عادات الكسل واللامبالاة السخيف ، وأن نذكر كلمة اللورد بولدوين الذي وجد تربيته الحقيقية في ساعات السفر على السكك الحديدية عتب نهار حافل بالأعمال . ولكل منا مثل هذه الأوقات بل أكثر . فان الموظف الذي يترك عمله في الساعة الثانية بعد الظهر يجد أكثر من ست أو سبع ساعات من الفراغ يمكنه أن يقضيها في الدرس . وهو لو أرصد ساعة واحدة للدرس لامستطاع أن يخرج منها بمحصول ضخم بعد سنوات من المتابعة .

أما ماذا يقرأ فهذا يتوقف على بواعثه وهيبه . فلهذه يهتم بمتابعة التطور السياسي ، ويقرأ الجريدة اليومية . فيمر إذن في حاجة إلى بعض الكتب التاريخية والسياسية . وأمله قد فتته بعض العلوم الحديثة فهو يبحث عن مؤلفاتها الابتدائية ثم يتدرج فيها إلى المؤلفات الضخمة

ويتعمق في بحثها . ثم هو لا يلبث أن يجد أن في منزله من الكتب ما يصح أن يؤلف مكتبة جميلة صغيرة يعثر بها ويزيدوا ونحوها . فإذا وصل إلى هذه الحال فإنه على بداية طريق سوف تهديه إلى الرشاد والسداد . وما يقول النوردي بولدوين :

”أما الديمقراطية المثلثية فهي شيء غاية في السمو . ولكن المثاليات لا تسير وحدها . وإذا كنا نرغب في صيانة الديمقراطية حتى نوثق الثمرات التي تنتهي فإن الوسيلة الوحيدة الصالحة لذلك إنما تنحصر في أن يقوم جميع الأفراد بكل ما في مستطاعهم ويعملوا لأنفسهم لصيانتها حتى تبقى عذبة صافية وأن يحفظوا المثاليات التي توحىها اليهم“ .

”علينا أن نذكر أن نحن الحرية دو اليتظة الدائمة بل المعرفة الدائمة والمطف الدائم والإدراك الدائم . والواجب الذي يقع على عواتقنا هو أن نحفظ بائزان الدولة عند النقطة التي بلغتها مع عرفاننا التام للاخطار التي تهددنا سواء من ناحية وضع القيود على الحرية أو من ناحية الإضرار فيها إلى حد الإباحية“ .

”أعتقد أننا جميعا نوقن أنه ليست هناك جماعة متقدمة تقبض نحو الرقي بحكم المصادفة، وأن هناك في الحضارات ما نسميه عقبة أو تفهقرا وأن مجرد وجود إحدى الحضارات ليس ضمانا لبقائها أو تقدمها ، وبكلمة أخرى أقول إننا إذا لم نكون حراسا أمناء على الشاؤ الذي بلنناه من الحضارة فلننا نعرضه لهذا الخطر وهو أن نرى الرأي الذي تحقق لنا بالكذ العظيم يتراجع رويدا رويدا إلى الخلف“ .

”ينبغي أن يكون التعليم قبل كل شيء في هذا العالم حراسا للحرية، ونزيها تاما الزاها، وينبغي ألا يكون المعلم عبدا للدولة يعلم ويعطى تلاميذه بما يظن أن الحكومة ترضى عنه سواء أكانت هذه الحكومة من أحزاب اليسار أو اليمين أو الوسط، بل يجب أن تكون الغاية الأولى للمعلم بسط الحقائق كما يراها وأن تكون الغاية الأولى للتلميذ تهينة ذهنه وتنشئته حتى إذا أتيت له الفرصة ألغى نفسه مزودا بالارادة وقادرا بالتمرين على أن يميز التميز الصحيح في جميع الأمور“ .

”أظن أنكم تعرفون، لا بما تعلمتموه من مدرسيكم، بل مما تعلمتموه بالسابقة التي هي ثمرة المعارف الواسعة ، كيف يجب أن ترتابوا في الأساليب البلاغية ، وإذا كان هناك طبقة هي موضع الشبهات في الديمقراطية فهي طبقة البلاغيين أولئك الذين يتجادعون أشباه المتعلمين بمغالطات لا يستطيع هؤلاء أن يبينوها ، وقد هلكت ديمقراطيات بهذه المغالطات ، ولا نحب أن نرى ديمقراطيتنا التي نؤمن بها والتي نعتقد أنه سيكون لها أسمى الحظوظ تعظم على

هذه الصخرة المؤنسية ، وإني أذكراني حين كنت في النائمة عشرة من عمري أني قرأت كلمة فرويد في كتابه "دراسات قصيرة" كان لها الوقع العميق في نفسي في تلك السن ، وذلك لأنني حين كنت شابا كنت كسائر الشباب تستعبدني اللغة المزوقة والتعبير البديع فتصادفت هذه الكلمة النائية التي كان في نفسي لما وقع الصدمة : "الطعابة هي بغى الفنون" وفي هذه الكلمة حقيقة صادقة ، ولو أتيت لي الفرصة لجمعت هذه الكلمة عنوانا لمقال ، وعندئذ كنا نجد ما يطيب ويلذ من الشواهد التي يستشهد بها الطلبة عن صحة في التاريخ .

"إني رجل لم أحصل من التربية إلا على نصفها ، فقد كنت متوسط النشاط في المدرسة ولكنني لم أنجح في إبلاءه ومن ذلك الوقت أحاول تدارك ما فاتني . . . وليس في الدنيا لذة تساوي لذة الدراسة ، ولذة الحياة العظيمة . أنها ليس لها نهاية . فأدرسوا مدى حياتكم . وإني أنا أدرس ، وسأبقى على الدرس ولو بذت المائة ، وليس هناك ما أنطلق اليه بعد أن أترك الوزارة غير استئناف الدرس في حماسة وهمة ."

حكم قديمة

- أشد من الموت ما يمتنى من أجله الموت .
- أكثر الناس جراً على الأسد أكثرهم رؤية له .
- كل منا في هذه الدنيا أحد اثنين : إما معجل يلقى الردى في نفسه ، وإما مؤجل يلقى الردى في أهله .
- استج إلى الحكمة ولا تنظر إلى فائتها ، فكثيرا ما تأتي الحكمة على أفواه المجانين .
- بين الحذر والتردد فرق أدق من أن تبصره كل العيون ، ومع ذلك فالحذر محقق للأغرض والتردد مضيع للأغرض .
- لا يهاب السيد خادمه إلا لسريخاف إفشاءه .

مشاكل الريف الاجتماعية

محاضرة

لمحاضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك ، مدير التعاون

في قاعة المحاضرات بدار الاسعاف بالاسكندرية

لانى ليخالنى سرور عظيم إذ أقف هذا المساء متحدثا إليكم عن المشاكل الاجتماعية المنتشرة في الريف المصرى ، واتى لا يستطيع الإنسان أن يخطو داخل البلاد دون أن يواجهه عدد كبير منها ، بل التى قد يصادفها الإنسان في المدن نفسها قبل أن ينتقل إلى الريف .. وليست الهجرة من الريف — مثلا — إلا مشكلة عويصة من تلك المشاكل ، لأن الاندفاع الشديد إلى المدن دون مبرر يدعو إليه ، يفقد الريف أصلح رجاله ، أولئك الذين لا يستطيع أن توجه إليهم اليوم والعتاب ، وإلى أن تصبح الحياة الريفية مغرية لأولئك المهاجرين بكثرة ما تعرضه من الفرص للحصول على دخل مناسب ، والتمتع بحياة اجتماعية متمعة يصاحبها الشعور بلذة عقلية ، فإن الهجرة لابد أن تظل مستمرة في العبث بصالح الريف والمدينة على حد سواء .

ومن مشاكل الريف الكثيرة تغيب الملاك عن أراضيهم ، ذلك التغيب الذى يزيد ضرره على الضرر الذى يلحقنا من المشكلة السابقة ، وقد وصل تغيب الملاك عن أراضيهم إلى درجة صرنا معها نتقد سريعا ذلك الطراز من الملاك المقيمين الذين يعيشون في بلادهم قادة ، محاولين تنظيم الجماعات الريفية فوق ما يقومون به من تحسين التواشى الزراعية المختلفة ، وليس من الغريب على أولئك الملاك أن يهجروا الريف ليعيشوا في المدن عيشة الترف ولا يوزروا الريف في العام غير مرة أو مرتين للحصول على كل ما يستطيعون الحصول عليه من إيجار ، غير عابئين براحة من يعملون في إنتاج الثروة وتوزيعها باب الراحة لهم ، وسوف تؤدي هذه الحالة إلى قيام النداء بين الطبقات وبعث شعور الكراهية الذى قد يظهر عاجلا أو آجلا في مظاهر مختلفة .

فإذا دخلنا الريف واجزئنا مشكلة الصحة العامة ، رعى بلا شك ذات أهمية كبيرة في إقامة صرح حياة اجتماعية صحيحة ، ويكاد ضعف الصحة يكون ماء وسم في السواد لأعظم من الفلاحين ، وهو إنما ينشأ من تطفل وجود الأمراض المتوطنة كالهيارسيا والإنكلستوما وإلها يرجع السبب في قلة النشاط ، ونعجز الإنتاج ، وضعف القوة الحيوية ، وفي البؤس الذي لازم الفلاحين وانقشر بأنهم .

ولما كان فلاحونا مصابين بهذه الأمراض الخطيرة الناشئة عن الطفيليات التي تستمد غذاءها من الدم ونفسهم ببقاياها فلا عجب أن ظهرت آثار ذلك واضحة جلية في قري أرلك الفلاحين الجسائية والمعنوية . وقد بين لنا العلامة الخبير بالطفيليات الدكتور " خليل بك عبد الخالق " أن حوالي ٩٠٪ من الفلاحين مصابون بعدوى الطفيليات التي تسبب فقر الدم وما يصحبه من مشاكل جسائية كالإعياء ونحود الدهن .

وأما من ناحية مشكلة عدد السكان فقد أعطانا عنها أخيراً الدكتور " ويندل كيلاند " فكرة واضحة بما نشره عن نتيجة أبحاثه الجسائية ، وذكرنا صديقنا بمحاولة هذه لتوجيه رجالنا إلى التفكير جدياً في بحث هذه المشكلة . بذات الرجل الذي سأل " جحا " عما إذا كان يترك لحيتة أثناء نموه فوق الخطأ ارتفعته ، ولم يكن يتكلم بها المسكين قد فكر في هذا الأمر من قبل ولكنه منذ ذلك الوقت لم يجمع بنوم هادئ جميل .

ونرى نوع سكان الريف ومقدار صلاحياتهم تشرق عظمة الأمة لأنهم " الممثل " الذي تعتمد منه المدن سكانها ، وهذا لا شك فيه أنه متى مبطت حيوية الفلاح من الوجهة الجسائية والبقية فإن يبقى لنا أمل كبير في عظمة مصر .

واقدر قيل إنه إذا تحسنت أحوال السكان في الريف زال كثير من الأمراض التي تطبعها بطابعها ، وليس معنى ذلك بالضرورة أن تقصر كل اهتمامنا على إنشاء المساكن الصحية تاركين غيرها من الإصلاحات ، ولكن المقصود هو أن سوء السكن في الريف ، جدير بتضييع الجهود الكثيرة التي تبذل في نواح أخرى كتحسين الخدمة الصحية ، وتحسين التغذية ، وتوفير الماء النقي للريفة نشعر بها بأن مشكلة المساكن ذات الأهمية الأولى ، وأن حلها سوف يزيد من الموائمة التي تأتي عن مختلف الجبهات التي تبذل لتحسين حال الفلاحين .

وقد قامت الجمعية الزراعية المسكية في السنوات الأخيرة بمدة خطوات لتبرع بطريقة عملية بل أن في الإنشائها منازل من الطرب الأخضر على أسس صحية تفرق للبلح كل مطالبه بكيفية لا تزيد على ٢٥ جنيناً للزول الواحد ، والشاحرة المائة في تصغير هذه المساكن كما يقول حصة صاحب السعادة " نزار أباطة باشا " مدير الجمعية القدير

هى تفادى الطفرة فى نزع الفلاحين من الظروف التى عاشوا فيها قرونا عدة ، ثم تحسين أحوال المعيشة تدريجيا وبشكل يتفق وما غرس فى نفوسهم من الأفكار القديمة ، ولقد فشلت فى الماضى خطط عدة وضمت لتحسين حال الفلاحين ، لما كان فيها من طغمة وثورة .

ولتحدث الآن عن مشكلة التغذية التى قد يظن لأول وهلة أن بلدا غنيا بالزراعة كمصر لا يمكن أن تقوم فيه مشكلة كهذه . يقول العلامة " ويلسون " مرجعنا فى هذه المسألة إن هنالك حالات ثلاثا تتكون منها هذه المشكلة . أما هذه الحالات فهى :

(١) قلة مقادير الغذاء .

(٢) قلة القيمة الغذائية فى الطعام .

(٣) وقوف الفقير حائلا بين الناس وبين الحصول على كفايتهم من الغذاء .

وتدل نتيجة الأبحاث التى قام بها البرفسور " ويلسون " على أن تلك الحالات الثلاث موجودة كلها فى ريف مصر وحضره على السواء ، وأنها أدت إلى قيام البrahmin الكافية على شدة انتشار سوء التغذية بين الأناى . وقد يبدو محالا أن تستمر أمة مع بقاء كثرتها العظمى ناقصة التغذية بهذا الشكل ، ولكننا نحن الواقفين على أحوال الفلاح نعلم حق العلم أنه يعيش فى الواقع على الذرة ، أى على غذاء قليل التوازن للغاية ، ونعلم أنه لا يأكل اللحم إلا يوم السوق الأسبوعية على الأكثر ، وأنه يبيع ما لديه من لبن وزبد وجبن ودجاج وبيض لأن ظروفه لا تسمح له بأكل هذه الأشياء .



وقد شغلت المشاكل التى عرضتها عليكم بال الحكومة والهيئات العامة والأفراد المهتمين بالشؤون الاجتماعية ، وإنى ليسرنى أن أقول إن جميع من ذكرتهم يتعاونون بكل ما فى وسعهم من جهد لحل مشاكلنا الريفية وإنه لما يقبطننا أن نرى الخبرة الأوربية والأمريكية فى مجال الإصلاح الاجتماعى تبذل لنا فى سخاء .

وكنتم أحب أن أتحدث إليكم عن مشاكل أخرى غير التى وضعتها الآن كمسألة التعليم الريفى ، وأنتماليد الاجتماعية ، والمعدات العامة ، وتوفير الماء النقي ، لولا ضيق الوقت ، وإذا كانت المشاكل الاجتماعية كثيرة فى ريف مصر فلا أن مصر بلاد قديمة ، ولها تاريخ سيمى واقتصادى واجتماعى قديم ، هو وحده المسئول عن الظروف التى نعيش فيها الآن .

وقد ساءت "عهد على باشا الكبير" منذ قرن ونصف ، تلك الظروف السائدة في الريف لدرجة رأى معها أن خير ما يعمل له لتحسين تلك الظروف حرق القرى كلها وبنائها من جديد لولا أن علماء الأزهر أشاروا عليه بغير ذلك ، ونصحوا له باتخاذ وسائل التطور بدل الثورة على القديم ، وقد بينوا له أن تلك الوسائل أقل نفقة وأجدي نفعاً ، وأن الإصلاح لا يعنى مجرد التغير الخارجى فى مظهر القرى ولكنه يعنى كذلك التغير الداخلى وشو الأهم والأصعب ، وهم يحنون بذلك التغير فى عقول الناس وقلوبهم .



إن الفقر والجهل والأناية أصل المشاكل التى ذكرتها ، ولو أننا تمكنا من القضاء على هذه العقبات لقطعنا مرحلة طويلة فى سبيل تحسين المديشة ، ومن الوسائل الفعالة لبلوغ هذه الغاية تنظيم أهالى الريف على أساس المبادئ التعاونية ، أو بمعنى آخر مساعدتهم على مساعدة أنفسهم .

والى رواد الحركة التعاونية يرجع الفضل فى إدخال نظم التعاون إلى انجلترا منذ حوالى مائة سنة ، وقد حاولوا ذلك لأنهم اعتقدوا أن تحسين الحالة الاقتصادية للشعب يجب أن يسبق رفع مستواهم الاجتماعى ، وبنى الرواد على هذا الأساس حركتهم التى ترمى إلى التقدم التدريجى ، ذلك التقدم الذى تتلخص مبادئه فى النقط السبع الآتية :

- (١) باب العضوية المفتوح .
- (٢) الديمقراطية فى الإدارة .
- (٣) توزيع العائد على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .
- (٤) الفائدة المحدودة على رأس المال .
- (٥) الابتعاد عن الاشتغال بالسياسة والدين .
- (٦) التعامل نقداً .
- (٧) نشر التعليم والثقافة .

وأخذت مصر بهذه الحركة التى أصبحت دولية منذ ثلاثين عاماً تقريباً . وكانت الحركة فى مظهرها الأول حركة شعبية ، غير أنه لم تمض أعوام قليلة حتى ظهر للأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، أنه إذا لم تأخذ الحكومة بيدىها ، وتوجه إليها عمايتها أصابها الفشل والانحلال . ولإعطاءكم فكرة عن قوة هذه الحركة التعاونية فى إنشاء العالم أذكر لكم إحصاء عن جهاتها المختلفة من زراعية واستهلاكية ومالية وصناعية :

بلغ عدد الجمعيات ٧٠٠,٠٠٠ وعدد الأعضاء ١٥٠ مليوناً في حين قدرت قيمة المعاملات بنحو ستة مليارات من الجنيئات .

وإذا نظرنا إلى طبيعة الحركة التعاونية ومدى اتساعها وانتشارها في مصر استطعنا أن نحكم بأنها زراعية أكثر من أى شئ آخر ، إذ لا يوجد غيرهمذين جمعية من ثمانية تمتد سكان المدن بحاجاتهم المنزلية .

وحالة الجمعيات التعاونية في مصر هي كما يأتي :

بلغ عدد الجمعيات حتى الآن ٨٠٠ وبلغ عدد أعضائها ٩٠,٠٠٠ أما رأس المال المدفوع فهو ٢٣٥,٠٠٠ جنيه واحتياطها ٨٥,٠٠٠ جنيه وقدر مجموع أعمالها في السنة بنحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

الخدمات المادية للجمعيات التعاونية الزراعية

تمتد الجمعيات التعاونية الزراعية أعضائها بجميع حاجاتهم الزراعية كالحبوب والأسمدة بصفة خاصة ، متوخية بذلك تقديم أجرد الأصناف مع اندال السعر . كما أنها تساعد على تسويق بعض المنتجات كالبعول والباطس والفاكهة والخضر ، وتقوم في الوقت نفسه بتدخين المواالح في مساكن الأعضاء . وتمكن الجمعيات أعضائها فوق هذا كله من استعمال آلات الحرث الحديثة وكذلك آلات الدرس .

ويمتد قليل من هذه الجمعيات أعضائه ببعض حاجاتهم المنزلية كالشاي والسكر والصابون وبعض أصناف الملابس . ويحصل أعضاء الجمعيات التعاونية عن طريق جمعياتهم على القروض اللازمة لهم من بنك التسليف الزراعي بفائدة قليلة وتساعد هذه القروض في بعض النواحي كشراء الماشية ، ونفقات الزراعة وجنى المحاصيل . وإذا كانت هذه الطريقة المالية في التعامل مع بنك التسليف ليست تعاونية بالمعنى الصحيح فقد بلغت إليها الجمعيات إلى أن تتمكن من إنشاء بنك تعاوني مركزي خاص بها .

ومن نواحي النشاط الملموس للجمعيات قيامها ببعض الصناعات الزراعية كمعامل الألبان التي بدأ بعضها في إنشائها بالفعل . ونأمل انه يتقدم بنضال الجمعيات التعاونية نمو وازدهار بعض الصناعات لآخرى ، كنتاج العسل ، وصنع المرببات والنواكه المحفوظة وزيت الزيتون . وبهذه الطريقة وحدها يستطيع المنتجون أن يحسنوا أمار الجهود التي يبذلونها .

الخدمات الثقافية والاجتماعية للجمعيات التعاونية

وتتخصص الجمعيات التعاونية عملاً بنانون التعاون جزءاً من صافي أرباحها للقيام ببعض الخدمات الاجتماعية والثقافية في مناطق أعمالها . ونصرف هذه المخصصات الاجتماعية التي تتفاوت تفاوتاً كبيراً في مختلف الجمعيات في أغراض متعددة كانشاء طلبات المياه الريفية ، وإصلاح الطرق والجسور ، وغرس الأشجار المظللة وبناء المدارس الريفية وتحسين حالة القرية من الوجهة الصحية وإقامة أحواض لسقي الماشية وإنارة الشوارع ، وإدارة مدارس صغيرة يتعلم فيها الصغار بعض الصناعات كالسجج وصنع السجاد كما تقوم بإنشاء قاعات للمحاضرات والاجتماعات العامة ، وامتلاك أجهزة الراديو ، وإيجاد المكتبات العامة .

ولما كان بعض الخدمات الثقافية يعود على الأعضاء أنفسهم فأننا لا نرى عذراً يمنع المزارع الحريص على مصلحته من الانضمام إلى الجمعية الفائزة في قريته . ولا شك في أن معلومات الأعضاء الزراعية وكذلك طرق تهملهم تتقدم عن طريق جمعياتهم التعاونية التي تعتبر مراكز لشر الأبحاث العلمية وإدخال نظم الحديثة . ولا شك في أن اتصال الأعضاء المستمر بغيرهم من الأعضاء الذين هم أوسع منهم علماً وأكثر تجارب ، يزيد في معارفهم العامة ويوسع مداركهم . ولا شك كذلك في أن جميع المطبوعات من كتب وصحف ومجلات ورسالات ونشرات حكومية تصبح في متناول أيدي الأعضاء جميعاً متى وصلت إلى الجمعيات وإذا لم يكن في استطاعة أولئك الأعضاء أن يظالوا بها فإنها ستقرأ عليهم أو يلتمون محتوياتها عندما تنعقد اجتماعاتهم بين وقت وآخر . هذا كله إلى جانب أجهزة الراديو التي تعتبر مصدراً أساسياً لاستقاء المعلومات والاستمتاع بوسائل التسلية . وقد استطاع كل ما قدمناه من الفوائد الثقافية أن يجعل جمهور التعاونيين أكثر تهذيباً وعلماً ونظاماً ، وأقدر على الحصول على وسائل التسلية .

ولقد كان للتعاليم التعاونية وتطبيقها العمل أثر فعال في طبائع الأعضاء ، فقد مكنتهم من معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ، كما مكنتهم إدارتهم لتلك الجمعيات التعاونية من أن يفتنوا بطريقة عملية إلى معنى الديمقراطية ومزاياها . وكان لهذه الديمقراطية أثر كبير في تويدهم على طريقة الحكم الذاتي . وبالاختصار فإن الجمعيات التعاونية تلعب دوراً مهماً في إحياء الميل العام للأخذ بالمبادئ التعاونية وتطبيقها عملياً .

وخاماً أرجو أن أكون قد وفقت في هذا الوقت القصير إلى إيضاح قائل من مشاكلك الاجتماعية التي تكثر في الريف المصري ، وفي وصف العلاج الناجع لحل هذه المشاكلك . ولا شك في أن كل هذه المشاكلك صحيحة وفي أن علاجها عملي . . ولا شك في أن كليهما ليس بجديد عالياً . وكل ما في الأمر أن اهتمامنا بالحياة الريفية - ودون الواقعي تعبير صحيح لانتشار فكرة الحجة الاجتماعية - هو الذي أبرز لنا هذه المشاكلك في صورة واضحة . . . وليس من شك في أن الاعتراف بوحدة الحياة في الريف والحضر فكرة من الأفكار الحديثة التي ترى أن المدنية لا يمكن أن تتم ما لم تقوم على مبادئ قوية ثابتة .

من أقوال الإمام علي

- من الخرق المعالجة قبل الإمكان ، والأناة بعد الفرصة .
- الفكر صرامة صافية ، والاعتبار منذر ناصح ، وكفى أدباً لنفسك تجبك ما كرهته لغيرك .
- العلم مقرون بالعمل ، فمن علم وعمل ، والدلم يرتف بالعمل فإن لم يجبه ارتحل عنه .
- من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس إليه ، فمن قام فيها بما يحب الله عزها للدوام ، ومن لم يقم بما يحب له عزها للزوال .
- البخل جامع لمساوي العيوب ، وهو زمام يقاد به إلى كل سوء .
- رب مستغفل يوماً ليس يستدبره ، ومغبوط في أول ليل قامت بواكيه في آخره .
- من طلب المحال خذله الحيل .
- من صارع الحق صرعه .
- لا تجعل ذرباً لسانك على من أنطقك ، ولا تجعل بلاغة قولك على من علمك .

الشخصية أساس النجاح

بـسلم س . م

ليس من السهل أن نعترف بالشخصية ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نصف أحد الناس بأن له شخصية ضعيفة أو قوية . وقد عترف أحد الاجتماعيين الشخصية بأنها القدرة على الخدمة ، أى قدرة الإنسان على أن يخدم نفسه ويخدم غيره . ومن هنا عبادتنا المألوفة حين نقول لأحد الناس : لا تعتمد على فلان كثيرا لأنه ليست له شخصية ، فلن يستطيع أن يفك .

وقد كان الذكاء أعظم ما ينظر إليه في موضوع النجاح . ولكن الأمريكيين الذين يؤمنون بالنجاح ويسهبون في بثه وشرح أساليبه قد انتهوا إلى أن النجاح لا يحتاج إلى أن نعرف عنه "معدل الذكاء" في الفرد ، بل "معدل الشخصية" .

ذلك أن الشخصية الكاملة تحتاج إلى أن نمنح الإنسان إيس في حرفته فقط ، بل أيضا في أسرته وصحته وثقافته ومجتمعه . إذ ماذا يمدى الرجل الذكى أن يتفوق على أقرانه وزملائه في الحرفة ويصل منها إلى القمة في حين يكون فشلا في أسرته قد ساءت علاقته بزوجه وأهله في تربية أولاده ؟ ثم ماذا يمدى نجاحه في حرفته إذا كانت صحته قد اعتلت أو إذا كان قد انكب على عمله حتى استغرق كل وقته فلم يبال برفاهه الذهني ، ولم يحصل على شيء من الثقافة المصرية التي تجعلهم يفهمونهم ويهتم بهموم جيله ؟ وأخيرا ماذا يجديهم ذكاهه إذا كان قد أهمل المجتمع الذي يعيش فيه فلم يشترك في نشاطه ولم يساهم في طموحه ؟

والكتب تؤلف هذه الأيام عن الشخصية كيف تشاء ، وماهى العوامل التي تؤثر نموها ، أو تؤيده ؟ بل إن في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعبد النجاح — كما قلنا — بمجدة أو محلات عن الشخصية تبحث موضوعها من وجوه مختلفة وتحاول أن تبث في كل فرد عناية خاصة بشخصيته .

والشخصية أصول جسمية لا تقتصر على مظاهر القامة وتناسيم الوجه وتعاير الملامح ، بل تتجاوز كل هذه المظاهر إلى المواطن من قوة الذكاء إلى قوة العدد الصماء التي تقرر المراجع الأخلاق . فلنأجيبا نتأثر بدماة الوجه أو وسامته ، كما نتأثر بالقامة طولا أم قهرا ، وبخامة ، أم ضالة . ولكن هذه الحال التي نولد بها لا نكاد نستطيع التأثير فيها ، ولذلك تركها كأنها

لا وجود لها . وإن كان المجهود الذى يبذله الرجل الضئيل القمىء لى يكون له شخصية يجب أن يكون أكبر من المجهود الذى يبذله رجل وسيم نغم الزامة . ولكن هذه الميزات أو الصيوب الجسمية ليست كبيرة القيمة ، كما نتوهم ، لأن الشخصية تبنى وتكون أكثر مما تولد . ونحن نتعرف إلى الشخصيات العظيمة بالمعاملة . ففى فى الحقيقة مجموعة من الأخلاق تتناسق حتى تتألف منها صورة منسجمة هى مانسجيه الشخصية .

البذور الأولى للشخصية

إذا نكنا الصفات الجسمية التى تميز شخصا من آخر، وهى تراث بيولوجى يمت وجدنا فى كل انسان صفات أخلاقية هى التراث الاجتماعى الذى يرثه فى بيئته العائلية والمدرسية والحرفية والمعاشية . ومن الاثنين ستكون شخصيته فى النهاية .

وفى البيت نجد البذور الأولى للشخصية . فإن هناك الوسط العائلى الذى يتيح للأطفال حرية الابتكار والعمل والمعاونة واللعب . ففى هذا الوسط تنشأ الشخصية أحسن نشأتها . والبيت الذى تتعدد أطفاله خير منا من البيت الذى يعيش فيه الطفل منفردا يجد من أبويه التدليل ، ولا يجد الفرصة لى يعتمد على نفسه ويتكرو ويتعاون مع سائر الأطفال . فالمجتمع الذى يعيش فيه هذا الطفل يحتاج إلى رجل يتعاون معه ويخدمه . فإذا لم يتعلم الطفل من التعاون مع سائر الأطفال منذ طفولته فإنه يتخذ أسلوبا للياة لا يتفق ومصلحة المجتمع . وعندئذ تبدو انحرافات مختلفة فى شخصيته . والبيت الذى تكثرفيه القيود لحرية الأطفال يؤثر فى شخصيتهم ، ولكن الإسراف فى الحرية بعمم الفوضى فى البيت فيتأخر أيضا نمو الشخصية . والبيت الأمثل هو ذلك الذى يعرف فيه الطفل ثم الصبى طائفة من التكليف التى لا ترهقه . كأن يكلف النظافة والترتيب والمواعيد إلى غير ذلك . فالبيت الذى يأكل فيه الأطفال بلامعاد أو يلغون فيه ملابسهم ولا يعرفون مكانها فى الصباح أو الذى يعلو فيه الحديث إلى الصباح — مثل هذا البيت الذى يعمه المهرج لن تنشأ فيه الشخصيات المنظمة التى لا نشأ ثم لا نغو إلا فى جو هادئ منظم .

ثم يجب أن نصح هنا بأن الحجاب يثد الشخصية فى المرأة بمقدار قوته أو ضعفه . لأن الشخصية هى فى النهاية ثمرة الاجتماع . فاعترال الناس يضعف الشخصية والاجتماع بهم يتوينا على وجه عام . ونحن فى مصر لانبالى كثيرا أن نكون للمرأة شخصية . ولكننا ننظر إلى هذا الموضوع من ناحية التأثير على الأطفال . فإن مما لا شك فيه أن للقوة قيمتها فى نشئة الشخصية وتمييزها . والطفل الذى يرى أمه تنبئ ويضعها طرق الباب من الغريب يتخذ بعد ذلك هذا الأسلوب نحو الغرباء ويحتاج إلى كمعاف نفى جديد لى يتنلب عليه . وشخصيته تضعف بمقدار هذا الخوف الذى غرس فى صدره أيام الطفولة .

والبرنامج الدراسي الثقافي في المدرسة لا يكاد يؤثر في الشخصية إلا من حيث بث روح المباراة . وهو روح يجب ألا نسرف فيه . لأن المجتمع يحتاج إلى التعاون أكثر جدا مما يحتاج إلى المباراة . وأعظم ما ينقص الصبي الناشئ والرجل المحرم والمرضى النورستيني هو التعاون . فأنهم جميعا يطالبون سيادتهم الذاتية دون أن يفكروا في مصلحة الغير . وهنا نجد أن الألعاب التي تنظمها المدرسة تخدم روح التعاون وتؤدي بالتالي إلى تكوين الشخصية أكثر مما يخدمها البرنامج الدراسي . فإن فريق الكرة وفرقة الكشافة والرحلات ومئات هذا النشاط تستنبط جميعها من نفس التديز روح التعاون وتكون شخصيته لهذا السبب . وكذلك الشأن في جميع ألوان النشاط التي تجعل اللاميز يعملون مشتركين لم مصلحة واحدة في نجاح الجماعة مثل التمثيل .

ويجب أن نصح هنا بأن التعليم المختلط بين البنين يكون الشخصية أكثر مما يكونها التعليم المنفصل . لأن الشخصية تعني في النهاية القدرة على المعاملة والتعاون . والانفصال ينقص هذه القدرة بقدر ما يزيد بها الاشتراك .

ماذا يرقى الشخصية ؟

يجب أن تنمي الشخصية في نمو لا ينقطع . فإذا حصلت البيئة العائلية ، ثم بيئة المدرسة فإن الشاب يحتاج بعد ذلك إلى ما يساعده على نمو شخصيته . والمجتمع بطبيعته يساعد على هذا النمو .

وأعظم ما ينمي الشخصية هو مقدار تبعات وزعمها وتعددتها . فإن للحرية تبعات في تعيين المواعيد ومقابلة أفراد الجمهور وخدمتهم والشعور بأن الشخص يؤدي عملا عاما لخدمة المجتمع . وكل هذا يبعث على نمو الشخصية ويشعر الكرامة والمفعة . ومن هنا يجب ألا ننسى أن التمثل بين الشباب المتعلمين يؤذيهم أكبر الأذى في نمو شخصياتهم .

وتبعات الأمرة لا تقل عن تبعات الحرفة . فإن الزوج الذي يعرف التضحية والخدمة لزوجته وأولاده محس تبعات لا يحسها الأعزب . ومن هنا نتكون له شخصية أكبر من شخصية الأعزب . بل إن المرأة تنمو شخصيتها بالزواج وتربية الأولاد لأنها تحس تبعات تنميها على الفكر والاهتمام ، وكلاهما مما ينمي الشخصية .

ثم هناك تنقيف الذهن وتنقيف الجسم . فكلاهما نمو يبعث الكرامة وإحساس الرقي ، وبعيد أن يعمد شاب إلى العناية بجسمه دون أن تطوى هذه العناية على الاهتمام بالصحة والهندام . وكذلك بعيد أن يبنى بذهنه دون أن يتم بالمجتمع ويأخذ بروح العصر الذي يعيش

فيه . ولكن يجب ألا ننسى هنا أن لإكباب على المدرس قد نسرف فيه فبدعونا إلى الانعزال والانعزال . وهذا بالطبع يصير بالشخصية ولا يرقها . وكلما يعرف ذلك الفارق في الشافقة الذي يسير بخطوات مرتبكة وينعش بايأاءات عسراء ولغة مترددة . فندأ كنسب هذه الصفات بانعزاله وهي أبعاد الصفات عن تكوين الشخصية الجملة .

والشخصية تحتاج إلى نفس مترنة بعيدة عن الاضطراب والقلق ، ودنا نجد التبيعة الكبرى للهوية . فيجب أن تكون لكل إنسان هويته التي تشغل فراغه وتخفف سأمه وتحرك ذكائه . فقد يرتاح أحدنا الراحة النفسية الملائمة عند ما يقضى ثلاث أو أربع ساعات وهو منهمك غارق في معالجة قطعة من الخشب يحاول أن يصوغ منها كرسيًا أو مائدة أو خزانة . وليست العبدة هنا بما يفعله بقطعة الخشب وإنما العبدة بما تفعله قطعة الخشب به . لأنها تستغل فراغه وتعيد الانسجام والسكينة إلى نفسه بعد الاضطراب والقلق . وهذا وحده يستحق المجهود .

تغير الشخصية

الشخصية ثابتة يصعب تغييرها . وهي مثل الخط الذي نكتب به أو اللهجة التي نتحدث بها . فإن لما أسلوبًا في الحياة نتخذه وتعرف به شخصيتنا . وكما يشق علينا أن نغير الخط الذي اعتدناه أو لهجة الحديث التي نشأنا عليها كذلك يشق علينا تغيير شخصيتنا . والتروير في الخطوط ليسهل إزالته وتعقيبه ، لأن لكل ساطريفته في الكتابة . وكذلك يصعب على أي إنسان أن يقلد شخصية آخر .

وقد قلنا إن لكل إنسان طريقته في الكتابة أو الحديث ، ولكن الحقيقة أن له طريقته أيضًا في المشي أو الأكل ، بل له طريقته في ما يلجته إلى أشكال سواء المصالحة أم المخالفة أم بالتسوية أم بالنحدي . وله نظره للعالم ، به نظرة الغايل والفكاهة أم النشاؤم والجد . وكما أن للكاتب أسلوبه في النثر أو الشعر كذلك لكل إنسان أسلوبه في العيش .

ولكن نرى أحيانًا أن الشخصية تتغير . وتغيرها يبدو لنا عجيبًا حتى أننا نذكره كأنه شاذ أو فذ . فحين نذكر ذلك السكير العرييد الذي تغيرت شخصيته إلى الصلاح والصحو . ونذكر ذلك الأعزب المتلاف الذي يستحيل إلى الحد والاقتصاد بعد الزواج . وهذا التغير في الشخصية إنما يحدث بعد امتناع بأن الأسلوب الذي تتبع هو أسلوب سيئ يجب أن يغير . ويتم هذا الاقتناع رايًا أولًا بقول به النقل ثم لا يزال في التردد على النفس والأيمن فيها حتى يصير عقيدة تطمح بالصميم فيعش كراهة جديدة أو حبا جديدًا . وهذا التغير مع أنه يحدث

رويدا رويدا فإنه يبدو مفاجئا . فإن المومن للتدخين يتطوع عنه حسب الظاهر انقطاعا تاما
مفاجئا . ولكنه في الواقع كان يطالب ذلك بعقله و آيئه . فإزال يختصن هذا الرأي حتى
استحال عتيده في قلبه وعندئذ استطاع أن يكف عنه . فهو قد قضى النوات وهو يتخيل
نفسه كارها للتدخين منكفا عنه ، وما زل هذا الخيال حيا يثير في نفسه ويتسلط عليها حتى
يمت الارادة فكل الانقذاع .

فاذا شئنا أن نغير شخصيتنا فعلينا بالخيال نربيده ونتميه حتى نتهى الى الارادة فستطيع
عندئذ إتمام التغيير المنشود .



هذه المسألة سريعة بالشخصية ما هي ، وكيف تنأ ، وما هي الأصوات التي تنبئ عليها .
ثم ماذا يقيا ونميتها ، أو أخيرا كيف يمكن تغييرها . وكل من هذه الموضوعات يستحق أن يعالج
على حدة . ولحنا نعد هذه الكلمة مقدمة لأبحاث مسببة نرجو أن نوفق إليها .

س . م .

من حكم الإمام علي

- يا ابن آدم: كن وصي نفسك في مالك ، واعمل فيه ما تؤثر أن يعمل فيه من بعدك .
- الحلة ضرب من الجنون ، لأن صاحبها يندم ، فإن لم يندم فجنونه مستحكم .
- والذي وسع سمعه الأصوات ، ما من أحد أدخل على قلب فقير سرورا إلا خلق الله له من هذا السرور لطفًا ، فإذا نزلت به نائبة جرى إليها لطف الله كالماء في انحداره حتى يطردها عنه .
- إذا انتقمتم فتاجروا الله بالعمدات .
- صاحب السلطان كراكب الأسد : يتخط بموقمه وهو أعلم بموضعه .

التعاون

نظام تدعو إليه الطبيعة الإنسانية

تدل حركات الإنسان وسالوكه على أنه في كل ما يقوم به ، ينحو نواحي خاصة تتفق مع الحالات التي يوجد فيها ؛ وتدل على أن كل ما يأتي به من الأعمال إنما هو في الواقع استجابة لمطالب الحياة ، تلك التي يدفعه إليها مؤثران : أحدهما خارجي ، والآخري داخلي وهو ما يبرعنه بالميل أو الغريزة . والتعاون إحدى تلك الغرائز الفطرية الموجودة في الإنسان ، ودليل ذلك أنه يحس الحاجة الدائمة إلى المساعدة تقدم إليه من قريب تدفعه صلة الرحم ، أو صديق تسوقه المحبة والولاء ، أو جار يفريه اتفاق المصالح . ودليل ذلك أنه يحس الحاج إلى المعونة تسدى إليه من أنام غير هؤلاء جميعا . أناس لا تربطهم به صلة غير صالة الإنسانية العامة . وما ذلك إلا لأنه مدني بطبعه لا يستطيع العيش وحده والازواء في ناحية من نواحي الحياة التي تمتدت فيها طرق الرزق وأسباب العيش ، واشتد فيها التنافس والتهاقت ، وتزايد التراحم على مغائرها بشتى الوسائل والحيل .

والإنسان الذي يشعر بالحاجة إلى هذه المساعدة وهذه المعونة يحس أنه مدين بحياته ووجوده للجمع ، وهو لذلك لا يستطيع أن ياعد بينه وبين الناس ، ولو حاول ذلك لأحس العجز والقصور ، كما لا يستطيع أن ينقطع عن العالم ويتجرد من كل ما كسبه منه ولو عاش في مكان بعيد .



وقد شعر الإنسان بم حاجته إلى من يساعده ويعاونه منذ فجر التاريخ ، ولذلك نراه يسعى إلى تكوين الأسرة حتى يكون أطفاله ذا شيوخا وتبرعوا ساعده الأمن ، وقوته التي يدحرجها لزمن الحاجة والعوز . وحتى تكون زوجه معون الشفقة والحنان والتشجيع الذي لا يخبثه ثم نراه يسعى — وقد تم له ما أراد من تكوين الأسرة والاطمئنان إلى الحياة المنزلية البسيطة المحمدية — إلى توسيع الدائرة وإقامة صرح النبل لمساندة أفرادها على حماية المذار ، وبذل العون في الشدة ، والجهد لتذليل صعاب الحياة الكثيرة المتشعبة ، وتيسير سبل العيش الذي تمتدت زواحيه .

ولما اشتبكت مصالح القبائل ، وانفقت في كثير من الرغبات ، واختلفت في كثير غيرها ، سعت تلك القبائل المنفرقة المنتشرة في كل بقعة من نقاع الأرض إلى تكوين الأمم وإنشاء الهيئات التي تشرف على هذه المصالح والرغبات ، والتي تقوم على تنظيم طرق المعاملات ، والسهر على حماية الفرد والمجموع .

ولم تكن الأمم المختلفة التي تكونت في أنحاء العالم أقل حاجة من الأفراد إلى التعارن ، ولذلك سعت كل منها إلى إيجاد الروابط الثقافية والتجارية والحربية والسياسية مع غيرها القريب منها والبعيد .

ومما دفع الأمم إلى تحمين تلك العلاقات الخارجية وتوطيد صداقتها مع غيرها على دعائم قوية ثابتة إرادة الله في أن تكون خيرات الأرض موزعة على العالم كله ... تكثر في أمة ، وتقل في غيرها ... وقد دعا ذلك التوزيع العادل إلى نبال ما يفيض عن حاجة الأمم من هذه الخيرات مع غيرها من الأمم إلى حد في حاجة إليه ، وليس أدل على حاجة الأفراد المختلفة بعضها إلى بعض مما نشاهده عند قيام الحروب ، ورفض المواصلات بينها ، وتعذر نقل المواد المختلفة من كساد التجارة ، وشعور الأمم المتحاربة وغيرها بأزمات اقتصادية شديدة تكاد تهدد كيانها ...

ولو كانت أية أمة من الأمم تستطيع أن تعيش في منزل عن غيرها لما رأينا للعاهدات التجارية وتبادل الصادرات قيمة ، ولما فكرت إنجلترا مثلاً في أن تبدأ حربها الحالية بإعلان الحصار البحري ضد ألمانيا ، وفي منع اتصالها بغيرها حتى ينفد المندحر عندها من المواد ، ويحس الشعب بالشدة والعسر فتضعف لذلك روح العزم والثقة فيه ...



ولما كانت مشاكل الحكومات المتراكمة ، وأعباء الهيئات الكثيرة لا تمكنها من توفير أسباب العيش لكل فرد من أفراد الشعب ، فند رأى كثير من أولئك الأفراد أن يسموا لحماية أنفسهم ، وأن يجتهدوا لتوفير كل ما هم في حاجة إليه وإلا أصابهم الفقر والضييق ... وكانت وسائلهم إلى توفير تلك الحاجات الضرورية التي يحفظون بها كيانهم تكوين جمعيات تعاونية تسهر على حماية مصالحهم وتنظم لهم سبل التعاون . وقد فكروا في إيجاد تلك الجمعيات منذ منتصف القرن الماضي على أثر انتشار البطالة والفقر بين العمال نتيجة ظهور المخترعات الحديثة التي أفصت كثيراً من العمال عن داية أعمالهم ، والتي ضخمت عدد العاطلين وقالت من إذ حور ... وقد رأى طائفو الإصلاح أن يستمبنوا على مغالبة الفقر الذي صار إليه أولئك البائسون بجميع كلمتهم ، واتحادهم ، وتصاميمهم ، وإنشاء جمعيات تعاونية تساعد على تحقيق

ما يباحدون من أجله ... واستطاع أولئك المحاصيلون الذين لم يذبحوا وسعاً في العمل لصالح أولئك المساكين أن يؤولوا إلى حد ما من الفقر وما يقبضه من إجرام، وأن يحرروا العالم من تحكم أصحاب رؤوس الأموال ، وأن ينموا ثروة الأمم بالبحث عن موارد جديدة وترقية الموارد القديمة .

وتقدم العالم خطوات نحو الحضارة والرفق ، وكثرت لذلك تكاليف الحياة وتنوعت مشاكلها، ووجد الإنسان نفسه مكثفاً أذيةً كثير من الواجبات ، كما وجد نفسه حائراً أمام كثير من الحاجات والمطالب... وأشعره ذلك بأن حاجته إلى التعاون تزداد يوماً بعد يوم ... ووجد الإنسان نفسه في حاجة إلى من يساعده على تهيئة طعامه وشرابه ، وإلى من يدونه في إعداد ملبسه ومسكنه ، وإلى من يشاكره في إعداد أرضه وملاحظة زرعها ، وإلى من يشد أزره في شدته وضعفه ، وينصره على عدوه وخصمه ... ازدادت حاجة الإنسان إلى التعاون في شتى نواحي الحياة، وأباه ذلك إلى توزيع الأعمال، وتخصيص كل طائفة لعمل، فالتعاون الزراعي والمالي والمترلي نواح للتعاون مستقلة ولكنها تؤدي للقاء بين ما يطهرون فيه من افوائد والخدمات ...



من هذا كله نرى أن الحاجة إلى التعاون أمر غريزي في الإنسان، لازمة منذ وجد على ظهر الأرض ، دفعت إليه طبيعة الحياة ، والرغبة في منع الشر عن نفسه وجلب الخير لها . . ولم تنقطع رغبته في المعونة تقدم إليه من كل من يتصل به كلما تقدم به الزمن وخطا العالم نحو المدنية ، وإنما دعه ذلك التقدم وهذه المدنية إلى الإلحاح في طلب تلك المعونة ثم تنظيم الاستفادة منها عن طريق الجمعيات التعاونية المنتشرة في كل مكان .

يقول الدكتور إبراهيم بك رشاد في كتابه التعاون الزراعي "إن التعاون أمر غريزي وجد في الإنسان منذ نشأته ، فليس هو من مميزات المدنية والحضارة، بل هو أمر طبيعي تدفع إليه الحاجة المشتركة، إذ أنه موجود في كثير من أنواع الحيوان والنبات ، ولكن الحضارة هي التي وضعت له الظلم ، وقد دفع الإنسان إلى وضعها بدافع الحاجة إليها ، فاسترشد في ذلك بنور العرفان والتجارب التي أكتبها إياها من الزمان وأعمال السالفين " .

ومما لا شك فيه أن التعاون أقيم على أساس خدمة الفرد والمجموع، ولذلك كان أول مبادئه "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" . وليس من شك فيما يصيب الخلايا الإنسانية من تقسّم ونجاح على يد التعاون الذي هو تضامن الجهود لتأدية كثير من الخدمات للفرد والمجموع على حد سواء .

ويقول الدكتور يحيى أحمد المدربرى فى كتابه التمارن "إن اجتماع الجيود لدفع الشر وأجلب الخير لبس خاصة من خواص الإنسان وحده بل يشاركه فى ذلك كثير من أنواع الحيوانات سواء فى ذلك صغارها وكبارها . فإن تضاد النوى الصغيرة فضلا عما فيه من حفظ النوع هو الوسيلة إلى الجاح والتمغاب على عوادم الحياة وشرورها . وكذلك هو سبيل الوصول إلى أكبر نصيب من رغد العيش والطمأنينة فى الحياة " .

وإذا كان هذا بعض ما يؤديه التعاون فإننا نرجو أن تثبت أقدام الحركة التعاونية فى مصر ، وأن تجد فى إدارة التعاون وزرة الشؤون الاجتماعية خير عون على ازدهارها ونجاحها فى تأدية الرسالة السامية التى أخذتها على عاتقها وتكفلت بنشرها بين طبقات الشعب المختلفة .

-
- قادة الثورة مقودون بها كالجلاميد تقدمت السيل تحسبها تقوده وهى به مندفة .
 - الثورة جنون طرفاه عقل .
 - تنطى الشهرة على العيوب ، كالشمس غطى نورها على نارها .
 - المرء كلف بما ألف .
 - لا رعد مع صحو ، ولا كوعيد الباجز لغو .
 - لا أعلم لك منصفًا إلا عملك ، إذا أحسنه بملك ، وإذا أتقته كملك .

شوقى

الكتاب والراديو

قامت مدرسة المسائل العامة والدولية في جامعة برنستون بالولايات المتحدة يبحث استقراي عن أثر الاذاعة مع مقارنته بأثر القراءة ، قالت فيه إن عدد المستمعين للإذاعة كبير جدا ، فإن تسعا من كل عشر عائلات يقتنون جهاز استقبال ، وبذلك تمكن الراديو في ٣٠ سنة من أن يبلغ المكاثة التي بلغت الطباعة بعد ٥٠٠ سنة ، ولكن هناك فرقا بين طائفة المستمعين وطائفة القارئ ، فقد وجدت أنه كلما انحط إيراد الأسرة أو انحط تربتها كان ميلها إلى الاستماع أعظم من ميلها إلى القراءة ؛ وفي بعض البيوت الفقيرة التي لا يقرأ أعضاؤها وفي بعض المزاب النائية يدور الراديو بمتوسط عشر ساعات في اليوم ؛ وهو الصلة المهمة عندئذ بين السكان وبين العالم الخارجي ؛ وكلما انحط الثقافة قل الاستماع إلى الأخبار والتعليقات والأحاديث الثقافية ، وطائفة القارئ هي التي تلفت إلى هذه الموضوعات .

على أن الراديو مع ذلك يبحث على القراءة وشراء الصحف واقتناء الكتب ، فإن الذين يستمعون إلى الأخبار السياسية ينتهي بهم الاستمرار على الاستماع لها إلى الاستزادة منها في الجرائد والمجلات ، كما أن حديثنا عن الكتب يزيد حركة البيع والإعارة في المكتبات ، ولكن جمهور القارئ على وجه عام يؤثر القراءة على الاستماع لأن القارئ يمكنه أن يتمهل ويراجع ما يستحق المراجعة . وهذا لا يتيسر له وقت الاستماع . ولذلك لن يخشى أثر الراديو في القراء لأنه لا ينقص عددهم بل يزيدهم .

فاذا كان هذا الذي قد أثبتته البحث في الولايات المتحدة صحيحا فأننا نستنتج منه أن الراديو هو أعظم الوسائل لتعليم الأميين أو الذين تعلموا قليلا ، ولكنهم لا يجدون الوسيلة المالية أو المنهات الثقافية للقراءة . فإن هؤلاء جميعا يستمعون للإذاعة بمتناية . ثم هم يتبنون يوما ما بالرغبة في القراءة .

ولعل القارئ بالعناية بالريف في مصر أن يلتفتوا إلى المغزى من هذا البحث وينشروا الراديو في القرى .

السُّئَالُ وَالْجَوَابُ

الخمور بين المنع والترخيص

”بليس . س. ١“ هل هناك حكومات تمنع بيع الخمور وهل الترخيص يبيعها يختلف من حيث إطلاق البيع أو تقييده ؟

”المجلة“ تمنع حكومة فنلندا صناعة الخمور وتجارها . وقد سبق أن فعلت مثل ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها أغت المنع . والحكومات التي ترخص ببيع الخمور تتفاوت في درجة الإطلاق والتقييد . ففي أسوج مثلا تكاد تكون صناعة الخمور وتجارها احتكارا حكوميا . ومقدار الكؤول فيها قليل جدا لا يكاد يسكر . وأنواع التقييد مختلفة . فهناك تقييد من حيث مقدار الكؤول . كما أن هناك حكومات تأمر بانقار الخانات في ساعة معينة في المساء ، وحكومات أخرى تفضطر الخانات إلى بيع الطعام إلى جنب الخمور ، لأنه عندما تكسر حدة الجوع تقل الرغبة في الخمر . وهناك حكومات تعاقب الناس إذا باع الخمر لمن دون الخامسة عشرة في العمر . والأمم اللاتينية أكثر الأمم إطلاقا لبيع الخمور وأقلها الأمم الشمالية كما ترى في فنلندا وأسوج .

وفي هذا المدد ، قال للاستاذ أحمد غلوش عن هذا الموضوع .

المعارف الجنسية وكيف تغلم

”طهطا . ص. ١“ ما هي أنجع طريقة لا يصلح المعارف الجنسية الصحيحة إلى أذهان الصبيان ؟

”المجلة“ إذا كان الوسط الذي يعيش فيه الصبي حسنا لا يخشى عليه من أن تصل إليه هذه المعارف معرفة معوجة فليس هناك ما يدعو إلى أن تثقل عليه بتفسيرات لا يفهمها في جسمه ، كما أننا لا نحتاج إلى أن نصف ضعف الشيخوخة للشبان ونبين لهم ضرر الإفراط عندما يبلغون سن الستين مثلا . لأنهم سوف يعرفون ذلك عند ما يقتربون من هذه السن .

ولكن إذا كان هناك شك في أن الصبي سيعرف هذه المعارف من قراء السوء فإنه يجب على الأم (مع الصبية) أو الأب (مع الصبي) أن يوضح له في اعتدال ووقار القدر الذي يكفئ من هذه المعارف ، وربما تكون تربية الأرباب والمذجاج مما يساعد على إيصال هذه المعارف . أما إذا بلغ الصبي من المرحلة فإنه يجب أن يعرف كل ما يتعلق بياته الجنسية المستقبلية وأن يحذر من الأخطار التي قد يستهدف لها بجهوله .

مبادئ التربية والتعليم

”شبين الكرم . ف . ج.“ ما هي المبادئ أو الأغراض التي تتجه إليها التربية الحديثة في المدارس الرقية ؟

”الجابة“ ليست هنالك مبادئ معينة يمكن أن يقال إن دعاة التجديد في التربية والتعليم قد اتفقوا عليها . فإن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث والاختلاف فيه كثير . ولكننا نذكر لكم هنا الأغراض التي وضعتها لجنة التربية في الولايات المتحدة قبل سنوات . وهي :

(١) التربية الصحيحة للعقل والجسم .

(٢) اتفاق المعارف الأساسية وهي القراءة والكتابة والحساب .

(٣) المباشرة البيئية الفاضلة .

(٤) التدريب على حرية للتفكير منها .

(٥) التربية في الحقائق والواجبات .

(٦) استعمال الفراغ .

(٧) الأخلاق القويمة .

تحديد النسل بين الفائدة والضرر

”دمنهوور . ج . ظ“ هل تخالف الدعوة إلى تحديد النسل الدين ؟ وهل يجب على الزوجين اتخاذ الاحتياطات ضد التناسل إذا وجدوا ذلك من مصلحتهما الاقتصادية أو الصحية ؟

”الجابة“ لقد ثبت بفتوى رسمية أنه ليس في الدين الاسلامي ما يمنع تحديد النسل وتوقي الحمل . وهناك حالات يصبح فيها هذا المانع واجبا كما يحدث عند ما يؤدي الحمل إلى تعريض الحامل لخطر الموت من مرض التنب أو غيره من الأعضاء . وإذا وجد الزوجان

أن حالتها الاقتصادية لا تساعدانها على التربية الحقة للأطفال الكثيرين فإن النعم هنا يستصوب . والضييق الاقتصادي الذي تعانيه مصر والمند قد بحث كثيرين من المدكرين في كليهما إلى الدعوة لتحديد النسل . ومما يستفرب أن الأمم التي ترخص بالتحديد وتدعو إليه وتدين أطباءها لمحاضرة الأمهات عنه مثل هولندا يزيد سكانها أكثر من الأمم التي لا تبالي كثرة الأولاد مثل الهند .

الخمور المخمرة والخمور المستقطرة

”الفاخرة . ي . ج“ هل الخمور المخمرة سبقت الخمور المستقطرة وأيتها أنك بالصحة؟

”المجلة“ ليس شك في أن الخمور المخمرة قد سبقت الخمور المستقطرة ، والمتوحشون يعرفون الأولى ويجهلون الثانية التي تحتاج إلى أدوات خاصة ومعارف فنية . ومقدار الكؤول في الخمور المستقطرة كبير ، ومن هنا شدة فتكها بالصحة . أما الخمور المخمرة فلا تحوى إلا مقداراً صغيراً — باقابلة — من الكؤول .

والاستقطار بالطبع لا يقتصر على الكؤول ، إذ هو يشمل مواد أخرى . ويبدو من تاريخ الاسكندرية أنه عرف في القرن الأول هـ . وهناك من يزعم أن الصينيين استقطروا بعض المواد منذ الأرمية القديمة . وعمم العرب طريقة الاستقطار كما يدل على ذلك اللفظان العربية أن أبيق وكؤول . فن الأولى تستعمل في كثير من اللغات الأوروبية . ويظن أن الثانية محرفة عن كؤول أرغول ”غول الحر“ .

بين الوراثة والوسط

”مجلة روح . ي . ب“ هل يرث الأبناء صفات الآباء في التفوق أو التخلف ، وهل ينشأ ابن العبقري عبقرياً وابن السكير سكيراً ؟

”المجلة“ هناك صفات نكتسبها بالمرانة والجهد والاختيار في حياتنا فهذه لا تورث . كما أن هناك صفات أخرى سبينة قد نكتسبها من الوسط البيئي الذي نعيش فيه . وهي أيضاً لا تورث . وإذا كنتم ترون أن ابن السكير ينشأ أحياناً سكيراً فذلك لأنه اقتدى بأبيه وتعلم منه ونشأ على سلوكه . وكذلك الحال في أبناء الطبقات المتهذبة ينشأون مهذبين بالقدوة . وكل ما نتعلمه ونكتسبه من اختارات يدين مما عشنا نموت . وليس في هذا ما نأسف عليه فإن في حياتنا من العادات السيئة التي تعودناها ومن الاختبارات المفولة التي صرت بنا ما لا نحب أن يرثه أولادنا .

وإنما تقتصر الوراثة على الكفايات الخامة التي يصوغها المجتمع في قوالبه . فالذكاء يورث . ولكن التدريب والتهليم يكتسبان . وفي الوسط الحسن قد يعيل الذكاء صاحبه إلى نابغة أو عبقرى . وفي الوسط السيئ قد يعيله إلى مجرم .

المعلمة والزواج

(الاسماعيلية و. م.) هل تعتقدون أن المعلمات يجب أن يتزوجن أم يلتزمن العزوبة مدة احترافهن للتعليم ؟

(المجلة) نعتقد أن المعلمة يجب أن تتزوج ، لأن الزواج هنا جزء من تربيتها وتأهيلها لأن تكون معلمة . فإنها تعلم فتيات سوف يكن أمهات . فيجب عليها أن تصرف وتختبر الزواج والأمومة وتميش الحياة الزوجية وتحمل ما فيها من واجبات وهموم . بل عليها أن تكون قد مارست الاقتصاديات المنزلية قبل أن تأخذ على عاتقها القيام بتدريسها .

ويمكن المعلمة الأم أن ترتب أوقات وضعها بحيث تضع مدة الإجازة السنوية ، بل ليس كبيرا على الحكومة أن تمنحها حتى في أشهر الدراسة إجازة شهر للوضع . ومن المصلحة البيولوجية والاجتماعية للأمة أن تكون المعلمات أمهات لأنهن من خير النساء المصريات كفاءة وقدرة على تربية الصغار وتنشئتهم تنشأة الحسنة .

الإعلانات والنشر

(بني سويف . ط . د) هل يجب على التاجر أن ينفق كثيرا على الاعلان ، وهل في اللغة العربية كتب تبحث هذا الموضوع ؟

(المجلة) كان التاجر القديم يقيم دكانه في حارة أو شارع ، وكان زبائنه لا يتجاوزون هذه الحارة أو الشارع . ولكن التاجر الحديث يدع للدينة جميعها بل أحيانا تمتد معاملاته إلى أنحاء القطر أو إلى الأقطار الأجنبية . وهو لهذا السبب يحتاج إلى الاعلانات . وكثير من التجار ينفق ٢٠ أو ٣٠ في المائة من دخله على الاعلان .

ولا نعرف في اللغة العربية عن هذا الموضوع سوى كتاب الأستاذ مليكة عريان بكلية التجارة وهو طرق الإعلان والنشر . وحفاته ٢٦٠ صفحة وثمنه ٢٥ قرشا .